جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية.

العنوان:

دور النوافذ الإسلامية في تطوير المصرفية الإسلامية بالجزائري

دراسة حالة بنك الخليج الجزائر – وكالة المدية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية و بنوك.

من إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ:**

زواوشة مباركة **يحياوي إلياس**

لجنة المناقشة:

أ-د/ بوفاسة سليمان	أستاذ تعليم عالي	جامعة المدية	رئيسا
د/ يحياوي إلياس	أستاذ محاضر	جامعة المدية	مشرفا
د/ جبارة مراد	أستاذ محاضر	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية:

2016 -2017

تمهيد:

البنوك الإسلامية مؤسسات مالية ظهرت إلى الوجود خلال ستينيات القرن الماضي بعد العديد من الدراسات من المفكرين و المتخصصين، فكانت محاولات لتجسيد هذه الفكرة على أرض الواقع في بعض الدول الإسلامية، ورغم ما اعترى هذه التجربة من نقائص، إلا أنها استطاعت أن تصمد و أصبحت في وقتنا الحالي واقعا يفرض نفسه في الكثير من الدول الإسلامية وحتى الغربية.

وتتميز البنوك الإسلامية بمبادئ تحكم عملها، تختلف اختلافا كبيرا عن باقي أنواع البنوك التقليدية، وتصبو إلى تحقيق أهداف مختلفة. تعتمد على موارد مالية متنوعة لممارسة أنشطتها، منها ما هو ذاتي (ملك للمساهمين)، ومنها ما هو خارجي (ملك للمودعين)، وهي تضطلع بدور هام في خدمة المجتمع من خلال استغلال الأموال المتاحة لها في منح التمويل والقيام بالاستثمارات المباشرة، كما توفر هذه البنوك لعملائها احتياجاتهم من الخدمات المصرفية وفقا للشريعة الإسلامية.

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية و ضوابط عملها

تعد البنوك الإسلامية حديثة، إلاّ إنها استطاعت أن تجد مكانا لها على مستوى السوق المصرفية عامة والإسلامية خاصة، وذلك انطلاقا من ركائز عملها المميزة والمستمدة من الشريعة الإسلامية وكذا أهدافها وغاياتها المتفردة والتي تغطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية.

سنحاول الإلمام بأهم التعريفات وخصائص المميزة للبنوك الإسلامية:

الفرع الأول: تعريف البنوك الإسلامية.

لا يوجد تعريف موحد متفق عليه للبنك الإسلامي، فقد اختلف الكتاب في تعريفها ونذكر من بينها:

أولا: تعريف أحمد النجار: تعرف البنوك الإسلامية بأنها " أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية، وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة مالية تنموية اجتماعية."[1]

ثانيا: تعريف عوف محمود الكفراوي : هي " المؤسسات المالية التي تقوم بالمعاملات المالية والمصرفية وغيرها من المعاملات المالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقا لإحكام الشريعة الإسلامية، فلا تتعامل بالربا (الفوائد) أخذا وعطاء، وذلك بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية وتطهير النشاط المصرفي من الفساد وتحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي ممكن لتحقيق التنمية الاقتصادية ."[2]

ثالثا: تعريف محسن أحمد الخضيري : " البنك الإسلامي مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها."[3]

رابعا: تعريف جمال لعمارة:" البنك الإسلامي مؤسسة مالية تقوم بتجميع المدخرات وتحريكها في قنوات المشاركة للاستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة عن طريق أساليب المضاربة والمشاركة المتاجرة والاستثمار المباشر، وتقديم كافة الخدمات المصرفية في إطار من الصيغ الشرعية التي تضمن التنمية والاستقرار." [4]

---

[1] محمد عبد الله شاهين،"**اقتصاديات البنوك الإسلامية وآثارها في التنمية**"،دار الجامعة الجديدة، مصر ،2014، ص:118.

[2] عوف محمود الكفراوي، "**البنوك الإسلامية: النقود و البنوك في النظام الإسلامي**"،مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر ،1998 ،ص:140 .

[3] محسن أحمد الخضيري ، " **البنوك الإسلامية** "، ايتراك للنشر و التوزيع ،مصر، ط 3 ، 1999، ص: 17.

[4] قادري محمد الطاهر،جعيد البشير،كاكي عبد الكريم ،"**المصارف الإسلامية بين الواقع و المأمول** "،مكتبة حسن العصرية، لبنان، ط 1،2014 ،ص:27 .

خامسا: تعريف فليح حسن خلف :" هي البنوك أو المؤسسات المالية التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية .وعدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء."[1]

سادسا: تعريف عاشور عبد الجوار عبد الحميد :" عرفه بأنه مشروع اقتصادي، بالإضافة إلى كونه وسيط مالي بغير أسلوب الفائدة الربوية فهو يمارس جميع الأنشطة المالية (التجارية والمصرفية ...) .بالإضافة إلى أنه يقوم بدور بنوك التنمية دعم الاقتصاد، وله دور اجتماعي هام من خلال الامتناع عن تمويل الأنشطة الضارة وأداء الزكاة، بالإضافة إلى أنه محكوم بقواعد الشريعة الإسلامية . وعلى المستوى الدولي تساهم البنوك الإسلامية في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية. "[2]

الفرع الثاني: نشأة و تطور البنوك الإسلامية.

مرّت البنوك الإسلامية بعدة مراحل وخطوات إلى أن ظهرت إلى الوجود في شكلها الحالي وهي:

أولا: المحاولات الأولى لميلاد البنوك الإسلامية (النشأة): قبل المحاولات الأولى القانونية لإنشاء البنوك الإسلامية قامت عدة تجارب استهدفت إحياء الصيغ الشرعية في بعض مجالات التمويل لعل أبرزها:

1/ الدعوة إلى فتح بنك خاص وفق القواعد الإسلامية المقررة في الفقه الإسلامي في الجزائر، فقد وجدت مقالة يرجع تاريخها إلى سنة 1347هـ/1928م، تدعو إلى إنشاء مصرف إسلامي في الجزائر، على الأرجح قبل أواخر جمادى الآخر سنة 1348هـ/و أواخر سنة1929م، تحت تسمية " البنك الإسلامي الجزائري" بعد أن تم إعداد قانونه الأساسي وجمع رأس ماله الإسمي من قبل كبار رجال أعمال مدينة الجزائر من المسلمين لكن سلطات الاحتلال الفرنسي تصدت لهذا المشروع وأجهضته، وتعود هذه المقالة إلى "الشيخ إبراهيم أبو اليقظان"، ونشرت في صحيفة"وادي ميزاب"بتاريخ 11محرم 1347هـ/29 يونيو 1928م، تحت عنوان "حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي." [3]

2/ اختيار صفة المشاركة المتناقصة للحصول على التمويل بدل التمويل المصرفي الربوي في السودان في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي.

3/ محاولة إحدى المناطق الريفية في باكستان خلال الأربعينيات إنشاء مؤسسة تقوم باستيلام الودائع من الموسرين وإقراضها إلى المزارعين المحتاجين إلى الأموال دون عائد، وكانت المؤسسة تتقاضى إيرادات رمزية تغطي تكاليفها الإدارية فقط، ورصدت محاولات مماثلة في ماليزيا في الخمسينيات من القرن الماضي.

---

[1] فليح حسن خلف ، " **البنوك الإسلامية**" ،عالم الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، ط 1،2006، ص:92 .

[2] خالد عبد المنعم، "**ملخصات موسوعة الاقتصاد الإسلامي**"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،مركز الدراسات المعرفية، ص: 49 .

[3] عبد الرزاق بلعباس،"**صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر القرن الماضي**"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب،جدة،المجلد 19،العدد2،2013،ص:01-05 .

4/ ظهور تجربة الريف المصري في الستينيات من القرن الماضي بتأسيس بنوك ادّخار محلية، وتعدّ هذه التجربة نواة قيام بنك ناصر الاجتماعي.[1]

ثانيا: مراحل تطور البنوك الإسلامية: نجد في القراءة التاريخية لنشأة وتطور البنوك الإسلامية أنها مرّت بسبع مراحل أساسية هي:

1/مرحلة دخول البنوك التقليدية في العالم الإسلامي (1850–1950): انتقلت البنوك إلى العالم الإسلامي إمّا عن طريق الاستعمار في أغلب بلدانه، أو عن طريق التقليد في الدول التي لم تتعرض للاستعمار لما أدركت مدى أهمية هذه الكيانات لاقتصادها، وفي الحالتين أقيمت هذه البنوك على مبادئ عمل غربية تناقض قيم ومبادئ المجتمع الإسلامي، خاصة التعامل بالربا الذي يعتبر محرم شرعا.[2]

2/المرحلة التمهيدية لظهور البنوك الإسلامية (1950–1960): تميزت بظهور النماذج الأولى للبنوك الإسلامية في ماليزيا تمثلت في صندوق الحج، وفي مصر كانت تجربة أخرى سنة 1963، ولكن تعطلت هذه التجربة وتوقفت نهاية سنة 1967، بسبب الإشاعات المغرضة التي أشيعت ضدها بعد أن حققت نجاحا دام أربعة أعوام من العمل.[3]

3/مرحلة تأسيس البنوك الإسلامية(1970–1980): تزامنت مع الزيادة في أسعار النفط في سبعينيات القرن الماضي، وتميزت هذه المرحلة ب: [4]

3–1/ في 27ماي1971 صدر قانون إنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعي، و الذي بدأ عمله في 25 جويلية1972. و كان بنك ناصر في قانون تأسيسه أول نموذج مصرفي منظم يقوم على أساس عدم التعامل بنظام الفائدة الربوية أخذا و عطاء.

***3–2/* الخطوات التمهيدية لإنشاء البنك الإسلامي للتنمية**: وكانت على النحو التالي:

---

[1] عبد الحليم عمار غربي، "**البنك الإسلامي النموذجي بين التنظير و التطبيق**"،مجموعة أبي الفداء العالمية للنشر و التوزيع و الترجمة،سوريا،الطبعة الأولى ،2014،ص: 61.

[2] بوحضيررقية ،"**إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ،جامعة متنوري قسنطينة،2012/2011،ص:109،110.

[3] أحمد عبد العفو مصطفى العليات،"**الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية**"،رسالة ماجستير في الفقه و التشريع، كلية الدراسات العليا،جامعة النجاح الوطنية،فلسطين،2006،ص: 11.

[4] يزن خلف سالم العطيات،" **تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية:دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن**"،أطروحة دكتوراه تخصص المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية،الاكادمية العربية للعلوم المالية و المصرفية،1427هـ/2007م، ص ص: 32-38 .

- في مارس1970 وجهت منظمة المؤتمر الإسلامي في الاجتماع الأول لوزراء خارجية الدول الأعضاء بجدة الأنظار إلى وجوب العمل على تحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء وفق أحكام الشريعة الإسلامية، و أبدت تطلعها إلى إنشاء مصرف إسلامي لتنمية موارد الدول الأعضاء.
- في المؤتمر الثاني لوزراء خارجية الدول الإسلامية في سنة 1970 الذي عقد بكاراتشي اقترح الوفد المصري إنشاء مصرف إسلامي دولي لدعم التنمية في البلاد الإسلامية، وكلف الوفد المصري بمسؤولية إعداد الدراسة اللازمة لإنشاء هذا البنك المقترح.
- في اجتماع عقد سنة 1972 بالقاهرة عرضت الدراسة التي أعدها الوفد المصري على وفود الدول الإسلامية، وانتهت اللجنة الموسعة المكلفة بالنظر في الدراسة المصرية إلى الموافقة عليها بعد إدخال بعض التعديلات.
- من 29 فيفري حتى 04 مارس 1972 عقد مؤتمر ثالث بجدة، عرضت فيه الدراسة المقررة، وقرر في هذا المؤتمر إنشاء إدارة مالية واقتصادية بالأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي تكون نواة لوكالة متخصصة في الأمور المالية والاقتصادية التي تهم الدول الأعضاء.
- في ديسمبر 1973 بجدة أنعقد أول مؤتمر لوزراء مالية الدول الإسلامية وانتهى المؤتمر إلى إنشاء البنك الإسلامي، وتشكيل لجنة تحضيرية برئاسة أمين منظمة المؤتمر آنذاك.
- في 20 أكتوبر 1975 أعلن افتتاح البنك الإسلامي للتنمية رسميا بعضوية 42 دولة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

4 /مرحلة توسع نشاط البنوك الإسلامية(1980–1990):تميز بتحويل الأنظمة المصرفية لباكستان وإيران والسودان إلى النظام الإسلامي، وظهور مجموعات مالية كبيرة منظمة (دار المال الإسلامي ومجموعة البركة)، وامتداد العمل المصرفي الجديد إلى الدول الأوروبية حيث تم تأسيس أول بنك إسلامي في أوروبا عام 1983 (المصرف الإسلامي الدولي بالدانمرك). [1]

5/مرحلة انتشار البنوك الإسلامية(1990–2000): تميزت بالبعد العالمي الّذي أصبح للبنوك الإسلامية والاهتمام المتزايد للبنوك التقليدية بمجال العمل المصرفي الجديد، وكان **Citibank**أول بنك تقليدي أجنبي قام بتأسيس بنك إسلامي كامل في البحرين عام 1996. [2]

[1] عبد الحليم عمار غربي،" **البنك الإسلامي النموذجي بين التنظير و التطبيق**" ، مرجع سبق ذكره، ص: 63 .

[2] عبد الحليم عمار غربي،نفس المرجع السابق ذكره ، ص: 63 .

6/مرحلة تنظيم البنوك الإسلامية (2000–2010): تميزت بقيام العديد من البنوك المحلية بالتحول إلى بنوك إسلامية، بالإضافة إلى تأسيس المؤسسات الداعمة إقليما ودوليا بقبول النموذج المصرفي الإسلامي، والعمل على تنظيمه وتأطيره من قبل البنوك المركزية ومؤسسات التمويل الدولية .

7/مرحلة تنظيم البنوك الإسلامية(2010 إلى اليوم):تزامنت مع تداعيات وانعكاسات الأزمة المالية العالمية (2009/2008) التي أدت إلى إفلاس العديد من البنوك التقليدية، وتميزت بظهور اتجاهين : الأول مبشّر بمناعة البنوك الإسلامية ومنتجاتها، فهي البديل النموذجي والمخرج من الأزمات المالية، والثاني ناقد يدعو إلى إتباع سياسات تقويمية تصحيحية للمسيرة المصرفية الإسلامية، تمنعها من التعرض لأزمات مماثلة وتجنبها الحيل الربوية ومخاطر استمرار العمل بآلية معكوسة يبدأ فيها التطبيق قبل التنظير. [1]

الفرع الثالث: خصائص البنوك الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية بالعديد من الخصائص يمكن تلخيصها فيم يلي: [2]

أولا:تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كل المعاملات المصرفية والاستثمارية واستبعاد الفائدة من المعاملات.

ثانيا:تطبيق أسلوب المشاركة في الربح أو الخسارة في المعاملات.

ثالثا: الالتزام بالصفات التنموية، الاستثمارية ، الايجابية في معاملاتها الاستثمارية والمصرفية .

رابعا: تطبيق أسلوب الوساطة المالية القائمة على المشاركة .

خامسا: التحلي بالقيم والأخلاق الإسلامية في العمل المصرفي .

سادسا:تقديم مجموعة من الأنشطة لا تقدمها البنوك التقليدية وهي: نشاط القرض الحسن، وصندوق الزكاة.

سابعا: تجميع الأموال المعطلة و دفعها إلى مجال الاستثمار الحلال .

ثامنا:ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.

تاسعا: تيسير وتنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية.

عاشرا: إحياء نظام الزكاة والقضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض شركات الاستثمار.

إحدى عشر: عدم إسهام هذه البنوك وتأثيرها المباشر فيما يطرأ على النقد من التضخم .

---

[1] عبد الحليم عمار غربي،" **البنك الإسلامي النموذجي بين التنظير و التطبيق**" ، مرجع سبق ذكره، ص ص:63-64 .

[2] محمود حسن الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل محمد سمحان ،" **النقود و المصارف**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،ط 1، الأردن، 2010، ص:190.

المطلب الثاني: أنواع البنوك الإسلامية، أهدافها و ضوابط عملها.

إنّ التقدم الّذي وصلنا إليه ساهم في تقسيم البنوك الإسلامية إلى عدة أنواع لتسهيل المعاملات، وتسعى هذه البنوك إلى تحقيق جملة من الأهداف وهذا ضمن ضوابط عمل تحكمها، كما يلي:

الفرع الأول: أنواع البنوك الإسلامية.

يمكن تقسيم البنوك الإسلامية إلى عدة أنواع على النحو التالي:

أولا: وفق النطاق الجغرافي: يتعلق هذا الأساس بالنطاق الجغرافي الذي يمتد إليه البنك الإسلامي أو الذي تشمله معاملات عملائه، ونفرق بين النوعين التاليين: [1]

1/ بنوك إسلامية محلية النشاط: هي ذلك النوع من البنوك الإسلامية التي يقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها، والتي تمارس فيها نشاطها، ولا يمتد عملها إلى خارج هذا النطاق الجغرافي المحلي.

2/ بنوك إسلامية دولية النشاط: هي ذلك النوع من البنوك الإسلامية التي تتسع دائرة نشاطها وتمتد إلى خارج النطاق المحلي، ويأخذ هذا الامتداد أشكالا مختلفة من بينها: إقامة علاقات مع البنوك، إقامة مكاتب تمثيل خارجية في الدول التي يرى البنك الإسلامي تقوية روابطه بها لتقوم بعمليات دراسة السوق، وجمع المعلومات المختلفة، وحل المشاكل التي قد تنشأ بين البنك ومراسليه في الدولة التي يعمل بها مكتب التمثيل، فتح فروع للبنك بالدول الخارجية، وإنشاء بنوك مشتركة مع البنوك الأخرى في الخارج، أو إنشاء بنوك خارجية مملوكة بالكامل للبنك الإسلامي، وذلك توافقا مع الاعتبارات القانونية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية التي قد تحول دون إنشاء فرع تابع للبنك الإسلامي في بعض الدول.

ثانيا: وفقا للمجال التوظيفي للبنك: يمكن تقسيم البنوك الإسلامية وفق هذا التقسيم إلى: [2]

1/ بنوك إسلامية صناعية: وهي تلك البنوك التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية، خاصة عندما يمتلك البنك الإسلامي مجموعة من الخبرات البشرية في مجال إعداد دراسات الجدوى وتقييم فرص الاستثمار في هذا المجال شديد الأهمية.

2/بنوك إسلامية زراعية: هي تلك البنوك الّتي يغلب توظيفها واتجاهها للنشاط الزراعي، باعتبار أن لديها المعرفة والدراية بهذا النوع من النشاط الحيوي والهام.

3/بنوك الادخار والاستثمار الإسلامية : وهي بنوك تفتقر إليها الدول الإسلامية، حيث تعمل هذه البنوك على نطاقين هما: **نطاق بنوك الادخار**، أو صناديق الادخار كما يطلق عليها البعض، والتي تنتشر في كل

[1] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص ص:62-63 .

[2] نفس المرجع السابق، ص ص:63-67 .

مكان وبوحدات صغيرة، وتكون مهمة هذه الصناديق جمع المدخرات من صغار المدخرين وكبارهم على حد سواء وبهدف تعبئة الفائض النقدي المتواجد لدى أفراد المجتمع، وتنمية العادة الادخارية .و النطاق الآخر، نطاق **البنوك الاستثمارية المختلفة،** حيث يقوم هذا النطاق على إنشاء بنك استثماري يقوم عمله على توظيف الأموال التي سبق الحصول عليها بمعرفة بنوك الادخار وتوجيهها إلى مراكز النشاط الاستثماري المختلفة، والتي من خلالها يعم استغلال الطاقات المحلية وعوامل الإنتاج المتوافرة بالمنطقة.

4/بنوك إسلامية تجارية : وهذه البنوك تتخصص في تقديم التمويل للنشاط التجاري، وبصفة خاصة تمويل رأس المال العامل للتجارة وفقا للأسس والأساليب الإسلامية.

ثالثا: وفقا لحجم النشاط: حسب هذا المعيار يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع هي: [1]

1/ بنوك إسلامية صغيرة الحجم: هي بنوك محدودة النشاط يقتصر نشاطها فقط على الجانب المحلي والمعاملات المصرفية التي يحتاجها السوق المحلي فقط، وتأخذ جانب النشاط الأقرب إلى النشاط العائلي.

2/ بنوك إسلامية متوسطة الحجم: هي بنوك ذات طابع وطني تنتشر فروعها على مستوى الدولة لتغطي عملاء الدّولة الذين يرغبون في التعامل معها، وتكون أكبر حجما من حيث النشاط وعدد العملاء، وأكثر اتساعا من حيث المجال الجغرافي وأكثر خدمات.

3/ بنوك إسلامية كبيرة الحجم: وتكون من الحجم الذي يمكنها من التأثير في السوق النقدي والمصرفي سواء المحلي أو الدولي، ولديها من الإمكانيات الّتي تؤهلها لتوجيه هذا السوق، وتمتلك هذه البنوك فروعا لها وكذا مكاتب تمثيل لجمع المعلومات والبيانات في المناطق التي ترغب افتتاح فروع بها.

رابعا: وفق الإستراتيجية المستخدمة: يمكن التمييز بين البنوك الإسلامية وفقا لهذا الأساس إلى: [2]

1/ بنوك إسلامية قائدة ورائدة: هي بنوك تعتمد على إستراتيجية للتوسع والتطوير والابتكار والتجديد، وتطبيق أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا المعاملات المصرفية، خاصة تلك التي لم تطبقها البنوك الأخرى وهي بذلك تكون دائما في المقدمة وتتجه إلى نشر خدماتها لجميع العملاء، ولديها القدرة على الدخول في مجالات النشاط الأكبر خطرا وبالتالي أعلى ربحية ومعدل نمو.

2/ بنوك إسلامية مقلدة و تابعة: تقوم هذه البنوك على إستراتيجية التقليد والمحاكاة لما ثبت نجاحه لدى البنوك الإسلامية القائدة والرائدة، فتسارع هذه البنوك إلى تقليدها وتقديم خدمات مصرفية مشابهة لها، مع

---

[1] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره ، ص ص:67-68 .

[2] نفس المرجع السابق، ص ص:68-69 .

تقاضي تكاليف أقل مقابل تقديم هذه الخدمات.

3/ **بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط**: يقوم هذا النوع من البنوك على إستراتيجية ما يطلق عليه البعض إستراتيجية الرّشادة المصرفية التي تقوم على تقديم الخدمات المصرفية التي ثبت ربحيتها فعلا، وتتسم هذه البنوك بالحذر الشديد، وعدم إقدامها على تمويل أي نشاط يحتمل مخاطر مرتفعة مهما كانت ربحيته.

خامسا: وفقا للعملاء المتعاملين مع البنك: يتم تقسيم البنوك وفقا لهذا الأساس إلى نوعين هما: [1]

1/ **بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد**: هي تلك البنوك التي تنشأ خصيصا من أجل تقديم خدماتها إلى الأفراد سواء كانوا أفرادا طبيعيين أو معنويين.

2/ **بنوك إسلامية تقدم خدماتها للدول والبنوك الإسلامية العادية** : هذا النوع من البنوك يقدم خدماته إلى الدول الإسلامية من أجل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، كما يقدم دعمه وخدماته الأخرى إلى البنوك الإسلامية العادية لمساعدتها على مواجهة الأزمات التي قد تصادفها أثناء عمالها.

الفرع الثاني: أهداف البنوك الإسلامية.

تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تضمن لها بقائها واستمرارية نشاطها إذ تتنوع وتتعدد، وسنتعرض لها في النقاط التالية:

أولا: الأهداف المتعلقة بالجانب المالي: تتمثل مجموعة الأهداف المتعلقة بالجانب المالي في: [2]

1/ **استقطاب الودائع**: يعتبر استقطاب الودائع أحد أهم الوظائف الّتي تقوم بها البنوك بصفة عامة والبنوك الإسلامية بصفة خاصة، باعتبارها المصدر الأساسي للقيام بمختلف الأنشطة المالية.

2/ **استثمار الأموال**: تقوم البنوك الإسلامية باستثمار الودائع الّتي تتلقاها وفق مجموعة من الصيغ التمويلية والاستثمارية مع مراعاة مختلف الضوابط والمبادئ الإسلامية الّتي تحكم نشاطها الاستثماري، وتهدف من خلال ذلك إلى تحقيق كل من العائد الاجتماعي والعائد المالي.

3/ **تحقيق الأرباح**: يهدف البنك الإسلامي من خلال قيامه بمختلف عمليات التوظيف والاستثمار إلى تحقيق الربح الّذي يتم تقاسمه بين مختلف الأطراف المشاركة في العملية الاستثمارية وبحسب النسب المتفق عليها، والّذي يعتبر عنصرا أساسيا لضمان الاستمرارية والديمومة في السوق المصرفية.

[1] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص ص:69-70 .

[2] أمال لعمش،" **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية –دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية**)"،رسالة ماجستير في العلوم التجارية،فرع دراسات مالية ومحاسبية معمقة،جامعة فرحات عباس، سطيف،2012/2011، ص ص:9 -10 .

ثانيا: الأهداف المتعلقة برضا المتعاملين: تسعى البنوك الإسلامية لتحقيق رضا المتعاملين معها من خلال:

1/تقديم الخدمات المصرفية: من المناسب للبنوك الإسلامية أن تعمل على تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها لجذب أكبر عدد من المتعاملين وغير المتعاملين مع البنوك المنافسة وبهذا استقطب حجما أكبر من المدخرات الّتي تمكنها من استغلال مختلف الفرص الاستثمارية المتاحة.

2/ توفير التمويل للمستثمرين: البنوك الإسلامية ملزمة بتمويل أصحاب العجز من خلال أساليب تمويلية متنوعة ومتعددة تتوافق وضوابط المعاملات المالية الإسلامية، وتلاءم طبيعة الأنشطة الممولة، وهذا ما يميزها عن البنوك التقليدية التي تعتمد على القرض بالفائدة في تمويل المشاريع الاستثمارية.

3/ توفير الأمان للمودعين: على البنوك الإسلامية أن تولي اهتماما كبيرا لتحقيق عنصر الأمان، ذلك أنّ المخاطر الّتي يتعرض لها المتعاملون معها تكون أكبر مقارنة بما يتعرض له المودعون في البنوك التقليدية الّتي تضمن لهم أصل الودائع وتمنحهم مبالغ إضافية تحسب على أساس سعر الفائدة، في حين أنّ البنوك الإسلامية تقوم على أساس تقاسم الربح والخسارة إن وقعت دون أن تقدّم عائدا محددا ومضمونا لأصحاب الودائع.[1]

ثالثا: الأهداف المتعلقة بتنمية البنك: تتمثل الأهداف الّتي تسعى البنوك الإسلامية لتحقيق تنميتها في:

1/ تنمية الموارد البشرية: نظرا للخصوصية الّتي تميز البنوك الإسلامية عن نظيرتها التقليدية، فهي تبحث عن عاملين تتوفر فيهم الكفاءة الفنية والشرعية، ولتحقيق ذلك تعمل البنوك الإسلامية على إقامة دورات تدريبية من أجل تكوين:[2]

- ❖ موارد بشرية قادرة على جذب المودعين، وفهم طبيعة العلاقة الّتي تربط المودع بالبنك الإسلامي.
- ❖ عمالة قادرة على تقديم الخدمة المصرفية بالسرعة والجودة الملائمة وفقا للمتطلبات الشرعية.
- ❖ نوعية من الموارد البشرية قادرة على البحث عن الفرص الاستثمارية الملائمة، ودراسة جدواها وتقييمها وتنفيذها، ومتابعتها في إطار الضوابط الشرعية.

2/ تحقيق معدل نمو: يعتبر تحقيق معدلات نمو ملائمة أحد العوامل الّتي تساعد البنوك الإسلامية على ضمان بقائها واستمرارية عملها في سوق مصرفية تتميز بحدة المنافسة.

---

[1] حمزة شودار،"**علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية**"،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،فرع اقتصاديات مالية،جامعة فرحات عباس سطيف ،2007/2006، ص:83 .

[2] عبد الحليم عمار غربي، "**الموارد البشرية في البنوك الإسلامية بين النظرية و التطبيق**"،مجلة الباحث، العدد 06 ، 2008، ص:50 .

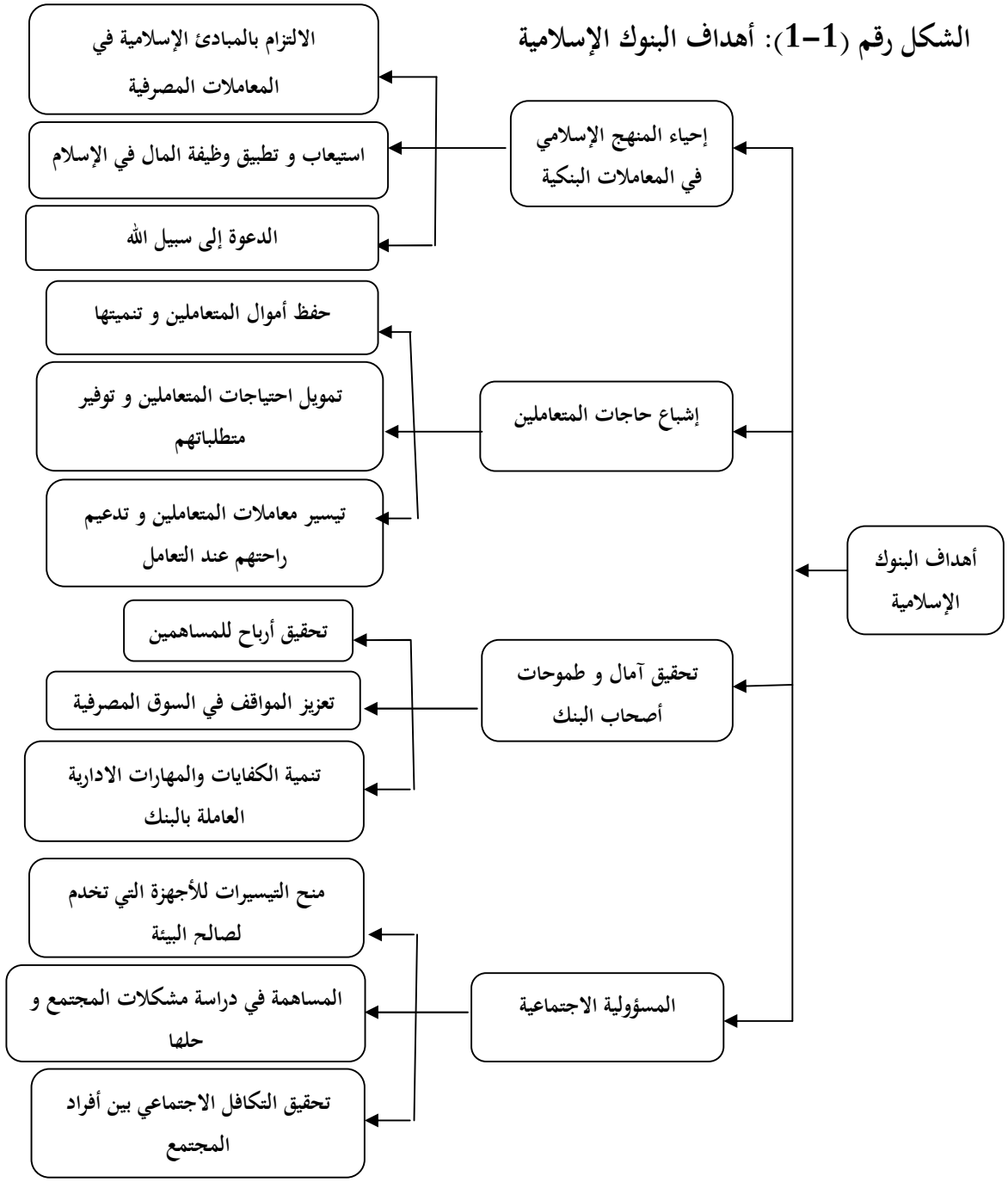
3/ الانتشار جغرافيا واجتماعيا: تسعى البنوك الإسلامية إلى الامتداد محليا ودوليا، لاستقطاب الأموال وتوظيفها في مختلف المجالات الاقتصادية، خاصة بعد الأزمة المالية الّتي لحقت بالقطاع المصرفي سنة2008، واتجاه الأنظار نحو النظام المالي الإسلامي لاختلافه عن النظم التقليدية.

رابعا: الأهداف المتعلقة بالجانب الإبتكاري : في ظل البيئة التنافسية التي تعيش فيها البنوك الإسلامية، يعتبر إيجاد البديل الإسلامي لمختلف المعاملات المصرفية التي تلبي احتياجات الأفراد والشركات والمؤسسات، في شتى المجالات من تجارية وزراعية وصناعية، تحديا يواجه عمل هذه المؤسسات. ولمواجهة المنافسة مع نظيرتها التقليدية، تعمل على تنويع المنتجات والخدمات المصرفية والتمويلية التي تقدمها لاستقطاب أكبر عدد من العملاء واستيعاب الطلب المتزايد من قبلهم، وكذا تطوير مختلف الأساليب الاستثمارية التي تمكّنها من استثمار الأموال في مختلف المجالات، إضافة إلى تمكين الأطراف المشاركة في العمليات الاستثمارية من تحقيق أهدافهم، مراعية في ذلك ضوابط المعاملات المالية التي أقرتها الشريعة الإسلامية. [1]

وهناك تصنيف آخر لأهداف البنوك الإسلامية حسب الدكتور عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، كما هو مبين في الشكل التالي:

[1] علاء الدين زعتري،"**المصارف الإسلامية و ماذا يجب أن يعرف عنها**"،دار غار حراء، دمشق،ط 1، 2006، ص ص: 16-17

الشكل رقم (1-1): أهداف البنوك الإسلامية



المصدر: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب**، جدة، ط 1، 2004، ص:89.

الفرع الثالث: ضوابط عمل البنوك الإسلامية.

يتطلب العمل المصرفي الإسلامي مجموعة من الضوابط والمبادئ تحدد ملامح الإطار العام، وتجعله مقبولا شرعا ويمكن تناولها كالآتي:

أولا: الضوابط الشرعية للمعاملات المالية: هناك العديد من الضوابط الشرعية التي يجب التقيد بها في المعاملات المالية الإسلامية لتكون صحيحة لتؤدي الهدف المسطر لها، لعل أهمها ما يلي:

1/ الملكية أو مبدأ الاستخلاف: من المسلَّم فيه أن ملكية المال في الإسلام هي ملكية أصلية لله،وملكية المال للبشر هي ملكية مشتقة،إذ يعتبر الإنسان في الأرض مستخلفا من الله على كل ما يحوزه من مال، وعليه أن يقوم بمسؤوليات وواجبات هذه الخلافة والنيابة، فهو يمتلك الانتفاع بالمال أي التصرف وحق الاستهلاك، وهذا الحق يجعله مسؤولا،[1] لقوله تعالى:"**كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ** " (سورة المدثر الآية 38)

2/ تحريم الاكتناز: يعرف الاكتناز فقهيا بأنه منع الزكاة وحبس المال الذي يفيض عن الحاجة للإنفاق في سبيل الله، وسبيل الله هو النفع والخير والمصلحة العامة.

أما المعنى الاقتصادي للاكتناز فهو الاحتفاظ بالنقود بدافع المضاربة والحيطة، فهو طلب على النقود للسيولة ،أو الاحتفاظ بالنقود عاطلة غير متداولة[2]،وقد حرم الاكتناز تحريما مباشرا لقوله عز وجل :" **وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالفِضَّةَ وَلاَ يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ(34) يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُم وَ جُنُوبُهُم وَ ظُهُورُهُم هَذَا مَا كَنَزْتُم لِأَنْفُسِكُم فَذُوقُوا مَا كُنْتُم تَكْنِزُون** (35)" (سورة التوبة الآيات 34-35)

3/ التشجيع على الادخار: الادخار هو عملية اقتصادية ايجابية ومفيدة لأنه المصدر الأول للاستثمار الذي يؤدي إلى نماء الدخل العام، عكس الاكتناز الذي يجمد المدخرات .

و الادخار الصحيح في الإسلام هو اقتطاع جزء من الدخل و وضعه ثانية في مجال الحركة الاقتصادية المنتجة لزيادة حجم رأس المال والإنتاج في المجتمع، كما نهى الإسلام عن التبذير والإسراف في الإنفاق و ذلك

[1] محمد بوجلال، **"البنوك الإسلامية :مفهومها ، نشأتها ، وتطور نشاطها "**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1990، ص:46.

[2] كمال باصور ، هشام لجلط،"**واقع الصيرفة الإسلامية في ظل متطلبات الإصلاحات المالية الجديدة – بازل3**"،الملتقى الوطني الخامس حول دور البنوك الإسلامية في تعبئة الإدخارات المالية في ظل الأزمة المالية الحالية بالتركيز على الجزائر واقع وآفاق،يوم 01 ديسمبر 2016، جامعة المدية، ص:03.

في آيات عديدة من القرآن الكريم حيث قال تعالى:"**والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما.**" (سورة الفرقان الآية 67)

4/ تحريـــم الربـــا: الربا هي مطلق الزيادة. يقال ربا الشيء يربو إذا زاد،والربوة والرابية المرتفع من الأرض، لقوله تعالى:"**أن تكون أمة هي أربى من أمة** "(سورة النحل الآية92)، و الربا في الشّرع يعني العلاوة التي يشترط المقرض على المقترض دفعها مع أصل القرض لأجل القرض أو لزيادة مدته.[1]

5/ النهي عن الخبائث: الخبائث والمحرمات هي كل الأعمال التي نهى الإسلام عن الاستثمار فيها وتمويلها، مهما كانت ربحيتها الاقتصادية فهي مضرة بالفرد والمجتمع. فأي استثمار أو تمويل في هذا النوع من الأعمال محرم تحريما قطعيا، لأن العمل في الإسلام يكون بغرض تحقيق الخير للمجتمع وليس لمنفعة طرف والإضرار بطرف آخر لقوله عز وجل :"**ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون**"(سورة البقرة الآية188)

ثانيا: الالتزام بالأخلاق الإسلامية في المعاملات المالية: لم يفصل الإسلام بين الحياة الاقتصادية وبين الأخلاق الفاضلة كونها الرابط المتين الذي يساهم في المحافظة على التوازن والعدل ،وتختص المعاملات المالية الإسلامية بالالتزام بأخلاق معينة منها :[2]

1/التخلي عن البيوع المنهي عنها : نهى الإسلام عن ممارسة بعض البيوع التي فيها ظلم واستغلال للبشر لأن فيها مفسدة، والتخلي عنها أحد دعائم قيام نظام إسلامي عادل ،وأهم البيوع المنهي عنها :

أ/ بيع الغرر:الغرر يعني الخداع والجهالة كبيع الطير في الهواء، وبيع السمك في الماء.[3]

ب/بيع النجش: هو أن يزيد في ثمن سلعة لا رغبة منه في شرائها بل يخدع غيره فيرفع سعره ويشتريها .

ج/ البيع على البيع:وصورته أن تكون سلعة لتاجرين يرغبان في بيعها، فيأتي شخص ويشتري هذه السلعة من أحد التاجرين بالخيار، فيأتي التاجر الآخر ويقول للمشتري رد عليه سلعته وأنا أبيعك بأرخص من هذا الثمن.

2/التخلي عن الاحتكار: يعتبر الاحتكار نقيض المنافسة، ويكون الاحتكار من قبل المنتجين أو التجار وكذلك المؤسسات، فالمؤسسة المحتكرة تكون وحيدة في السوق لها القدرة على التحكم في الأسعار، وتحقق

---

[1] محمد عمر شابرا،**نحو نظام نقدي عادل** ،دار البشر للنشر والتوزيع ،عمان الأردن ،1990،ص:77.

[2] كمال باصور، هشام لجلط، مرجع سبق ذكره، ص:04.

[3] محمد أمين علي القطان،**أثر الغرر على الوفاء في العقود والآثار المترتبة على عدم تسليم العقود** ،مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية،هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،البحرين 26،27 ماي 2010،ص:03.

أرباحا احتكارية يدفعها المستهلك لأنه أمام بديل واحد فقط، فالاحتكار إذا استغلال لحاجة المستهلك،لذلك يصنف من الأخلاق الرديئة التي يجب التخلي عنها.

3/الإلتزام بقاعدة الغنم بالغرم :يقصد بها أن الحق في الحصول على النفع أو الكسب (العائد والربح) يكون بقدر تحمل المشقة أو التكاليف(المصروفات أو المخاطر)،هذه القاعدة تمثل أساسا فكريا قويا لكل المعاملات التي تقوم على المشاركات، حيث يكون لكل طرف فيها حقوقا تقابل أو تعادل ما عليه من التزامات،على أن الالتزامات تكون على ثلاث أنواع :التزام بالمال ، التزام بالعمل ،و الالتزام بالضمان.[1]

4/توثيق المعاملات بالعقود والعهود:أكد الله سبحانه وتعالى على هذا الضابط لقوله عز وجل:**"يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل**"(سورة البقرة الآية282)، بناءا على هذا الضابط فإن كل المعاملات المالية التي تنشأ علاقة مديونية يتم توثيقها حفظا لجميع الحقوق الناتجة عنها .

المطلب الثالث: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية بأنها لا تتعامل بتجارة الديون، وإنما تعمل على توظيف الموارد المالية المتاحة لديها حسب الصيغ التي تعتمدها الشريعة الإسلامية، والتي سنتطرق إليها في النقاط التالية:

الفرع الأول: صيغ التمويل طويل الأجل في البنوك الإسلامية:

يقصد بها تلك الصيغ التي تطبقها البنوك الإسلامية، ومدّتها تساوي أو تتعدى الخمس (05)سنوات على الأقل ومن هذه الصيغ نجد كل من:

أولا: المضاربة: هي التقاء رأس المال بالخبرة والعمل في مشروع ما لغرض تحقيق الربح، على أن تكون الخسارة على رأس المال فقط،إلّا إذا أثبت التعدي أو التقصير من جانب المضارب،ويكون دور البنك هنا تمويل أصحاب المشاريع الإنتاجية وذوي الخبرة العلمية والفنية في المجالات المختلفة وتمكينهم من إقامة مشاريعهم والتي غالبا ما تكون صغيرة ومتوسطة الحجم.[2]

والمضاربة اصطلاحا:المضاربة الشرعية في جوهرها عقد بين طرفين يقدم طرف رأس المال (الممول) ،والأخر العمل (المضارب)،على نسبة معلومة شائعة من الربح إذا تحقق ، وإذا لم يتحقق الربح استرد الممول أصل المال

---

[1]كمال باصور ، هشام لجلط :مرجع سبق ذكره،ص:04-05.

[2] لنا محمد إبراهيم الخماش،"**البنوك الإسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة**"،رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية كلية الدراسات العليا،جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،2007،ص:22.

وخسر المضارب مجهوده وإذا خسرت المضاربة وقعت الخسارة على رأس المال ويخسر المضارب جهده.[1]

و عرّف ابن عابدين المضاربة بقوله:شركة بمال من جانب وعمل من جانب آخر، والمضارب أمين وبالتصرف وكيل وبالربح شريك وبالفساد أجير.

وتقوم المضاربة على الأركان التالية :[2]

1/الصيغة(الإيجاب و القبول)،2/ العاقدان(رب المال ،المضارب) ،3/العمل،4/رأس المال ،5/الربح.

وتنقسم المضاربة إلى نوعين:

ا/مضاربة مطلقة: يخلو عقدها من أي قيد ماعدا الشرعية، والهدف منها إعطاء حرية أكبر للعميل لاغتنام الفرص التي يتيحها السوق، وعادة ما يستخدمها البنك الإسلامي في جانب الموارد .

ب/مضاربة مقيدة: تتضمن شروطا معين، إلى جانب الشروط الشرعية، مثل كيفية الاستثمار، ومجال النشاط، مكانه وزمانه، والمضارب في هذه الحالة يكون مجبر على الالتزام بالشروط الموضوعة وإلاّ تحمل الخسارة في حالة حدوثها، والهدف منها حماية أموال البنك وضمان جدية العاملين.

ثانيا:المشاركة: عقود التمويل بالمشاركة وتعد إحدى صور توظيف الأموال في البنوك الإسلامية، وهي عبارة عن عقد بين البنك و عميل الاستثمار، بمقتضى هذا العقد يتم الاتفاق على المشاركة في رأس المال بنسب محددة،على أن يقوم العميل بالإدارة ويتم اقتسام الأرباح فيها بينهم بنسبة مشاركة كل شريك في رأس المال خلال فترة محددة .[3]

و يطلق على عقود المشاركة شركة العنان، ويشترط فيها أن يكون رأس المال من النقود والأثمان مع ضرورة كتابة وإعلام قيمة رأس المال، مع جواز أن ينفرد أحد الشركاء بالعمل مع الاشتراك في الربح بنسب متساوية أو مختلفــة حسب رأس المال.[4]

والمشاركة نوعان :[5]

---

[1]لنا محمد إبراهيم الخماش،مرجع سبق ذكره،ص:22.

[2] محمد نور علي عبد الله،**تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية بين النظرية وتطبيق**، عمان،الاردن،1998،ص:5.

[3] عبد الخالق أسامة الأنصاري ،"**إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية**"،المكتبة العرب الإلكترونية: www.kotobarabia.com تاريخ التحميل فيفري2017

[4] نفس المرجع السابق ذكره ، ص:532.

[5] مكرم محمد صلاح الدين مبيض، "**الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك**"،دار إحياء للنشر والتوزيع الرقمي،مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية،ط1،2014،ص:25.

1/المشاركة الثابتة (الدائمة): وهي نوع من المشاركة القائمة على مساهمة البنك في جزء من رأس المال المشروع معين، وبالتالي يكون شريكا في ملكيته، وتبقى حصة كل شريك ثابتة في المشروع حتى انتهاء مدته المتفق عليها بين البنك والشريك.

2/المشاركة المتناقصة (المشاركة المنتهية بالتملك): في هذا النوع من المشاركة يكون من حق الشريك أن يحل محل البنك في ملكية المشروع، إمّا دفعة واحدة أو على دفعات حسب ما تقتضيه الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية.

الفرع الثاني: صيغ التمويل متوسطة الأجل في البنوك الإسلامية.

هناك صيغ تمويل تعتمد عليها البنوك الإسلامية في عملية تمويل المشاريع وهي في المدى المتوسط والمتمثلة في التمويل التأجيري، و صيغة الاستصناع، و البيع بالتقسيط، وهي كالآتي:

أولا: الإجارة(التمويل التأجيري): تعرف الإجارة على أنها عقد يتم بموجبه شراء منفعة الشيء من قبل المستأجر دون امتلاكه. أو هي العملية التي يكون محلها بيع المنفعة دون التصرف بالعين، و يمكن أن يتضمن عقد الإجارة التزاما من المؤجر بشراء الأصل المستأجر بعد انقضاء المدة المتفق عليها مسبقا. و يجب أن تتوفر في الأصل محل عقد الإجارة مجموعة من الشروط: [1]

1/ قُدرة المؤجر على تسليم الأصل المؤجر للمستأجر، ليتمكن هذا الأخير من الاستفادة منه.

2/ بقاء الأصل المؤجر بعد استيفاء المنفعة التي عقدت عليها من غير أن يؤدي استيفاء هذه المنفعة إلى فناء الأصل المؤجر أو جزء منه.

3/ أن تكون هناك إمكانية للاستفادة أو الانتفاع من الأصل المؤجر.

4/ يجب أن يكون الأصل المؤجر محدد معلوم علما يمنع المنازعة بين الطرفين ويمنع الوقوع في الغرر ويرفع الجهالة عنه.

5/ يتحمل المؤجر كامل المسؤوليات المتعلقة بملكية العين المؤجرة وما يتبعها من هلاك، على أن تقع مسؤوليات استخدامها على المستأجر وحده. [2]

ونميز بين نوعين من الإجارة:

---

[1] محمد عبد الحميد عبد الحي،"**إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية(دراسة مقارنة)**"، رسالة ماجستير في العلوم المالية و المصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2010، ص ص:30-32.

[2] Imane Karich, « **Le système financier islamique : de la religion à la banque », larcier,Bruxelles ,2002, p : 80.**

1/ الإجارة على الأعمال: هي التي تعقد على أداء عمل لقاء أجر محدد تأخذ أحد الشكلين هما: الإجارة الخاصة و هي التي يعمل فيها الأجير لدى مستأجره فقط طيلة فترة إيجاره. أمّا الإجارة المشتركة هي الحالة التي يمكن فيها للأجير أن يعمل لعامة الناس من غير أن يحق لمستأجره منعه من أن يعمل لدى الغير.

2/ ***الإجارة على المنافع:*** هي ذلك النوع من الإجارة التي يقدم فيها مالك العين منفعتها للاستفادة منها لقاء بدل، وهي تأخذ إحدى الصور التالية: إجارة على أصول منقولة كالأجهزة والمعدات، والإجارة على الأصول الثابتة كالأراضي والمباني. وتحت هذا النوع من الإجارة تقدم البنوك الإسلامية خدماته التأجيرية التي تأخذ إحدى الصورتين التاليتين: الإجارة المنتهية بالتملك ، والإجارة التشغيلية.

ثانيا : **الإستصناع**: يتمثل أسلوب الإستصناع في قيام البنك بتمويل مشروع معين تمويلا كاملا، عن طريق التعاقد مع المستصنع (طالب الصنعة) على تسليمه المشروع كاملا بمبلغ محدد، ومواصفات محددة، وتاريخ معين، ومن ثم يقوم البنك بالتعاقد مع مقاول أو أكثر لتنفيذ المشروع حسب المواصفات المحددة، ويمثل الفرق بين ما يدفعه البنك للمقاول وبين ما يسجله على حساب المستصنع الربح الذي يؤول للبنك.[1]

ثالثا: البيع بالتقسيط: البيع بالتقسيط لغة يعني التفريق وجعل الشيء أجزاء الحصة أو النصيب.
أمّا اصطلاحا: فيعني البيع إلى أجل معلوم، وهو ثمن آجل بتسليم عاجل، وهو بيع مؤجل الثمن، و فيه يقوم البنك بتسليم السلعة المتفق عليها إلى عملية في العاجل مقابل تأجيل سداد الثمن إلى وقت محدد الأجل.[2]

ويشترط في البيع بالتقسيط ما يلي:[3]

- أن يتم تحديد الأجل عند ابتداء عقد البيع تجنبا للنزاع بين المتعاقدين.
- أن لا يجمع البدلين في بيع التقسيط علة الربا، أي لا يكون البدلان من السلع المنهي عنها في حديث رسول الله صل الله عليه وسلم، كالذهب بالفضة أو القمح بالشعير ...الخ.
- يشترط في بيع التقسيط بيان قيمة كل قسط من الثمن وتعيين أجله.

---

[1] محمد سامي محمد علي، مريم محسن لبيب سالي، نور الدين مرتاح حسن،" **أثر استخدام الصيغ المالية الإسلامية في تحسين ربحية البنوك التقليدية"**، المؤتمر الثاني حول الدراسات النقدية في المحاسبة و المالية، جامعة الإمارات العربية المتحدة،15- 17 ديسمبر 2013، ص:11.

[2] محمد محمود العجلوني، "**البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها و تطبيقاتها المصرفية**"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، ط 1،عمان، الأردن، 2008،ص:252.

[3]ميلود بن مسعودة، "**معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية**"، "مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2007/2008، ص:50.

الفرع الثالث: صيغ التمويل قصيرة الأجل في البنوك الإسلامية.

يستطيع البنك الإسلامي كذلك توظيف أمواله في المدى القصير وذلك لأنه كغيره من البنوك يحتاج إلى سيولة متوفرة خلال دورة الاستغلال وهذا ما سنحاول التطرق إليه فيما يلي:

أولا: المرابحة: يعرف بيع المرابحة بأنه البيع بثمن المشترى به أو تكلفتها على المشتري مع زيادة ربح معلوم يكون في الغالب نسبة مئوية من ثمن الشراء أو التّكلفة. وصيغة المرابحة شائعة الاستعمال من طرف البنوك الإسلامية وذلك بفضل الأهمية البالغة التي تلعبها المرابحة في التنمية الاقتصادية. [1]

ونميز بين نوعين من المرابحة في البنوك الإسلامية: [2]

1/ المرابحة البسيطة: أو **بيع المرابحة،** وهو عقد تنحصر فيه العلاقة بين طرفين فقط هما البنك والعميل، حيث يقوم البنك بشراء السلعة أو اقتنائها بغرض المتاجرة، دون أن يعلم متى يبيعها.

2/ المرابحة المركبة: أو **المرابحة لأمر بالشراء** وهي عقد بيع أمانة مكون من عقدين، العقد الأول وعدٌ بالشراء بين البنك والعميل، وهي أن يتقدم من يريد الشراء بطلب للبنك، يطلب فيه من البنك شراء سلعة، بالوصف الذي يحدده المشتري، وعلى أساس الوعد منه بشراء المطلوب فعلا مرابحة، بالنسبة التي يتم الاتفاق عليها، حيث يتم دفع الثمن على أقساط أو آجلا، والعقد الثاني بين البنك وبائع السلعة الأصلي، والبنك هنا في هذا العقد مشتري، وفيه يتم الإتفاق على البيع النقدي للسلعة بثمنها الأصلي ونقل ملكيتها للبنك عند دفع قيمتها. [3]

ثانيا: بيع السلم: وهو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل، ففي السلم يدفع الثمن على الفور بينما تسليم السلعة فيكون في تاريخ لاحق، وهذا ويشترط للسلم أن يكون المبيع موصوفا ومعلوما وموصوفا في الذمة. أو هو عقد يقوم على مبادلة عوضين أولهما حاضر وهو الثمن والآخر مؤجل وهو الشيء المسلم فيه. [4]

ونميز بين نوعين من السلم في البنوك الإسلامية: [5]

---

[1] صالح صالحي، نوال بن عمارة،"**الصيغ التمويلية و معالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة**"، مجلة الباحث، العدد 2013/2، ص:52.

[2] حمزة شاكر،"**إدارة السيولة في المصارف الإسلامية– دراسة تطبيقية**"، مذكرة ماجستير في علوم التجارية، فرع دراسات مالية و محاسبة معمقة جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2012، ص:22.

[3] حمديني عبد القادر، بن شهرة أحلام، "**صيغ التمويل وإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية(دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة البليدة)**"، مذكرة ماستر في العلوم التجارية،تخصص مالية، جامعة يحي فارس، المدية،2015/2014، ص:57.

[4] حمزة شاكر، مرجع سبق ذكره، ص:23.

[5] شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص:22.

1/ السلم العادي: يقوم فيه البنك الإسلامي بتمويل عاجل وحصوله على سلعة في وقت آجل.

2/ **السلم الموازي:** يقوم بموجبه البنك بشراء سلعة يتحصل عليها مستقبلا ويبيع سلعة مستحقة في نفس الأجل ومماثلة لتلك التي اشتراها بموجب العقد الأول، وعند حلول الأجل يقوم بتسليم نفس السلعة المشتراة بموجب العقد الأول إلى المشتري بشرط أن يكون الالتزام في عقدين منفصلين تمام الانفصال، فعجز البائع في العقد الأول من التسليم ينبغي أن لا يترتب عليه عجز البائع في العقد الثاني عند التسليم.

ثالثا: التمويل بالقرض الحسن: ويعرف القرض الحسن على أنه القرض الذي يّرد إلى المقرض عند نهاية المدة المتفق عليها، دون أن تدفع عنه فوائد، ودون أن يكون للمقرض الحق في المشاركة في أرباح أو خسائر التجارة التي استثمرت فيه قيمة القرض.

أو هو أن يقوم المقرض بدفع مبلغ من المال إلى المقترض على أن يرده له عند إيساره بلا زيادة مشروطة أو متعارف عليها سواء كانت نقدا أو عينا أو منفعة، وإنما ينبغي بعمله هذا وجه الله تعالى. واتجهت البنوك الإسلامية إلى منح القروض الحسنة للمتعاملين معها لمواجهة أزمات طارئة في أعمالهم، ويكتفي المصرف باسترداد أصل القرض فقط دون تحميل العميل أيّة عمولة أو فائدة. [1]

رابعا: الصيغ الشبيهة بالمضاربة :

1/ المزارعة : هي عبارة عن دفع أرض من مالكها إلى من يزرعها أو يعمل عليها،ويقومان باقتسامك الزرع بينهما، فهي بذلك شركة بين مالك الأرض والعامل عليها، ولقد أجمع الفقهاء أيضا على جواز شركة المزارعة باعتبارها عقد شركة بين المال والعمل قياسا على المضاربة.[2]

2/ المساقات: هي ذلك النوع من الشركات التي تقوم على أساس بذل الجهد من العامل في رعاية الأشجار المثمرة وتعهدها بالسقي والرّعاية على أساس أن يوزع الناتج من الأثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها.[3]

المطلب الرابع: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية.

حتى يمكن للبنوك الإسلامية ممارسة دورها بكفاءة وفعالية يجب أن يتوفر لديها موارد مالية تساعدها على ذلك بالكم والنوع المناسب، وتتمثل موارد البنوك الإسلامية فيما يلي:

---

[1] حمزة شاكر، مرجع سبق ذكره، ص:24.

[2] شوقي بورقبة ،"**الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية.دراسة تطبيقية مقارنة**"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس،سطيف،2011/2010،ص:30.

[3] عدنان خالد التركمان ،"**السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام**"، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت 1988،ص:183.

الفرع الأول: مصادر ذاتية(داخلية) للأموال:

تتمثل في كل من رأس المال والاحتياطات والأرباح المرحلة.

أولا: رأس المال: وهو المصدر الذي تتدفق منه الموارد للبنك، و به يتم تأسيس المصرف وإيجاد الكيان الاعتباري له، وإعداده وتجهيزه لكي يبدأ في ممارسة نشاطه بتوفير كافة المستلزمات اللازمة لذلك من أفراد وأثاث ومعدات وأجهزة وغيرها. ولا يقتصر دور رأس المال على مجرد التأسيس، بل يتخطاه إلى القيام بدور تمويلي في الفترة الأولى من عمر البنك. [1]

ثانيا:الاحتياطات: تمثل الاحتياطات مبالغ تقتطع من صافي أرباح البنك الإسلامي لتدعيم المركز المالي للبنك، وتنظم التشريعات المصرفية هذا المصدر وتضع له الحدود المناسبة وطرق التصرف والمعالجة، وهو يتسم بالمرونة والقابلية للتعديل حيث يمكن للبنك الإضافة إليه والخصم منه.

وتقوم البنوك الإسلامية بتكوين الاحتياطات اللازمة لدعم المركز المالي والمحافظة على سلامة رأس المال والمحافظة على ثبات قيمة الودائع وتكوين احتياطي لموازنة الأرباح إلى غير ذلك مما تتطلبه طبيعة عملياتها. [2]

ثالثا: الأرباح المحتجزة: هي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع، و هي أيضا حق من حقوق الملكية أي تخص المساهمين ومن ثم فلا يجب اقتطاعها إلاّ مما يخص المساهمين، حيث تلجأ الإدارة في البنوك الإسلامية أحيانا إلى احتجاز جزء من أرباحها وترحيلها إلى أعوام قادمة يطلق عليها الأرباح غير الموزعة، حيث يتم استخدامها بعد ذلك.

رابعا: المخصصات: يقوم البنك الإسلامي أحيانا بتكوين مخصصات لمواجهة المشكلات المتعلقة ببعض الأضرار والأعباء أو الخسائر المترتبة على عدم السداد أو خيانة الأمانة أو إعسار بعض الشركاء وعدم ضماناته والتزاماته لدى البنك أو خسارته بعض الأصول المالية وغيرها من المخاطر التي تواجه البنك.

الفرع الثاني: المصادر الخارجية للأموال في البنوك الإسلامية(الودائع):

تشمل المصادر الخارجية في البنوك الإسلامية الودائع بمختلف أنواعها وهي:

أولا: ودائع تحت الطلب (ودائع جارية): وهي الودائع التي يحق للعميل المودع أن يطلبها في أي وقت شاء سواء نقدا أو عن طريق الشيكات وأوامر التحويلات المصرفية لعملاء آخرين، ولا تدفع عليها أي عوائد لعدم

---

[1] أمارة محمد يحي عاصي،"**تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل و الإستثمار**"، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة،فلسطين، ص:150.

[2] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سبق ذكره، ص:115.

ثبات رصيدها الذي قد يصبح صفرا في أي لحظة. [1]

وتُكيّف الوديعة الجارية على أنها عقد قرض حسب اتفاق الفقهاء، إذ يمكن للبنك الإسلامي وبتفويض من صاحب الحساب الجاري أن يقوم باستثمار الوديعة على أن يكون ضامنا لها، فيلتزم بردِّ أصل الوديعة لصاحبها، ويتحمل المخاطر الناجمة عن استثمارها، عملا بقاعدة الخراج بالضمان. [2]

ثانيا: ودائع ادخارية (حسابات التوفير): هي ودائع صغيرة المقدار غالبا، يكون لصاحبها بموجب دفتر توفير يمنحه له المصرف، الحق في سحب بعض أو كل الوديعة، وتدفع عليها عوائد بحسب حجم الوديعة والمدة التي مكثتها بالبنك. وفي هذا النوع من الودائع يقوم البنك الإسلامي بتخيير صاحب الوديعة بين أن يودعها في حساب الاستثمار والمشاركة في الربح والخسارة، أو أن يودع جزءا منها في حساب الاستثمار ويترك الجزء الآخر في حساب التوفير لمقابلة السحب وفقا لاحتياجاته. [3]

ثالثا: ودائع استثمارية: هي الأموال التي يضعها أصحابها بغرض تحقيق الربح من خلال قيام البنك بتوظيفها واستثمارها، وتكيف هذه الودائع في البنوك الإسلامية على أنها عقد مضاربة بين المودع والبنك، ولا يضمن البنك لا أصلها ولا الأرباح الناتجة عن استثمارها إلاّ في حالة التقصير أو التعدي ومخالفة شروط العقد، وتوزع الأرباح حسب النتائج المحققة وحسب نسب المضاربة المتفق عليها بين المودع و البنك، وأما الخسارة فيتحملها المودع ويخسر البنك جهده وعمله. [4]

و الجدول التالي يبين أهم الفوارق والاختلافات بين هذه الأنواع الثلاثة من الودائع بالبنوك الإسلامية:

[1] حمزة شاكر، مرجع سبق ذكره، ص:9.

[2] لعمش أمال، مرجع سبق ذكره، ص:27.

[3] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، "**الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**"، مرجع سبق ذكره، ص:10.

[4] حمزة شاكر، مرجع سبق ذكره، ص:10.

جدول رقم (1-1): مقارنة بين مختلف أنواع الودائع بالمصارف الإسلامية.

عنصر المقارنة	الحساب الجاري	حساب التوفير	حساب الاستثمار العام	حساب الاستثمار المخصص
أصل العقد	قرض حسن	مضاربة مطلقة	مضاربة مطلقة	مضاربة مقيدة
الهدف من الحساب	السحب والإيداع	الاستثمار والحصول على ربح	الاستثمار والحصول على ربح	الاستثمار والحصول على ربح
صاحب الحساب	أي شخص	مستثمر صغير	مستثمر	مستثمر كبير
الحد الأدنى للرصيد المشارك في الربح	غير محدد	صغير جدا	صغير	كبير
المشاركة في الربح	غير مشارك	مشارك	مشارك	مشارك
المشاركة في الخسارة	غير مشارك	مشارك	مشارك	مشارك
نسبة المبلغ المستثمر	لاشيء نظريا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة
وحدة المدة	غير محددة	شهر	ربع سنة	ربع سنة أو حسب المشروع
الإيداع	غير محددة	غير محددة	بعقد جديد	بعقد جديد
السحب	غير محددة	غير محددة	تعرف بكسر الوديعة ولها شروط	تعرف بكسر الوديعة ولها شروط

المصدر: محمد محمود العجلوني،"**البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها و تطبيقاتها المصرفية**"، دار المسيرة، ط1،عمان، الأردن،2008،ص ص:196-197.

الفرع الثالث: مصادر أخرى للأموال بالبنوك الإسلامية:

تضم هذه المجموعة المصادر التالية:

أولا: التمويل من البنك المركزي والبنوك الأخرى: يمكن للبنوك الإسلامية الاقتراض من البنك المركزي باعتباره الملجأ الأخير أمام البنوك للحصول على التمويل شريطة أن يكون هذا التعامل دون فوائد، ويمكنها تقديم قروض حسنة لبنوك إسلامية أخرى تحتاج إليها. [1]

ثانيا: العمولات وأجور الخدمات البنكية: يشير مفهوم الخدمات البنكية إلى قيام البنك الإسلامي بتقديم

[1] حمزة شاكر، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

المنافع المالية والاستثمارية لعملائه بما يلبي حاجاتهم ويحقق رغباتهم، ويعمل على تيسير المعاملات المالية والاقتصادية في المجتمع، وذلك مقابل عمولة أو أجر بمراعاة ألاّ يشمل ذلك على مخالفة شرعية أو شبهة الربا.

ثالثا: صكوك التمويل والصناديق الاستثمارية: وهي من الصيغ المستحدثة لتوفير التمويل للبنوك الإسلامية:

1/ صكوك التمويل: هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدأ استخدامها فيما أصدرت من أجله. [1]

2/ صناديق الاستثمار الإسلامية: هي أوعية استثمارية يتم تجميع أموال المستثمرين فيها بغرض توظيفها في استثمارات تحدد في نشرة اكتتاب الصندوق أو نظامه الأساسي، ويدعى المستثمرون إلى الاكتتاب في الصندوق، ويدير الصندوق جهة تتمتع بالخبرة اللازمة وعادة ما تكون هي الجهة التي أسست الصندوق،وذلك مقابل أجر معلوم.

المبحث الثاني: دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

التنمية في الإسلام لا ترتكز على تنمية الجانب العادي فحسب، بل تستهدف الإنسان بالدرجة الأولى ورقيه وتقدمه ماديا وروحيا و اجتماعيا وأخلاقيا.

***المطلب الأول*: مفهوم التنمية.**

سنحاول في هذا المطلب إدراج وإعطاء التعريفات المختلفة للتنمية و هي كالتالي:

التعريف الأول: التنمية هي:"عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى[2]."

التعريف الثاني: هي "تنمية طاقات الإنسان إلى أقصى حد مستطاع، أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان للوصول بالإنسان إلى مستوى معين من المعيشة."[3]

التعريف الثالث: وحسب الأمم المتحدة هي: "تلك العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة

---

[1] هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، "**المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية**"، البحرين، 2007، ص:288.

[2] مدحت محمد أبو النصر، "**إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)**"، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2007 ، ص: 189.

[3] عبد الرحمان تمام أبو كريشة، "**علم الاجتماع التنمية**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003ص:37.

الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع[1]."

التعريف الرابع: هي"توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب وهو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير للمقدرة البشرية، وحسب هذه الرؤيا فان هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم وهكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات وليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، ويبين ذلك أن حاجات الإنسان كفرد ليست كلها مادية ولكن تحتوي أيضا على العلم والثقافة وحق التعبير والحفاظ على البيئة وممارسة الأنشطة وحق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية والمقبلة." [2]

التعريف الخامس: هي مزيج من التغيرات النفسية والاجتماعية التي تجعل الدولة قادرة على النمو بشكل تراكمي وثابت أو بشكل دائم في الناتج الإجمالي الحقيقي.[3]

التعريف السادس: تم فهم التنمية على أنها تحقيق معدلات نمو مستدامة للفرد من الدخل لتمكين الدولة من توسيع إنتاجها بشكل أسرع على السكان.[4]

***المطلب الثاني*: التنمية الاقتصادية في المنظور الوضعي.**

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم وأهداف التنمية الاقتصادية في المفهوم الوضعي.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.

يعرف التنمية الاقتصادية اقتصاديون عدة من هذه التعريفات نذكر:

1/ تعرف التنمية الاقتصادية: بأنها تلك العملية التي بمقتضاها يتزايد الدخل الفردي الحقيقي لمدة طويلة، على أن لا تزيد أعداد من هم تحت خط الفقر ولا يزداد توزيع الدخل سُوءا. [5]

2/ يستخدم مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي غالبا لمجموعة البلدان النامية، ويعني زيادة الدخل الوطني الحقيقي للمجتمع على مدى الزمن بمعدلات لا تسمح فقط بزيادة متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل و إنما تعمل على تضييق أو سد فجوة التخلف الاقتصادي بين المجتمع و المجتمعات الأكثر تقدما.[6]

---

[1] محمد شفيق،"**البحث العلمي (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية)**"، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،1998،ص:13.

[2] خالد مصطفى قاسم،"**إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007، ص: 19.

[3] François Perroux, L'économie du XXème siècle, Paris, PUF, 1964, p :155.

[4] Todaro M.P and Smith S.C, Economic development, Addesom Wesley, New York, 2011, p: .

[5] سعيد سعد المرطان، "**مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**"،مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع،ط 2، لبنان، 2004، ص ص: 246- 247.

[6] عبد الرحمن يسري أحمد، "**التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام**"، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، 1981، ص:5.

الفرع الثاني: **أهداف التنمية الاقتصادية.**

تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي كالتالي: [1]

أولا: زيادة الدخل الوطني: ونقصد به زيادة الدخل الوطني الحقيقي، وهو ذلك الدخل الّذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، وهذه الزيادة تكون نتيجة لعدة عوامل تؤثر عليها.

ثانيا: رفع مستوى المعيشة: بما أن مستوى المعيشة يقاس بمتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني فإنه كلما كان المتوسط عاليا، كلما دلّ ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة والعكس صحيح، ولهذا لابد أن تعمل التنمية الاقتصادية على الرفع من متوسط دخل الفرد حتى يتسنى رفع مستوى المعيشة.

ثالثا: تقليل التفاوت في الدخول والثّروات.

رابعا: تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني: أي عدم اعتماد الدولة على قطاع واحد فقط في النشاط كمصدر للدخل الوطني، سواء كان ذلك الاعتماد على الزراعة فقط أو البترول فقط، أو البحث في كيفية تطوير الصناعة، وهذا لأن الاعتماد على قطاع واحد يشكّل خطرا على البلد.

ومن بين الأهداف الأخرى للتنمية الاقتصادية نذكر: [2]

- زيادة الرفاهية الاقتصادية للفرد.
- توفير عوامل الإنتاج.
- توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية.

المطلب الثالث: **التنمية الاقتصادية من منظور الإسلام.**

لتحقيق التنمية الاقتصادية لأفراد المجتمع المسلم، ينبغي أن تتسق الأهداف والوسائل مع تعاليم الشريعة الإسلامية التي أرست دعائمها من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

الفرع الأول: **مفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام.**

يقول عبد الرحمن يسري يمكن إرساء المفهوم الإسلامي للتنمية الاقتصادية على أساس آيات من القرآن الكريم وهي: **بسم الله الرّحمن الرّحيم:**

---

[1] قادري محمد الطاهر وآخرون، نفس المرجع السابق،ص ص:60- 63.

[2] جميل أحمد، حجار مرهون إيمان، "**البنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية**"، الملتقى العلمي الخامس حول دور البنوك الإسلامية في تعبئة الإدخارات النقدية في ظل الأزمة المالية الحالية بالتركيز على الجزائر واقع وآفاق، ص:8.

قال تعالى:" **فقلت استغفروا ربّكم إنّه كان غفّارا (10) يرسل السماء عليكم مّدرارا (11) ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنّات ويجعل لكم أنهارا (12)**". (سورة نوح الآيات: 10- 12).

وقوله تعالى: "**ولو أنّ أهل القرى ءامنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات مّن السّماء والأرض ولكن كذّبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون (96)**". (سورة الأعراف الآية 96).

وقوله تعالى: "**وضرب الله مثلا قرية كانت ءامنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع و الخوف بما كانوا يصنعون (112)**".(سورة النحل الآية 112).

ففي الآيات السابقة يلاحظ أن وفرة الرزق والخيرات دالة للاستغفار وسلوك طريق الإيمان والتقوى، أمّا إذا سلكوا طريق المعصية فإنهم سيكونون عرضة لسخط الله وفقدان الطمأنينة والأمن. ولا تعني هذه الآيات أن المجتمعات الكافرة لا يمكن أن تحقق تقدما اقتصاديا وحضاريا، بل يمكنها ذلك لكن نهايتها ستكون سيئة إذ لم تعد إلى الطريق القويم، فالقرآن يتحدث عن بعض المجتمعات السابقة التي بلغت مرحلة عالية من التطور وإنما إلى حين، يقول تعالى:"**أتبنون بكل ريع ءاية تعبثون(128) وتتخذون مصانع لعلّكم تخلدون(129) وإذا بطشتم بطشتم جبّارين(130) فاتقوا الله و أطيعون(131) واتقوا الّذي أمدّكم بما تعلمون(132) أمدّكم بأنعامٍ و بنين(133) وجنّات وعيون(134) إني أخاف عليكم عذاب يوم عظيم(135)**". (سورة الشعراء الآيات 128- 135)

و قوله تعالى:"**ولا يحسبنّ الّذين كفروا أنّما نملي لهم خيرٌ لأنفسهم إنّما نملي لهم ليزدادوا إثما ولهم عذاب مهين(178)**". (سورة آل عمران الآية 178).

وقد اقترح الأستاذ الدكتور عبد الرحمن يسري أحمد مفهوما جديدا للتنمية يعتقد أنه يبرز الناحيتين العقيدية والاقتصادية في المنظور الإسلامي حيث يقول:"التنمية تغيير هيكلي في المناخ الاقتصادي والاجتماعي يتبع تطبيق شريعة الإسلام و التمسك بعقيدته و يعبئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض و الكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية وغير المادية". [1]

مما سبق نخلص إلى **مفهوم للتنمية** " بأنها تلك العملية التي يمكن من خلالها استغلال أقصى للطاقات

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سبق ذكره،ص ص: 8- 15.

المتوفرة، مادية وبشرية في دائرة المشروع والحلال، من أجل النهوض والرقي بمستوى الإنسان المادي والأخلاقي والروحي، كما تكفل تحقيق حدّ الكفاية الّذي يعد معيارا أساسيا للحكم على رفاهية المجتمع وعدالة التوزيع، وأنها تنمية مستمرة مستدامة مادامت الحياة قائمة." فالتّنمية في حقيقتها عملية حضارية لكونها تشمل مختلف جوانب المجتمع المادية والروحية بما يحقق حرية الإنسان وكرامته، تساعده على تفجير طاقاته الكامنة من أجل حياة أفضل وأكثر تقدما.[1]

الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية في الإسلام.

إنّ التنمية الاقتصادية في الإسلام ذات طابع خاص، إذ تجمع بين الجوانب المادية والأخلاقية، وقد اقترح الأستاذ الدكتور شوقي أحمد دنيا هدفين رئيسيين للتّنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي هما:[2]

أولا: هدف اقتصادي: وهو هدف مرحلي فقط،يتمثل في استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الرخاء الاقتصادي للجماعة والفرد.

ثانيا: هدف إنساني: وهو الهدف النهائي، ويتمثل في استخدام ثمار التقدم الاقتصادي لنشر المبادئ والقيم الإنسانية الرفيعة، ممثلة في السلام والعدل والمعرفة الكاملة لله عزّ وجل.

وبهذا يمكن القول أنّ الإسلام يهدف إلى توفير المقومات المادية والمقومات الأخلاقية والروحية ويتخذ من إشباع هذين الجانبين هدفا للتنمية الاقتصادية. ومن بين ما يميز التنمية الاقتصادية في الإسلام سيرها جنبا إلى جنب مع التنمية الاجتماعية، الأمر الّذي يؤدي إلى إحداث توازن في مختلف العوامل والاتجاهات. ومن مقاصدها أيضا تحقيق العدالة الاجتماعية في مجال التوزيع الكامن في عدالة وشمولية مذهب الاقتصاد الإسلامي في عملية توزيع الثروة، حيث تشمل جميع شرائح المجتمع وجعل حق توزيع الثروة مقترنا بعبادة الله سبحانه وتعالى والإخلال بهذا الحق كفر يترتب عليه العقاب في الدنيا والآخرة.[3]

المبحث الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية (2008) على أداء البنوك الإسلامية.

---

[1] زليخة بلحناشي،"**التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي**"،أطروحة دكتوراه دولة،فرع اقتصاد كمي،جامعة منتوري،قسنطينة،2007،ص:88.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص:88- 90.

[3] محمد عبد الله شاهين، مرجع سبق ذكره، ص ص: 32- 33.

هزّ الاقتصاد العالمي وفي عمقه أزمة مالية خانقة، يعتبرها الكثير الأسوأ، حيث بدأت في الأول على أنها أزمة حدثت بسبب الرهون العقارية، ولكن سرعان ما انتشرت وتصاعدت لتشمل القطاع المالي في العديد من الدول المتقدمة.

***المطلب الأول:* مفهوم الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.**

سنحاول الإلمام بمفهوم الأزمة المالية العالمية والمتمثلة في أزمة الرهن العقاري.

***الفرع الأول*: تعريف الأزمة العالمية وخصائصها.**

أولا: تعريف الأزمة: من بين التعريفات الخاصة بهذه الأزمة اخترنا التعريفين التاليين:

1/ هي أزمة مالية خطيرة ظهرت فجأة، فجّرتها في البداية تهافت البنوك في منح القروض عالية المخاطرة، ثم انتشرت في سوق (الو.م.أ) مقابل سعر فائدة أعلى بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، وتعتبر هذه الأزمة سبب رئيسي ومباشر للأزمة المالية لسنة(2008/2007) باعتبار أنّ قطاع العقارات كانت محددة في أمريكا وهي أكبر مصدر للإقراض والاقتراض.[1]

2/ تعريف أزمة الرهن العقاري: مع زيادة الطلب على المساكن والعقارات (بالو.م.أ) وارتفاع أسعارها تبعا لذلك، حفز هذا الوضع البنوك والمؤسسات المالية على زيادة حجم الاستثمارات في هذا القطاع سواء في التوسع في منح القروض حتى بأدنى الضمانات، أو من خلال التوسع كما ونوعا على التداول بالأوراق المالية ومشتقاته المبتكرة والمرتبطة بهذا القطاع، وهذا انطلاقا من فرضية أساسية هي الارتفاع المستمر لأسعار المساكن والعقارات، ولكن حدث ما لم يكن في الحسبان، حيث انخفضت أسعار المساكن والعقارات وانفجرت فقاعة أسعار العقارات، ممهدة لإفلاس عدد كبير من البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية، كما امتدت شرارة الأزمة إلى باقي البنوك والمؤسسات العالمية. [2]

ثانيا: خصائصها: من بين خصائص هذه الأزمة، ومن بين ما لوحظ عن الأزمة أنها: [3]

- ❖ الأعنف منذ الكساد الكبير 1929- 1933.
- ❖ خسارة الأسواق المالية في خلال سنة 2008 لأكثر من 25 ترليون دولار.

---

[1] نوي سميرة، "**تأثير الأزمة المالية على السياسة العامة(دراسة حالة الجزائر)**"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013/2012، ص: 28.

[2] ساعد مرابط، "**الأزمة المالية العالمية2008: الجذور و التداعيات**"، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20-21 أكتوبر2009،ص: 9.

[3] محمد بوجلال،"**مقاربة إسلامية للأزمة المالية الراهنة**"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السادس، ص: 67.

- ❖ خسارة المؤسسات المالية لأكثر من 03 ترليون دولار منذ صائفة 2007 إلى نهاية 2008.
- ❖ تحول الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية مست القطاع الحقيقي.
- ❖ تسجيل معدلات نمو سالبة في معظم الدول الصناعية الكبرى وتراجع كل المؤشرات الاقتصادية.
- ❖ التضحية بمبادئ اللبرالية والقبول بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإعادة تأميم مؤسسات مالية على حافة الإفلاس أو ضخ أموال طائلة للتعويض عن فقدان السيولة في الأسواق المالية أو على مستوى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كشركات التأمين.

***الفرع الثاني*: أسباب الأزمة المالية العالمية 2008.**

نميز بين أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة.

أولا: الأسباب المباشرة للأزمة: يمكن إجمالها في النقاط التالية: [1]

1/ التوسع الائتماني غير المحسوب، و طبيعة القروض العقارية الرديئة.

2/ زيادة وتعاظم الاستهلاك الترفي عن طريق الإقراض.

3/ ضعف الرقابة على المؤسسات المالية.

4/ تدهور الاقتصاد الأمريكي في السنوات (2008/2000).

5/ النمو غير العادي للتجارة في الأصول التمويلية والالتجاء إلى توريق بعضها.

6/ تحرير أسواق الائتمان العقاري مع ضعف القيود على أسعار الفائدة.

7/ ظهور وتنامي أدوات مالية جديدة للتعامل في البورصات أهمها المشتقات والتعامل بالهامش.

8/ التزايد الكبير في المعاملات خارج الأسواق المنظمة.

9/ فساد وكالات التقويم وكذا المديرين ومكاتب المحاسبة في بعض الشركات العملاقة.

ثانيا: الأسباب غير المباشرة: نذكر منها:[2]

1/ انتقال معظم اقتصاد العالم إلى اقتصاد السوق الّذي أهم مرتكزاته هو الربح المادي فقط.

2/ الفائض الكبير في السيولة لدى القطاع المصرفي الّذي يبحث عن فرص مربحة للاستثمار وتحقيق أقصى الأرباح بأقل وقت ممكن.

---

[1] إيمان محمود عبد اللطيف،"**الأزمات المالية العالمية: الأسباب والآثار والمعالجات**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،قسم الاقتصاد العام، جامعة سانت كليمنتس العالمية،العراق،2011، ص ص: 86- 93.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص:95- 97.

3/ تساهل وغض النظر عن موقف المقترضين حول مقدرتهم على سداد القرض.

4/ توريق الديون عبر السندات مصنعة وفق درجات المخاطر.

5/ المضاربة لضمان عدم تعرضها للخسارة وفي الأغلب سندات من الدرجة الأولى.

6/ التوسع الكبير في القروض العقارية والمخاطرة في بيع سندات القروض العقارية دون ضمانه والمراهنة على ارتفاع قيمة العقار.

7/ العمل في الاقتصاد غير الحقيقي وتوظيف الأموال في الأسواق الأمريكية عن طريق القمار.

8/ الخدع والحيل المحاسبية واللأخلاقية للتلاعب والتمويه من قبل بعض كبار المستثمرين.

9/ الإنفاق العسكري الأمريكي لتمويل حربه على العراق وأفغانستان.

ثالثا: الأسباب الحقيقية للأزمة من منظور الاقتصاد الإسلامي:هناك ثلاثة أسباب رئيسية للأزمة هي: [1]

1/ **التعامل بالفائدة:** الّذي يخرج النقود عن وظائفها الثلاثة المعروفة لتصبح سلعة وهذا أمر منافي للتعاليم السماوية وحتى لكبار المفكرين والفلاسفة.

2/ **المجازفة على المكشوف في الأسواق المالية:** والتي تؤدي إلى تشكيل الفقاعات المالية ذات الانعكاسات الخطيرة على الاقتصاد الحقيقي عندما تنفجر وتخرج عن السيطرة.

3/ **توريق الديون وظهور المشتقات المالية لا تستند إلى أصول حقيقية:** وهذا ما يزيد من الغرر نتيجة لبيع الديون المنهي عنها في شريعتنا.

***الفرع الثالث*: تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي.**

قد ظهرت تداعيات الأزمة المالية التي مست الاقتصاد الأمريكي وطالت اقتصاد جميع دول العالم بنسب متفاوتة بوضوح خلال الربع الأخير من سنة 2008. وتمثلت أهم تداعيات فيما يلي:[2]

- إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات العقارية وشركات التأمين.
- أدت هذه الأزمة إلى عدم الاستقرار و التذبذب في الأسواق المالية العالمية، حيث تراجعت القيم السوقية لثمانية مؤسسات عالمية بحوالي 574 مليار دولار. و انخفاض معدلات النمو في الدول الصناعية

من 1.4% سنة 2008 إلى 0.3% للسداسي الأول من سنة 2009.

---

1 محمد بوجلال، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

2 ساعد مرابط، مرجع سبق ذكره، ص ص: 12- 13.

- ❖ تراجع أسعار النفط لدول منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" إلى ما دون 55 دولار للبرميل.
- ❖ بالنسبة للدول الأوروبية فقد انخفضت أسعار العقارات فيها أيضا، كما أطلقت العديد من الشركات الكبرى إشارة تحذيرية عن تأثير الأزمة الأمريكية عليها.
- ❖ في الدول الآسيوية مثل الهند والصين، فبرغم من التفاؤل لدى بعض الشركات المتواجدة بهذه الدول من أن تأثير الأزمة سيكون ضئيلا، إلاّ أنّ الواقع ينفي ذلك وتأثير الأزمة كان واضحا.

المطلب الثاني: **آثار الأزمة المالية العالمية على النظام المصرفي الإسلامي.**

باعتبار البنوك الإسلامية جزء من المنظومة المالية والنقدية العالمية، فهي تؤثر وتتأثر بكافة الأحداث الاقتصادية والمالية على المستوى العالمي، لكن تأثرها بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، كان أقل حدة مقارنة بالبنوك التقليدية الأخرى.

الفرع الأول:الآثار الإيجابية.

لقد تمكنت البنوك الإسلامية من أن تتجنب الكثير من الأضرار الّتي تسببت بها أزمة الرهن العقاري بفضل تقيدها بمبادئ الشريعة الإسلامية، بل أنّ هذه الأزمة أكسبتها المزيد من العوامل الإيجابية التي تزيد من قوتها تتمثل في: [1]

أولا: بروز ظاهرة البنوك الإسلامية واعتراف المجتمع الدولي بها، وإفساح المجال لعملها بل والإشادة الدولية بها، هذه الحقيقة دفعت أصوات غربية كثيرة للمطالبة بتطبيق نظم التمويل الإسلامي للخروج من الأزمة.

ثانيا: اكتسبت المنتجات الإسلامية مزيدا من المصداقية باعتبارها ملاذا للاستقرار خاصة مع استمرار البحث عن نظام مالي جديد لمرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث شهد قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية نموا بمعدل سنوي مقداره 15% سنة 2008، ووصل حجمه حول العالم إلى تريليون دولار.

ثالثا: لقد حققت البنوك الإسلامية نموا في الأرباح زاد عن الأعوام السابقة، في الوقت الّذي تعرضت فيه الكثير من البنوك التقليدية لخسائر فادحة. وحافظت البنوك الإسلامية في نهاية سنة2008 على تفوقها من حيث مؤشر الأمان على البنوك التقليدية.

[1] موسى رحماني، بن إبراهيم الغالي، **"البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية في مواجهة الأزمة المالية الحديثة"**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، ديسمبر2010، ص ص: 220- 222.

رابعا: تزايد استخدام صكوك التمويل الإسلامية سواء على مستوى القطاع الخاص أو على مستوى الحكومات والمؤسسات العامة والمجالس المحلية، وتظهر بعض البيانات أنّ حجم الصكوك المالية الإسلامية قد وصلت في نهاية 2008 إلى 60 مليار دولار.

خامسا: مستوى توظيف الموارد البشرية، نجد أنّ البنوك الإسلامية تزيد من الطلب على الموظفين، في الوقت الّذي تقوم فيه البنوك التقليدية في الدول الغربية بتخفيض عدد الموظفين لديها وبأعداد كبيرة.

سادسا: زيادة إقبال البنوك التقليدية على تبني بعض الخدمات المالية الإسلامية في شكل نوافذ وفروع خاصة بالتعاملات المالية الإسلامية.

سابعا: تزايد الاهتمام العلمي بتدريس الاقتصاد الإسلامي في جامعات غربية كبرى.

الفرع الثاني: الآثار السلبية.

نوجزها في النقاط التالية: [1]

أولا:كشفت دراسة أعدها الدكتور حاتم غومة والدكتور نبيل غلاب المحللين الماليين في البنك الإسلامي للتنمية، في الفترة من 2006- 2008 أنّ العائد على حقوق المساهمين في البنوك الإسلامية تهاوى بنحو 33.5% مقارنة ب 90.3% بالنسبة للبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية في نفس الفترة.

ثانيا: انخفاض مؤشرات البورصات العالمية مما يؤثر على استثمارات المصارف الإسلامية في هذه البورصات سواء استثمار مباشر أو عن طريق صناديقها الاستثمارية.

ثالثا: هناك بنوك إسلامية تعمل في الدول التي تعرضت للأزمة، لذلك ستكون هي الأخيرة عرضة للتأثر بالأزمة من خلال مستوى أداء خدماتها ومداخيلها الّتي ستتأثر بالضرورة بالانهيارات التي مست جميع القطاعات في تلك البنوك.

رابعا: تزايد مستوى المخاطر الّتي تتعرض لها البنوك الإسلامية من جراء الأزمة، مع وجود غموض وعدم وضوح فيما يتعلق بطبيعة إيداعاتها لدى البنوك العالمية، من حيث نوع العملة ودرجة تركز البنوك في دول معينة، وحجم الإيداعات المتبادلة بين البنوك الإسلامية والأجنبية.

خامسا: تأثير ارتباط البنوك الإسلامية في احتياجاتها المالية بالعملات القيادية الدولية الرئيسية كالدولار والأورو.

---

[1] موسى رحماني، بن إبراهيم الغالي، مرجع سبق ذكره، ص ص:222- 223.

***المطلب الثالث*: البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمة المالية العالمية (2008).**

بالرغم من الأضرار التي مست البنوك الإسلامية جراء الأزمة المالية، إلاّ أنّها تبقى طفيفة إذا ما قورنت بالخسائر التي لحقت البنوك التقليدية، وهذا راجع إلى السياسات الائتمانية التي تتبعها والتي تتسم بالمحافظة، وعلى هذا الأساس تتمثل المناعة الوقائية للبنوك الإسلامية ضد الأزمات الحديثة من المنظور الإسلامي في: [1]

الفرع الأول: استنادا إلى العقيدة الإسلامية.

يتمثل الأساس العام الّذي تقوم عليه البنوك الإسلامية في عدم الفصل بين أمور الدّين وأمور الدنيا، إذ يجب مراعاة ما شرعه الله تعالى في المعاملات. وفلسفة عمل البنوك الإسلامية تعتمد مبدأ ملكية الإنسان مقيدة بما حدده المالك المطلق لهذا الكون، ويفهم من هذا أنّ الإنسان ليس له حق التصرف المطلق في هذا المال، بمقتضى أنه مستخلف فيه، فالمال أصلا يعود إلى ملك الله، والإنسان مطالب بإنفاق المال في المواقع أو المواطن التي يرضاها الخالق عزّ وجل، وكذلك مطالب بأن ينميه بالوسائل التي شرعها له، وأن لا ينسى حق الله في المال.

الفرع الثاني: استبعاد الفوائد الربوية في المعاملات المالية.

إنّ هذا الأساس يقوم على التصور الإسلامي في اعتبار المال وسيلة وليست غاية، وأنّ هناك أهدافا سامية للتملك، فالنقود ليست سلعة ولا يمكنها أن تلد النقود من ذاتها، ولا تحمل قيمة زمنية إلاّ من خلال ارتباطها بالتعامل في السلع. وقد اقترح العديد من الاقتصاديين للخروج من الأزمة تعديل سعر الفائدة إلى حدود الصفر، ومراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب من 2%، وهو ما يتطابق تماما مع تحريم الربا ونسبة الزكاة في الإسلام، ويعود هذا الرأي إلى الاقتصادي الفرنسي موريس آلي.

الفرع الثالث: الالتزام الأخلاقي في الأنشطة الاستثمارية.

تمتنع البنوك الإسلامية عن التمويل والاستثمار في المشروعات المنافية لتعاليم ومبادئ ديننا الحنيف، فهي تجتنب كّل تعامل فيه جهالة أو غرر أو غبن وأكل أموال الناس بالباطل، ويدخل في هذا النطاق العام تحري الحلال في كسب المال، و أي خروج عن هذا النطاق فهو خروج عن طاعة الله، فلا يعقل أن يمول بنك إسلامي أو أن يستثمر في مشروع يجلب المفسدة للمجتمع أكثر من نفعه له.

[1] موسى رحماني، بن إبراهيم الغالي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 223- 226.

الفرع الرابع: الأخذ بمبدأ المشاركة في الربح و الخسارة وعناصر الصناعة الأخرى.

تعتمد البنوك الإسلامية على الاستثمار بالمشاركة ربحا وخسارة، كسبا وغرما، بدلا من فائدة ثابتة، وتستند هذه الآلية إلى قاعدة الخراج بالضمان وقاعدة الغنم بالغرم، ويقصد بهاتين القاعدتين، أن حصول المنفعة أو المكسب يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة، وعلى أساسها تتوقف عملية توزيع النتائج المالية.

الفرع الخامس: عناصر مناعية أخرى.

تتمثل في :

1/ احتلال الودائع بالمشاركة في البنوك الإسلامية المكانة الأولى بعكس البنوك التقليدية التي تحل فيها الحسابات الجارية المرتبة الأولى.

2/ توجه الودائع في البنوك الإسلامية عادة إلى استثمارات حقيقية، ولهذا فلا يقدم على استخدامها في منح الائتمان، وعليه فهي تؤدي إلى زيادة المعروض النقدي وإحداث التضخم.

3/ يؤدي الاستثمار في البنوك الإسلامية إلى امتلاكها لأصول ثابتة ومتداولة تكون بمثابة ضمان لأصحاب حسابات الاستثمار، وهي في سبيل ذلك تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية والسلعية من حيث الحجم والتوقيت.

4/ احتفاظ البنوك الإسلامية بأموال سائلة في خزائنها أكثر من البنوك التقليدية لمواجهة سحوبات المودعين.

5/ إنّ المصادر المالية الخارجية للبنوك الإسلامية تقتصر في الحصول على الأموال من الودائع التي في الغالب استثمارية غير ملزمة بردها في حالة الخسارة وعدم مشروعية حصولها على قروض بفائدة تحت أي ظرف كان.

خلاصة الفصل الأول:

إنّ قيام البنوك الإسلامية يعتبر مكسبا جديدا وتأكيدا لصلاحية رسالة الإسلام في كل مكان وزمان، وتطبيقها للشريعة الإسلامية في معاملاتها لا يعني بأنها معزولة عن العالم والمجتمع الدولي، والدّليل على ذلك أنّ هناك بعض البنوك الربوية الوطنية والدولية قامت بتنفيذ بعض صيغ العمل المصرفي الإسلامي، كما فتحت عندها نوافذا وفروعا للمعاملات الإسلامية، ولا يعني ذلك بأنها متخلفة في ميدان التسيير والتنظيم بل هي تطبق كل ما هو جديد وعصري في ميدان علم الإدارة وتنظيم المؤسسات والمطابق للأسس عملها، ورغم الحداثة النسبية للبنوك الإسلامية إلاّ أنها تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية، من خلال جذب مدخرات الأفراد وتوظيفها في قنوات استثمارية مفيدة للمجتمع لأنها تأخذ بعين الاعتبار التنمية الاجتماعية، كما تعتمد في مضمونها على النظام الاقتصادي الإسلامي الّذي يقوم على قواعد خاصة للمال والملكية، ومن بين أهداف البنوك الإسلامية التي تسعى إليها هو استقطاب الأموال وجذب الاستثمارات وحشد المدخرات من مختلف المصادر الداخلية والخارجية، كما أظهرت البنوك الإسلامية جدارتها وتفوقها على نظيرتها التقليدية في مواجهتها للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 الّتي هزّت الاقتصاد العالمي رغم حداثتها وهذا لاعتمادها على الاستثمار في القطاع الحقيقي وتمسكها بمبادئ الشريعة الإسلامية التي تحكم وتنظم المعاملات المالية. وأهم ما تمّ التوصل إليه من نتائج نذكر:

- ❖ تعد البنوك الإسلامية مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية بما لا يخالف الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وبما يخدم المجتمع وعدالة التوزيع بوضع المال في مساره الإسلامي السليم.
- ❖ تتسم البنوك الإسلامية بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من البنوك التقليدية، كما أنها تعتمد على صيغ وآليات تمويلية جديدة كان لها دور كبير في محاربة الاكتناز لدى الأفراد وحشد المدّخرات، أي جذب رؤوس الأموال من أجل تمويل الاستثمارات بما يعود بالفائدة على الفرد والمجتمع ككل.
- ❖ بالرّغم من الانتشار والنجاح الّذي حققته البنوك الإسلامية غير أنها تواجه العديد من التحديات، وأبرزها المنافسة الشرسة من قبل البنوك التقليدية إضافة إلى طبيعة القوانين التي تخدم البنوك التقليدية، ونقص الكوادر البشرية المؤهلة...الخ.

- ❖ وجود العديد من الفوارق بين البنوك الإسلامية ونظيرتها التقليدية، فالأولى تعد مؤسسة مالية استثمارية ذات رسالة تنموية وإنسانية واجتماعية تستهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حين أن الثانية مؤسسة مالية تتعامل بالدّين والائتمان هدفها الوحيد تحقيق الأرباح ولو على حساب مصالح الأفراد.
- ❖ إنّ البنوك الإسلامية تمثل إضافة للقطاع المصرفي وتزيد من قوته الاقتصادية والمالية وهي جزء لا يتجزأ من هذا القطاع، إلى جانب البنوك التقليدية حيث أن لكليهما نفس الأهداف لكن أسلوب العمل مختلف، وأنّ العمل المصرفي الإسلامي أدخل إلى السوق آليات جديدة لها صفات مختلفة عن العمل المصرفي التقليدي في تعبئة المدخرات وجذب الاستثمارات في الدول التي تعمل فيها.

ونتيجة للمنافسة الشديدة بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية، اتجهت العديد من البنوك التقليدية إلى تبني المعاملات المالية الإسلامية ببنوكها وذلك عن طريق فتح نوافذ إسلامية بمقارها أو فروعها وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل التالي.

تمهيد:

من بين السبل و المقترحات التي يمكن أن تعزز من نُمو الصيرفة الإسلامية بالجزائر، هي الترخيص للمصارف التقليديّة العاملة بالسوق المصرفيَة الجزائريّة بفتح نوافذ للتمويّل الإسلامي، و هذا الإجراء يُساعد على تعزيّز تجربة الخدمات المالية الإسلاميَة في الجزائر، و تلبية رغبات المواطن الجزائري و هي الحصول على التمويّل من دون أي فائدة، كما تستطيع البنوك الإسلاميَة الحصول على السيولة بصيغة القرض الحسن من هذه النوافذ في حالة وقوعها في أزمات السيولة، بالإضافة إلى ذلك يُمكن أن تشترك نوافذ التمويّل الإسلامية و البنوك الإسلاميَة في مشاريّع استثماريَّة مشتركة، و لكن في الحقيقة هناك أمر هام لا بد من الإشارة إليه،و هو الحرص على عدم اختلاط الأموال بين البنك التقليدي و نوافذ التمويّل الإسلامي حتى لا يّشك المتعاملين معها في مصداقيتها، و في هذا الصدد هناك مجموعة من الضوابط و الإجراءات الواجب مُراعاتها في حالة الإقبال على فتح نوافذ إسلاميَة.

هذه الأمور جميعا يُمكن أن يّكون لها مردودها الإيجابي و السريّع في خلق الصورة الانطباعية الصحيحة عن العمل المصرفي الإسلامي الذي تم تقديمه من خلال نوافذ التمويّل الإسلامي في البنوك التقليديَّة الجزائريّة.

المبحث الأول: النوافذ الإسلامية في بنك الخليج حالة وكالة المدية.

سنحاول التعريف ببنك الخليج الجزائر و وكالة المدية.

المطلب الأول: لمحة عن بنك الخليج الجزائر(AGB).

يعد بنك الخليج أحد أهم البنوك في الجزائر، ويسعى البنك إلى ترقية الخدمات البنكية في الجزائر لإشباع رغبات عملائه، كما أنه يعتبر من أهم البنوك الأجنبية الرائدة في الجزائر بفضل أساليب عمله الجديدة والمتطورة وأيضا بفضل الخدمات المالية المتطورة التي يقدمها، وترتبط قوة ونجاح البنك في الاستثمار على حد سواء في تدريب موظفيه في أكثر التكنولوجيا تقدما.

الفرع الأول :تقديم بنك الخليج الجزائر.

سنحاول التعرف على بنك الخليج الجزائر من حيث النشأة وأهم الخدمات المصرفية المقدمة:

أولا :نشأة وتطور بنك الخليج

بنك الخليج الجزائر هو بنك تابع لمجموعة الأعمال الكويتية KIPCO وهي من أبرز مجموعات المال والأعمال في الشرق الأوسط يطلق عليها اسم" المجموعة الكويتية للأعمال" أو " Project compagne Kuwait ".

أنشئت مجموعة الأعمال الكويتية عام 1975م، ومشروع شركة الكويت(القابضة) أو شركة مشاريع الكويت هي مجموعة كويتية خاصة والتي تعتبر واحدة من أكبر الشركات القابضة المتنوعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتملك المجموعة حصص في أكثر من 50 شركة تعمل في 21 بلد خصوصا في العالم العربي، ويعمل فيها أكثر من 7000 شخص في أنحاء العالم، اهتم المجموعة خاصة بالصناعات الرئيسية في الخدمات المالية والإعلام، كما تملك شركة مشاريع الكويت أيضا مصالح مباشرة وغير مباشرة في قطاعات الصحة والسياحة والصناعة، ومجلس العقار. [1]

وبنك الخليج الجزائر هو بنك أجنبي مستثمر بالجزائر برأسمال يقدر ب 6.500.000.000 دينار جزائري، موزع على ثلاث بنوك ذات سمعة عالية في المجال البنكي وهي:

- 60% من طرف البرقان بنك Burgan Bnak.
- 30% البنك التونسي الدولي Tunis International Bank .

[1] التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر لسنة 2009، ص:2.

❖ 10% البنك الأردني الكويتي Jordan Kuwait Bank . [1]

وبنك الخليج الجزائر هو بنك تجاري بدأ مزاولة نشاطاته البنكية منذ مارس2004 ،برأسمال قدر ب 10مليار د.ج، ولكن النشاط الفعلي لم ينطلق إلاّ سنة 2005م بفرع وحيد بالجزائر العاصمة وهو على هذه الحالة حتى سنة 2008م أين تقرر توسيع عدد فروعه، وتتمثل مهمته الأساسية في المساهمة في التنمية الاقتصادية والمالية في الجزائر، من خلال تقديم تشكيلة ذات مدى واسع للمؤسسات والمهنيين والأفراد وهذا بشكل مستمر ومتطور للمنتجات والخدمات المالية، ولتلبية توقعات العملاء، فإن بنك خليج الجزائر يقدم خليطا من المنتجات المصرفية وأخرى تتفق ومبدأ الشريعة الإسلامية، ويتوفر لدى بنك الخليج الجزائر على شبكة من42 وكالات تنفيذية، والتي توسعت إلى 50 فرعا خلال عام 2014م ليكون أقرب إلى أفضل عملائها في جميع أنحاء البلاد، وتحقيق الانتشار الجغرافي الذي تصبو إليه. [2]

ثانيا: خصائص و أهداف بنك الخليج:

1/ خصائص البنك: يتمتع بنك الخليج الجزائر بجملة من الخصائص نوجزها فيما يلي: [3]

1-1/ بنك تجاري للمؤسسات: وضع المصرف التجاري يعطي كامل الحق لبنك الخليج الجزائر بإجراء جميع العمليات المصرفية على الصعيدين الوطني والدولي، وتتمثل هذه العمليات في تقديم مساعدات لشركات الإقراض المتنوعة المباشرة وغير مباشرة.

1-2/ بنك للأفراد: يفتح بنك الخليج الجزائر أبوابه للأفراد لتقديم المنتجات والخدمات بطرق ومناهج مختلفة حسب التطلعات المرادة.

1-3/ بنك الخدمات: يوفر البنك لعملائه من الشركات والأفراد الحلول الأكثر حداثة من حيث السرعة والأمان، منذ تأسيسه في السوق الجزائرية، والبنك رائد في مجالات علوم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،والتي مكنته من إتمام جميع عملياته وجعلها أكثر كفاءة لعملائه، مثل سويفتSWIFT المعاملات المصرفية الإلكترونية بين الوكالات....الخ.

[1] التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر لسنة 2010، ص:1.
[2] التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر لسنة 2009، ص:2.
[3] صحراوي انتصار، مرجع سبق ذكره، ص ص: 71- 72.

4-1/ بنك ذو شبكة بنكية واسعة: التوسع المستمر لبنك الخليج الجزائر جعله يتربع على شبكة واسعة في التراب الجزائري رغم عدم قدمه في الساحة المالية للجزائر.

2/ أهداف البنك: من أهم الأهداف المسطرة لبنك الخليج الجزائر نذكر ما يلي: [1]

2-1/ يلتزم بنك الخليج الجزائر التزام راسخا، لضمان أعلى مستوى جودة في كل أعماله المصرفي: حيث ومنذ منح الاعتماد للبنك وهو يسعى إلى استغلال كل الوسائل الحديثة المستعملة في المجال البنكي لتقديم أعلى مستوى من الخدمات وبجودة عالية، ومن أهم هذه الاستخدامات الالكترونية الحديثة المستعملة في البنك هي:

- البطاقات ما بين البنوك CIB CARD.
- بطاقة الفيزا كارد VISA CARD.
- بطاقة القولدن كارد GOLDEN CARD.
- البطاقات الكلاسيكية CLASSIC CARD.
- بطاقة الفيزا للدفع المسبق VISA CARD PREPAID.

2-2/ السعي إلى تعظيم قيمة موجوداته: ويعتبر هذا الهدف من الأهداف المسطرة لكل بنك سواء كان أجنبي

أو وطني، حيث يعتبر تعظيم الربح من أولويات بنك الخليج الجزائر والتي تعمل على تحقيقها منذ دخولها للسوق النقدية الجزائرية.

2-3/ تلبية جميع احتياجات العملاء: أي العمل على الوفاء بكل الالتزامات التي هي على عاتق البنك و على رأسها توفير كل الاحتياجات التي يطلبها العميل وبأحسن صورة. ويتجسد هذا الهدف من خلال توفير جميع الخدمات وتلبية طلبات العملاء من منح القروض وتسليم الودائع ودفاتر الشيكات....الخ، وهو ما يسعى البنك لتحقيقه.

2-4/ توسيع الشبكة البنكية للبنك في مختلف أنحاء البلاد: يسعى بنك الخليج الجزائر إلى زيادة عدد وكالاته في أرجاء الوطن، وذلك لتوسيع خدماته وزيادة عدد المتعاملين، خاصة ويسعى لكسب مكانة في

[1] صحراوي انتصار، مرجع سبق ذكره ، ص ص:72- 73.

السوق وجب عليه الظهور بقوة وفي كل مكان، لذلك نلاحظ تطورا ملحوظا في زيادة شبكات البنك في الجزائر منذ 2003 إلى يومنا هذا.

5-2/ السرعة في الأداء :القيام بالعمليات البنكية والمعاملات المختلفة في أوقات قياسية.

6-2/ العمل على تطوير منتجات جديدة: وذلك من خلال منتجات أخرى تكون ذات ميزة خاصة عن باقي المنتجات المقدمة من قبل البنوك الأخرى.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر.

حيث يتكون بنك الخليج الجزائر من: [1]

1/ مجلس الإدارة: الذي يضم الرئيس وهو الرجل الأول في البنك وصاحب القرار النهائي لمجموعة الأعمال الكويتية KIPCO، يليه نائب الرئيس ثلاثة أعضاء ومنه فإن مجلس إدارة البنك يتكون من خمسة أعضاء .

2/ اللجنة التنفيذية: هي الجهة الممثلة للمجموعة في الجزائر حيث تتكون من المدير العام وهو صاحب السلطة العليا للبنك داخل البلاد، يأتي بعده نائبان اثنان، الأول مكلف بالإدارة المالية والعمليات، والثاني مكلف بالتنظيم ونظام المعلومات والعمليات المحاسبية، تتكون اللجنة من ثلاث أعضاء.

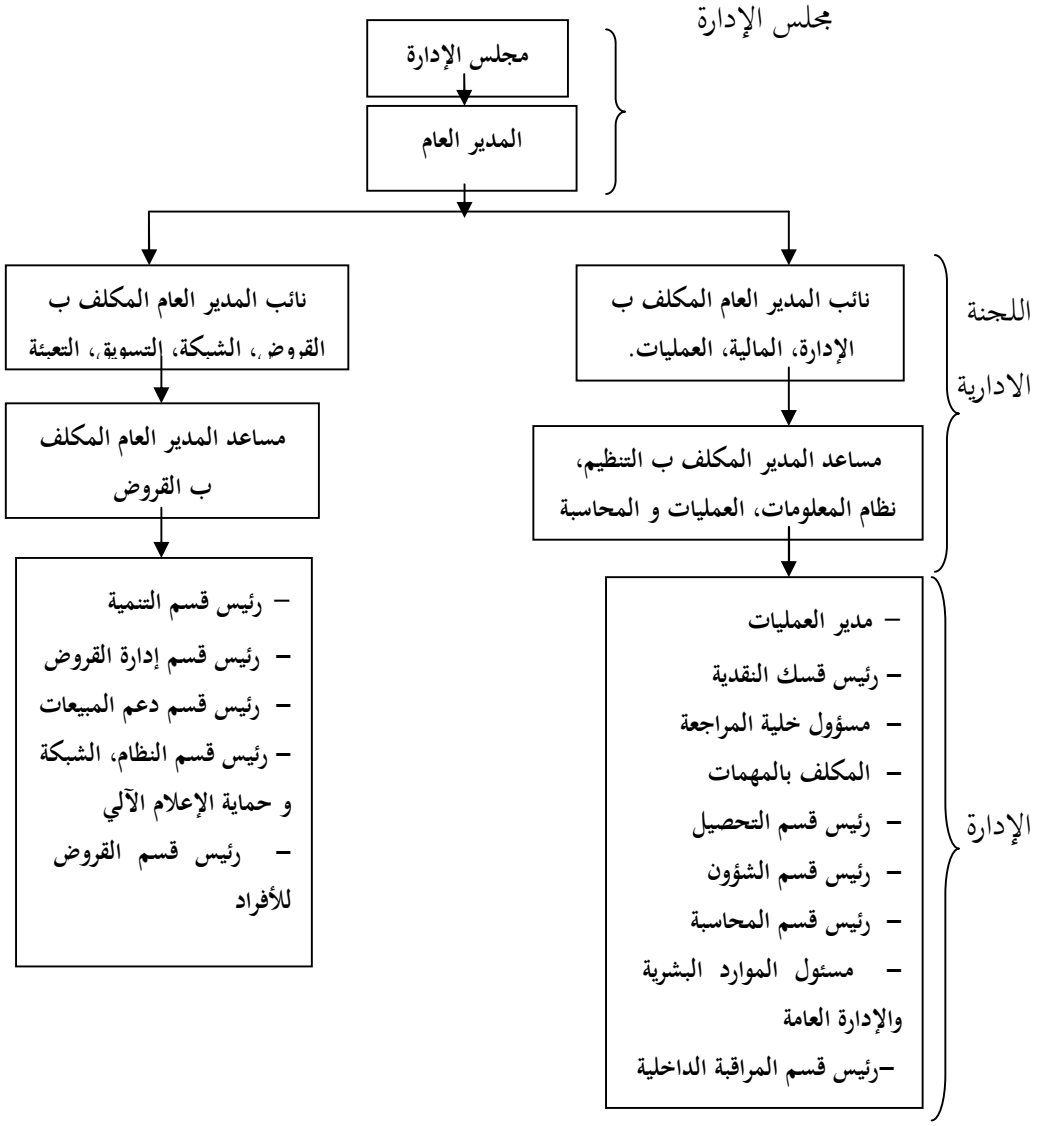
3/ الإدارة: تتمثل في المصالح والأجهزة التي تقوم بتسيير البنك حيث تتكون من عدة أقسام، ويأتي على رأس هذه الأقسام مساعدان اثنان للمدير العام، الأول مكلف بالقروض والثاني مكلف بالتنظيم، نظام المعلومات، العمليات والمحاسبة، يليهما رؤساء الأقسام حيث كل رئيس قسم مكلف بالمهام المخول له حسب تسمية المصلحة وهي كالتالي:

- ❖ مدير العمليات، رئيس قسم التنمية، رئيس قسم النقدية، رئيس قسم إدارة القروض.
- ❖ رئيس قسم دعم المبيعات، مسئول خلية المراجعة، رئيس قسم النظام، الشبكة وأمن الإعلام الآلي.
- ❖ المكلف بالمهمات، رئيس قسم التحصل، رئيس قسم الشؤون القانونية، رئيس قسم المحاسبة، رئيس قسم القروض للأفراد، ومسئول الموارد البشرية والإدارة العامة، رئيس قسم المراقبة الداخلية.

و الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر:

[1] صحراوي انتصار، مرجع سبق ذكره، ص ص: 73- 74.

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر AGB



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

الفرع الثاني: التعريف ببنك الخليج وكالة المدية.

سوف نتطرق إلى تقديم بنك الخليج وكالة المدية والهيكل التنظيمي لها:

أنشئت وكالة بنك الخليج المدية في 31 جويلية2015، وتقع في الحي نهج جيش التحرير ولاية المدية، تقابلها في نفس الشارع الخزينة العامة، والوكالة مجهزة بكل الأجهزة والوسائل الحديثة، ويبلغ عدد موظفي الوكالة 07 موظفين كلهم إطارات، أمّا الهيكل التنظيمي لوكالة المدية فهو كالتالي: [1]

[1] مقابلة مع السيد مدير بنك الخليج الجزائر وكالة المدية.

أولا: مدير الوكالة directeur du réseau d'agence: ويعتبر الممثل الرئيسي للبنك على مستوى الوكالة وهو المسؤول عن التنظيم الإداري والتشغيلي للوكالة، مع الاهتمام المستمر بإدارتها،كذلك تحقيق الأهداف الإستراتيجية والمالية التي حددتها إدارة البنك، وضمان الشفافية الاقتصادية للبنك وإدارة ميزانية الوكالة، كذلك من مهامه السهر على مراقبة نظامية الحسابات داخل الوكالة والتأكد من سير العمليات الإدارية والتشغيلية وإجرائها في إطار القانون، مع مهمة إدارة الوكالة والإشراف عليها.

ثانيا: نائب المدير: له نفس مهام مدير الوكالة تقريبا.

ثالثا: المراقب contrôleur: تتمثل مهمة المراقب الأساسية في ضمان وحسن الرقابة على جميع المعاملات التي تقوم بها الوكالة أيضا التحقق من العمل اليومي، وكذلك مراقبة العمليات ذات الطابع الإداري والتدقيق في الحسابات الإدارية والقانونية، كما يقوم بالمراجعة الداخلية ومراقبة الحسابات وصحة المعلومات وانسجامها مع القوانين.

رابعا: مستشار الزبائن (مؤسسات وتجار): من مهامه تجهيز العمل من مجموعة المنتجات التي يقدمها البنك، وكذلك إدارة حسابات العملاء وفقا للقرارات التنظيمية، وتنفيذ كل العمليات الجارية اليومية لزبائن المؤسسات برعاية خاصة، وتسيير الكفالات والضمان الاحتياطي، وإدارة قروض الاستثمار، بالإضافة إلى عمليات التجارة الخارجية ومعالجة العمليات مع الدول الأجنبية.

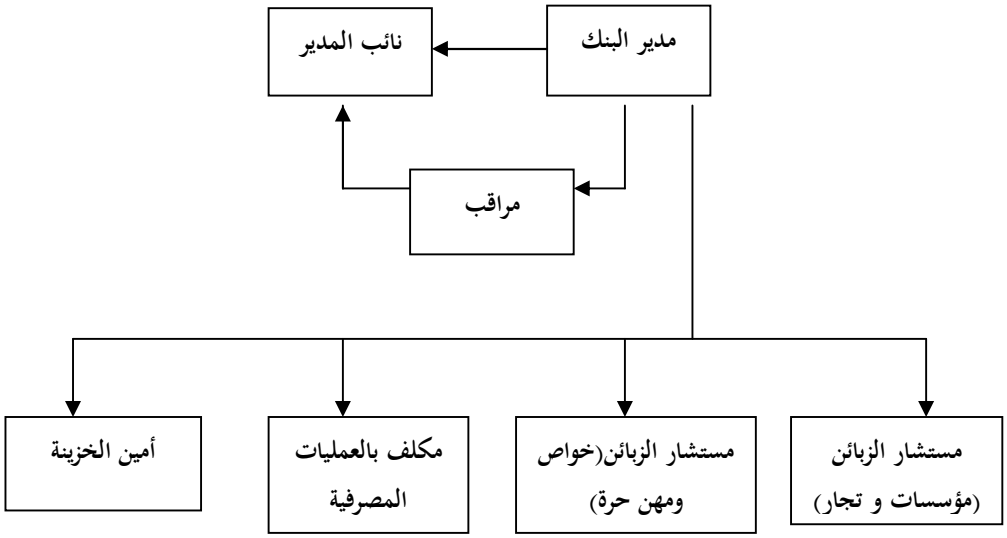
خامسا: مستشار الزبائن (خواص ومهن حرّة): يقوم بنفس عمليات مستشار العملاء للمؤسسات، لكن لصالح الأفراد و أصحاب المهن الحرّة وليس للمؤسسات، لتسيير حسابات العملاء من الأفراد وتسيير القروض الموجهة للأفراد، وتجميع وتحليل سجلات القروض.

سادسا: مكلف بالعمليات المصرفية: لدى المكلف بالعمليات المصرفية مجموعة من المهام الرئيسية لتوفير ضمان إجراء عمليات بنكية مع احترام القوانين المعمول بها في البنك في إطار الجودة والدِّقة،كذلك يقوم بإدارة الحسابات والحفاظ على ملفات العملاء وتسيير دفاتر الصكوك والتصريح بالشيكات غير المدفوعة،كذلك تجهيز المعاملات على الفواتير والشيكات والتحويلات، وفقا لإجراءات وإدارة السندات الإذنية و جميع الأوراق التجارية.

سابعا: أمين الخزينة caisse: وهو المسؤول عن الصندوق وعن ضمانه بشكل مستمر وعمليات الصندوق مع العملاء، وحسن سيره للممارسات والإجراءات الساري المفعول بها في البنك، كما أنه يسهر على ضمان

تسوية الحسابات.

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر- وكالة المدية-



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات مدير البنك.

***المطلب الثاني*: الخدمات التي يقدمها بنك الخليج الجزائر.**

يقدم بنك الخليج الجزائر العديد من الخدمات المصرفية التي تميزه عن غيره من البنوك الأخرى.

الفرع الأول: الخدمات المقدمة ببنك الخليج الجزائر.

أولا: خدمة (AGB online): هي خدمة تمنح العميل الراحة وتمكنه من الاطلاع على حسابه المصرفي بمجرد نقرة عبر الانترنت وهي خدمة متوفرة 7/7 أيام و24/24 ساعة، وهذه الخدمة متاحة لكل عملاء بنك الخليج الجزائر أيا كان نوع الحساب المفتوح، وهي في تطور مستمر استجابة لاحتياجات العملاء.

1/ مميزات هذه الخدمة: يعرض ***AGB online*** عدة خدمات نذكر منها:

- ❖ متابعة الحسابات عبر الإنترنت.
- ❖ نشر الوضعية الإجمالية للحسابات.
- ❖ تحميل كشوف الحسابات على شكل pdf أو Exel .

2/ طريقة استخدام هذه الخدمة: للاستفادة من خدمات ***AGB online*** *يجب إتباع الخطوات التالية:*

- ❖ عند فتح العميل الحساب الخاص به، عليه القيام بملئ استمارة ***AGB online*** .
- ❖ زيارة الموقع الإلكتروني للبنك .www.ag-bank.com

❖ إدخال رمز الزبون الخاص به مع كلمة السر.

نشير إلى أنه سيطلب من العميل تغيير كلمة السر عند أول إطلاع له على حسابه ويجب أن يحافظ على سريته.[1]

ثانيا: خدمة الرسائل القصيرة (**SMS** push): للاستفادة من هذه الخدمة ما على العميل سوى وضع رقم هاتفه الجوال عند مستشار العملاء، وبالتالي سيبقى العميل على علم بكل التغيرات الحاصلة في حسابه من دفع و نقل وسحب أو غيرها وذلك عن طريق رسائل قصيرة تصل على هاتفه دون عناء.

ثالثا: أجهزة الصراف الآلي (***Distributeurs Automatique billets***): وفر بنك الخليج الجزائر أجهزة الصراف الآلي في جميع وكالاته المنتشرة على كامل التراب الوطني، وعلى مستوى المطارات الدولية الجزائرية. علما أن بطاقات السحب متوفرة مجانا لكل عملاء الذين لديهم حساب في بنك الخليج الجزائر، وهذه الخدمة متاحة 7/7 أيام و 24/24 ساعة وتمكن من سحب النقود بالدينار وكشف الحساب.

رابعا: خدمة الصندوق أو الخزانة الفولاذية (**Coffres forts**): لحماية أشيائك الثمينة و لتحتفظ بها بأمان ما عليك سوى تهيئة بيتك بخزانة فولاذية يقدمها لك البنك بتكلفة جيدة وثمن قليل.

خامسا: خدمة البريد السريع (***Mail swift***): للحصول على خدمة البريد السريع يجب على العميل وضع بريده الالكتروني عند مستشار العملاء وبالتالي فعند إجراء العميل لعملية استيراد وتصدير، وعندما يريد أن يعلم بالتقدم الحاصل في عملياته الدولية، فإن هذه ستسهل عليه الحصول على تلك المعلومات وفي وقت حقيقي، سيحصل على نسخ من الرسائل المرسلة والمستلمة على شبكة سويفت .

كما أطلق بنك الخليج الجزائر خدمتين جديدتين في مجال التحديث البنكي هما: [2]

سادسا: خدمة (***Self banking***) ***الخدمات المصرفية الذاتية:*** وهي الأولى من نوعها في الجزائر، وتسمح للعميل من خلال أجهزة الصراف الآلي إجراء مختلف العمليات المصرفية (سحب، إيداع الصكوك، الإيداع النقدي، طلب دفاتر الصكوك والبطاقات البنكية، الاطلاع على وضعية الحسابات، الحصول على الكشوف البنكية) وهذا دون تدخل من قبل موظفي البنك، وهي متوفرة 7/7 أيام و24/24 ساعة.

[1]: الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر http //www.ag-bank.com .

[2]: الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر http //www.ag-bank.com .

سابعا: خدمة (Drive Banking): هو جهاز صراف آلي مصمم خصيصا ليسمح للعملاء سحب النقود دون أن يتركوا سياراتهم. وتتميز هذه الخدمة بالسرعة والأمان والراحة، و ينفرد بنك الخليج الجزائر بتقديمه لهذه الخدمة، فهو الوحيد في الجزائر الذي عرض واقترح هذا النوع من الخدمات.

وبهذه الخدمات التي يقدمها فإن بنك الخليج يؤكد مكانته كشركة رائدة في مجال الخدمات المصرفية، سواء من حيث التقنيات الحديثة أو من حيث منتجاته الجديدة.

الفرع الثاني: الخدمات المصرفية لبنك الخليج وكالة المدية.

يقوم البنك بتقديم خدمات عدة نوجزها فيما يلي:

أولا: خدمات الودائع المصرفية.

1/ الحساب الجاري: يفتح هذا الحساب للأشخاص الطبيعيين والمعنويين (تجار، ومؤسسات تجارية...الخ) الذين يمارسون نشاط تجاري ويمكن أن يكون هذا الحساب مدينا ولا ينتج فوائد.

2/ الودائع أجل: هذه الحسابات مفتوحة لصالح الأشخاص الراغبين في الحصول على فوائد، مقابل تجميد لمبالغهم لمدة معينة في الغالب ستة أشهر، ولا يمكن لصاحب هذا الحساب سحب مبالغ قبل نهاية المدة المحددة.

3/ حساب الشيكات (الصكوك): هي حسابات مفتوحة لجميع الأفراد والجماعات الّتي لا تمارس أي نشاط تجاري (جمعيات، إدارة...) و ذوي الأجور الراغبين في أغلب الأحيان الاستعانة بالشيكات لتصفية الحسابات.

4/ دفتر التوفيرAGB :هو وسيلة ادخار سهلة، آمنة ولينة تمنح العملاء فرصة استثمار أموالهم وفي نفس الوقت إمكانية التصرف بها بكل حرية وفي أي وقت. ويتميز هذا الدفتر بالبساطة والأمان، وهو حساب تحت الطلب مخصص للأفراد، يحرر بالدينار الجزائري حصري، وبدون دفع مصاريف التسيير وهو مجاني. أمّا من ناحية السحب و الإيداع فيتميز بالحرية والليونة وبدون أي قيود، كما أن توزيع الفوائد على المبالغ يبدأ من أول يوم أول أسبوعين بعد الإيداع، وعمليات السحب تحسب من أول يوم للخمسة عشرة يوم الجارية.

5/ دفتر التوفير التّساهمي: وسيلة ادخار آمنة ولينة تمنحكم فرصة استثمار أموالكم و في نفس الوقت إمكانية التصرف بها بكل حرية وفي أي وقت في إطار مطابق لمبادئ الشريعة الإسلامية.

ثانيا: القروض: تتمثل في:

1/قرض مهنة :هو قرض للتمويل أصحاب المهن الحرة والتجار لتمويل مشاريعهم المهنية لجميع الاحتياجات المصرفية، و يوجد عدّة أنواع للتمويل منها تمويل المخزون، و تمويل شراء المعدات...الخ.

2/قروض إسلامية (المرابحة و السلم و الإيجار المالي): وهي قروض يمنحها البنك لعملائها و هي موافقة لمبادئ و أحكام الشريعة الإسلامية، ويقتصر عمل بنك الخليج الجزائر وكالة المدية في العمل بهذه الصيغ الإسلامية على المنقولات فقط لسهولة معاملات المرتبطة بالمنقولات، ولا يتعامل البنك بهذه الصيغ في مجال العقارات لصعوبة المعاملات في هذا النوع من العقود و تعقدها حسب قول السيد مدير الوكالة.

المطلب الثالث: النافذة الإسلامية ببنك الخليج وكالة المدية.

سنحاول التعريف بالنافذة الإسلامية ببنك الخليج وكالة المدية.

الفرع الأول: التعريف بالنافذة.

أولا: نشأتها: باشرت نافذة المعاملات الإسلامية عملها ببنك الخليج الجزائر وكالة المدية مع الافتتاح الرسمي للوكالة أي بتاريخ 2015/07/31، تعمل النافذة الإسلامية ببنك الخليج وكالة المدية تحت إدارة مدير الوكالة، أمّا فيم يتعلق بالموظفين فهم نفس الموظفين العاملين بالنافذة التقليدية وهم سبعة موظفين. وتختلف النافذة الإسلامية عن التقليدية من حيث المعاملات وأيضا من حيث القيود المحاسبية فلكل منهما نظام أو برنامج المحاسبة الخاص به، إذ يختلفان من حيث المبدأ و طريقة العمل.[1]

جاء افتتاح النافذة الإسلامية ببنك الخليج وكالة المدية حسب قول السيد مدير الوكالة تلبية لطلب العملاء الكبير من أجل التعامل بصيغ إسلامية وتجنب التعامل بالمعاملات الربوية، وكذلك من أجل تحقيق أرباح وهو هدف تسعى لتحقيقه جميع البنوك أي كان نوعها.

وتتعامل النافذة الإسلامية بثلاث صيغ إسلامية وهي المرابحة، السلم، والإيجار المالي، وتخص بهذه التمويلات المنقولات فقط، وهذا لسهولة التعامل بها في هذا النوع من الاستثمار مقارنة بالعقارات مثلا، وقال السيد مدير وكالة المدية أن هناك طلبات كثيرة تصل الوكالة من الجمهور بخصوص الحصول على تمويلات إسلامية تخص قطاع العقارات، غير أن البنك لم يقدم على هذا النوع من التمويل لصعوبته وتعقيده من حيث معاملات الملكية والشهر العقاري .

[1] مقابلة مع السيد مدير بنك الخليج وكالة المدية.

ثانيا: رأس مال النافذة: فيم يخص رأسمال النافذة الإسلامية ببنك الخليج فقال السيد مدير كالة المدية أنه يتكون من جزء تمّ تخصيصه من رأسمال البنك الرئيسي، أمّا الجزء الآخر فيتكون من ودائع العملاء المتمثلة في الودائع لأجل والودائع التّشاركية.(أما الودائع لأجل فهي تلك الودائع التي يضعها أصحابها بالبنك لمدة تتجاوز الستة أشهر، أما الوديعة التّشاركية فهي أن يقوم العميل بوضع مبلغ من المال في دفتر التوفير التساهمي بالإضافة إلى ودائع لأجل).

وأردف السيد مدير البنك قائلا أن كل ودائع البنك هي 100%ودائع تشاركية، وحسبه فإن كل عمليات التمويل بالوكالة هي إسلامية. وقال أن إقبال الجمهور على المعاملات الإسلامية هو عدم رغبتهم في التعامل بالفائدة الربوية وسعيا منهم لحفظ أموالهم أو تحقيق نسبة من الأرباح بطريقة شرعية.

وفيم يخص علاقة النافذة الإسلامية ببنك الجزائر فقال أنه يتعامل مع البنك بصفة عامة بصفته بنك تقليدي ولا يتعامل مع النافذة أو يخصها بمعاملة خاصة، وقال أن بنك الجزائر يعامل البنوك الإسلامية نفس معاملة البنوك التقليدية، فكيف ستكون معاملته مع النوافذ الإسلامية إذن.

وفيما يتعلق بهيئة الرقابة الشرعية ببنك الخليج وكالة المدية فقال السيد مدير وكالة المدية أنه لا يوجد هيئة رقابة شرعية بالبنك، وقال أنه لم يسبق له أن صادف هذه اللجنة ولم يصادف التعليمة التي تجيز و تضبط المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية، وفيم يخص أي مادة قانونية صادرة عن البنك المركزي الجزائري فقال أنه ليس له علم بوجود أو عدم وجود مواد قانونية صادرة عن البنك المركزي تضبط هذا التحول.

وقال السيد مدير وكالة المدية، رغم الطلب المتزايد للجمهور للتعامل مع البنوك الإسلامية إلاّ أن بنك الجزائر لا يعطي طلبهم المتزايد و عزوفهم عن التعامل مع البنوك التقليدية أي إهتمام. وقال أن الحل للأزمة التي تمر بها الجزائر هو السماح للبنوك الإسلامية بالتوسع في نشاطها، خاصة بعد التأييد الدولي للبنوك الإسلامية و المعاملات الإسلامية. [1]

مما سبق ومن المعطيات المتوفرة لدينا نستنتج حتى تكون المعاملات التي تتم بالبنوك التقليدية صحيحة وموافقة للشريعة الإسلامية يجب أن تتوفر مجموعة من الضوابط، وأهمها وجود هيئة رقابة شرعية بهذه البنوك تعمل على التحقق من مدى مطابقة المعاملات لأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا ما يفتقر إليه بنك الخليج وكالة المدية،مما يعني شبهة في صحة المعاملات التي تتم به، ومن حيث الاستقلالية الإدارية نجد أن بنك الخليج

[1] مقابلة مع السيد مدير بنك الخليج وكالة المدية.

وكالة المدية غير مستقلة من الناحية الإدارية إذ نجد أن موظفي النافذة التقليدية بالبنك هم نفسهم من يشرفون على النافذة الإسلامية، هذا يحسب على بنك الخليج وكالة المدية، إلاّ أنه وبالمقابل يحسب له أنه ساهم بجذب حجم كبير من الأموال وتوظيفها وفق معاملات موافقة للشريعة الإسلامية، وهذا تلبية لرغبة العملاء المتزايدة على التعامل مع البنك ولكن بعيدا عن المعاملات الربوية.

وعليه فإن النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية الجزائرية ساهم في تنشيط وتفعيل نشاط البنوك التقليدية والصيرفة الإسلامية في الجزائر بصفة عامة.

الفرع الثاني:آلية عمل النافذة الإسلامية ببنك الخليج وكالة المدية.

كما سبق وذكرنا فإن النافذة الإسلامية ببنك الخليج وكالة المدية تبنت ثلاث معاملات مالية إسلامية، تتمثل في كل من المرابحة بنوعيها البسيطة والمركبة(المرابحة لآمر بالشراء)، السّلم، والإيجار المالي.

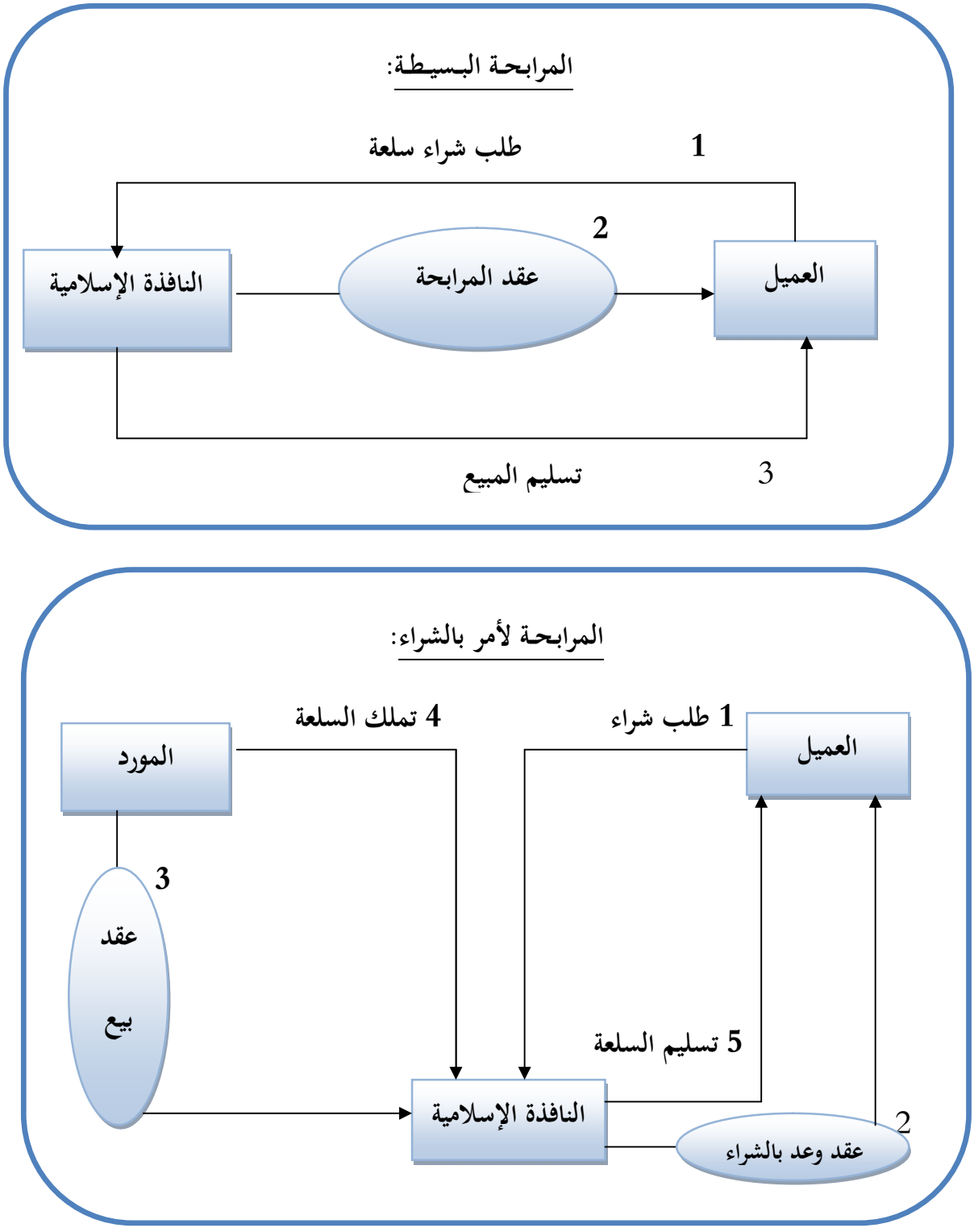
أولا: المرابحة: تبنت وكالة بنك الخليج بالمدية صيغة المرابحة بنوعيها البسيطة و المركبة، وهذا كالتالي:

1/ المرابحة البسيطة: هو عقد يتم بين العميل و النافذة الإسلامية ببنك الخليج مباشرة، و تكون النافذة الإسلامية في هذه الحالة مالكة للسلعة محل العقد(المنقولات فقط، لأن النافذة تتعامل بهذه الصيغ في مجال المنقولات فقط)، بحيث تشترى بناءا على دراسة النافذة لأحوال السوق.

2/ المرابحة لأمر بالشراء(المركبة): تتعدى العلاقة في هذا النوع من المرابحة العميل و النافذة الإسلامية لتشمل طرفا ثالثا و هو المورد، و هي تضم عقدين الأول بين العميل و النافذة الإسلامية، أما الثاني فيكون بين النافذة الإسلامية و المورد. و المرابحة المركبة هي عقد يلتزم من خلاله العميل بشراء سلعة من النافذة الإسلامية التي تقوم بشرائها من طرف ثالث و هو المورد، بناءا على طلب العميل و بالمواصفات المتفق عليها.

و الشكل التالي يوضح خطوات المرابحة في النافذة الإسلامية بوكالة المدية.

الشكل رقم(3– 3): خطوات المرابحة بالنافذة الإسلامية ببنك الخليج وكالة المدية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات.

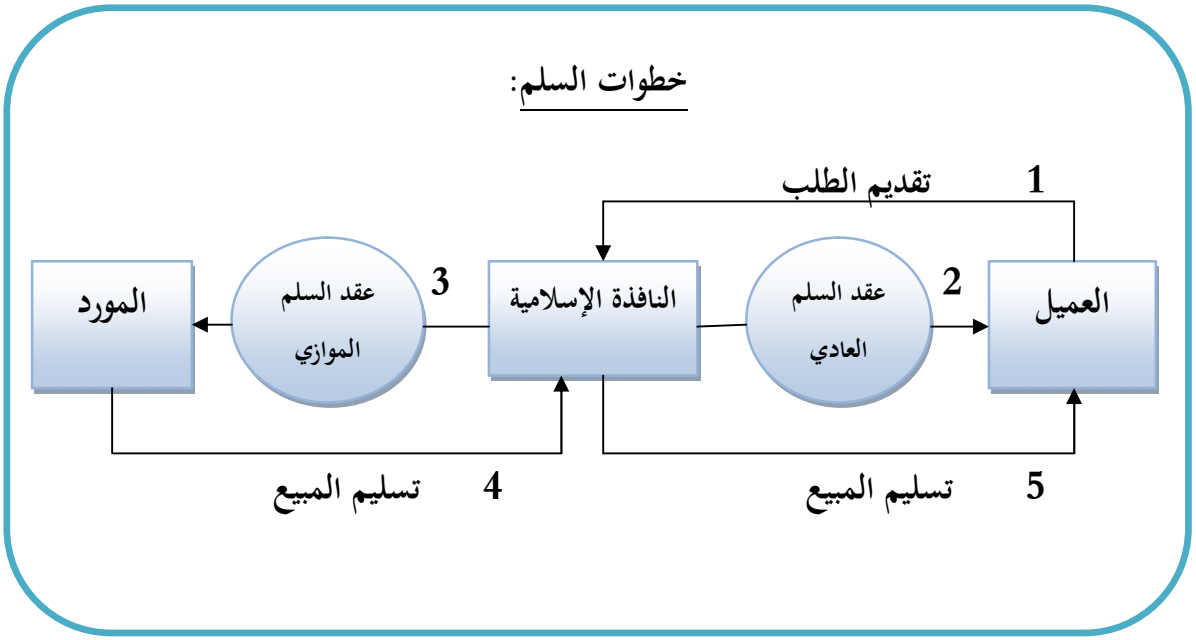
ثانيا: السلم: يتم التمييز بين ثلاثة أنواع لعقود السلم ندرجها فيما يلي:

1/ **بيع السلم البسيط أو العادي:** تقوم النافذة الإسلامية بموجبه بتقديم رأس مال السلم عاجلاً، واستلام المسلم فيه آجلا في موعد يتفق عليه الطرفان. يتم التعامل بهذه الصيغة من التمويل مع التجار والمزارعين والصناعيين والمقاولين والحرفيين.[1]

2/ بيع السلم الموازي: تقوم فيه (المصرف الإسلامي) أو النافذة الإسلامية بشراء كمية من سلعة موصوفة بتسليم مستقبلي، ثم تقوم بعد ذلك ببيع كمية مماثلة من السلعة نفسها موصوفة أيضا وبنفس موعد التسليم، فتتمكن من تحقيق ربح يتمثل في الفرق بين السعرين وقت الشراء ووقت البيع.[2]

3/ بيع السلم بالتقسيط: يتم فيه الاتفاق على تسليم كل من المسلم فيه ورأس مال السلم بأقساط أو دفعات، حيث تُسلّم النافذة الإسلامية دفعة معينة من الثمن على أن تتسلم لاحقا ما يقابلها من سلعة، ثم يسلم دفعة أخرى لاحقا، ويستمر البيع حسب ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين.

الشكل رقم(3– 4): خطوات السلم بالنافذة الإسلامية لوكالة بنك الخليج بالمدية.



المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على المعطيات.

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص: 348-349.

[2] غسان محمود إبراهيم، منذر قحف،" **الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم؟**"، دار الفكر، دمشق، ط 1، *2002*،ص: 179.

ثالثا: التمويل بالإجارة: يتم تنفيذ التمويل بالإجارة في المصارف و النوافذ الإسلامية تبعا للخطوات التالية:

1/ تقوم النافذة الإسلامية بشراء أصل معين من أجل تأجيره أو بطلب من العميل المستأجر.

2/ تقوم النافذة الإسلامية بإبرام عقد استئجار بينها وبين العميل يتفقان فيه على مدة التأجير وكيفية تسديد الأقساط ونوعية استخدام المستأجر للعين المؤجرة(حيث تكون يد المستأجر على العين المؤجرة يد أمانة في مدة الإجارة فلا يكون مسئولا عن وقوع أي عيب للعين المؤجرة أو هلاكها إلا بالتعدي أو التقصير أو مخالفة شروط عقد الإجارة) وغيرها رفعا للجهالة في العقد.

3/ بعد انتهاء مدة العقد يكون أمام النافذة الإسلامية والعميل ثلاثة حالات:

- ❖ إما أن تنقل سلامية ملكية العين المؤجرة للمستأجر بعد دفع قيمة معينة للمصرف.
- ❖ أو أن يتم تجديد عقد الاستئجار بين الطرفين.
- ❖ أو أن يتم تأجير الأصل لطرف آخر.

وينقسم التمويل بالإجارة حسب مدتها إلى:

أ/ الإجارة التشغيلية: عقد بين طرفين على تمليك منفعة، تقوم من خلاله النافذة الإسلامية بشراء أصل من الأصول الثابتة بهدف تأجيره إلى الغير مقابل أقساط محددة خلال مدة زمنية معينة يرجع بعدها الأصل للمصرف أو النافذة الإسلامية لتعيد تأجيره مرة أخرى. وما يميز الإجارة التشغيلية أنها تعتبر ضماناً لأموال المصرف بما أن الأصل يبقى في ملكيته.

ب/ الإجارة المنتهية بالتملك: تكون من عقدين مستقلين، الأول عقد إجارة يتم ابتداءً وتأخذ كل أحكام الإجارة في تلك الفترة. والثاني عقد تمليك العين عند انتهاء المدة، إما عن طريق الهبة أو البيع بسعر رمزي حسب الوعد المقترن بالإجارة."

فالإجارة المنتهية بالتمليك عقد مركب من عدة عقود، كعقد البيع وعقد الإجارة والوعد بالبيع. حيث تكون النافذة الإسلامية هي المؤجر والعميل هو المستأجر، وذلك لفترة محدودة تنتهي بتمليك الأصل إلى العميل هبة أو بسعر رمزي على أساس وعد بالبيع من قبل النافذة الإسلامية للمستأجر بعد انتهاء مدة الإجارة.

المبحث الثاني: آراء بعض الخبراء حول النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية و آثارها.

سندرج آراء بعض الخبراء الاقتصاديين وكذا متخصصين في الاقتصاد الإسلامي فيم يتعلق بتجربة النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية و الآثار الاقتصادية لهذه النوافذ الاقتصادية لها على النظام المصرفي الجزائري.

المطلب الأول: آراء بعض الخبراء حول النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرض للآراء بعض الخبراء و المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي حول تجربة النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية الجزائرية.

الفرع الأول: بوعلام جبار رئيس الجمعية الوطنية للبنوك.

هناك بنوك تقدم بعض الخدمات لكننا لم نعطها صبغة إسلامية، اعترف رئيس الجمعية الوطنية للبنوك بوعلام جبار، بوجود بنكين وحيدين يقدمان خدمة إسلامية وهما بنك "البركة"، وهو أول بنك من ناحية المعاملات الإسلامية و"السلام"، غير أن هناك بنوك أخرى تقدم بعض الخدمات الإسلامية كـ"بنك الخليج الجزائر"،و"تراست بنك" زيادة على بنك "البدر" الذي يقدم منذ 10سنوات خدمة دفتر التوفير بدون فوائد ودفتر الفلاح بدون فوائد بغية استقطاب مختلف الشرائح للادخار، فهناك العديد من الأشخاص أقبلوا عليها وذلك بعد تجربتها لسنوات طويلة وأثبتت نجاعتها حيث أكد المتحدث أنهم لم يعطوا هذه المعاملات المصرفية ببنك صبغة إسلامية. [1]

الفرع الثاني: الخبير في المصرفية الإسلامية سليمان ناصر.

البنوك التي تقدم خدمات إسلامية هدفها تجاري ولا تملك هيئة رقابة شرعية، أوضح الخبير في المصرفية الإسلامية الدكتور سليمان ناصر، أن أغلب البنوك غرضها تجاري أكثر من تقديم الخدمات التي يحتاجها المجتمع الجزائري المسلم، وضرب المتحدث مثلا ببنك الخليج الجزائر، الذي وجد أن بيع السيارات في بنك البركة عن طريق المرابحة مربح جدا، واستطاع البنك الأول تحقيق رقم أعمال كبير فأطلقوا معاملة مماثلة، واعتبر الدكتور سليمان هذه المعاملات هدفها جلب الزبون فقط تحت شعار التمويل الإسلامي، فالكثيرون لا يعرفون البنوك الإسلامية وحقيقتها ومعاملاتها لذلك يلجؤون لمثل هذه المعاملات، وواصل الخبير في الاقتصاد

[1] بوعلام جبار،"**هناك بنوك تقدم بعض الخدمات لكننا لم نعطها صبغة إسلامية**"، مجلة معرض الصحافة، منتدى رؤساء المؤسسات،الجزائر، الثلاثاء 2016/1/19، ص ص:8- 9.

الإسلامي تصريحاته قائلا بأن جميع البنوك الإسلامية تملك هيئة رقابة شرعية غير أن البنوك التقليدية عند إطلاقها لهذه الخدمات الإسلامية لا تملك هذه الرقابة، فالأمور الشرعية في المعاملات المالية صعبة، لذا تقع في هذه البنوك أخطاء، وبذلك تفقد هذه البنوك مصداقيتها.

وذكر الخبير في المصرفية الإسلامية أن هناك بنوك ترغب في خوض التجربة، غير أن هناك عراقيل وبيروقراطية يحولان دون تحقق ذلك، فحتى عند رغبتهم في تقديم بعض الخدمات الإسلامية يتوجب عليهم الحصول على الموافقة من السلطات والبنك المركزي، مع أن البنوك العالمية تتسابق لتقديم الخدمات للعملاء، أما في الجزائر فيقتضي الأمر الحصول على موافقة بنك الجزائر أولا حتى لا يتعرض للعقوبة.

ومن خلال خبرة الدكتور سليمان ناصر، يرى أن الكثير من المواطنين يظلمون التمويل الإسلامي، فيعتقدون أنه يتعامل بالربا، غير أنهم يطلقون عليه تسميات أخرى وهو معاكس تماما للحقيقة، ودعا المتحدث لتسهيل عمل البنوك الإسلامية الحالية فبنك الجزائر يطبق عليهم آليات الرقابة المطبقة على البنوك التقليدية، كما طالب بتسهيل فتح بنوك إسلامية جديدة يطمئن إليها المواطن على أمواله. [1]

الفرع الثالث: الخبير في الاقتصاد الإسلامي فارس مسدور.

البنك المركزي يرفض تبني المصرفية الإسلامية ويحاربها، يرى أستاذ الاقتصاد بجامعة سعد دحلب والخبير في الاقتصاد الإسلامي فارس مسدور، الإشكال الأكبر في البنوك هو الربا لذا يرفض أغلبية المواطنين التعامل معها، خاصة وأن البنك المركزي يرفض تبني المصرفية الإسلامية، فالقاعدة السائدة هي" المال لا دين له،" وأضاف المختص أن الجزائر لا تتوافر فيها بنوك بل هي مجرد صناديق لوضع الأموال والبنوك العمومية هي أسوأ نماذج.

وألقى الدكتور مسدور اللّوم على البنك المركزي الذي يجب أن ينفتح على المصارف الإسلامية وسينعكس ذلك على الأسواق الموازية، ففي حالة فتح البنوك العمومية لنوافذ إسلامية بإمكانها استعادة 3700مليار دينار الموجودة في الأسواق الموازية، غير أن الأرقام يردف المختص أكبر من ذلك بكثير وتصل لمليارات الدولارات، فهناك شريحة واسعة ترفض التعامل مع البنوك الربوية لأنها حرام، ضاربا مثلا بتجار مدينة

[1] سليمان ناصر،"**البنوك التي تقدم خدمات إسلامية هدفها تجاري ولا تملك هيئة رقابة شرعية**"، مجلة معرض الصحافة، منتدى رؤساء المؤسسات،الجزائر، الثلاثاء 19 /2016/01، ص ص:9- 10.

غرداية الذين يرفضون وضع أموالهم في البنوك تجنبا للحرام، ولا يجدون من يستجيب لمتطلباتهم مع أنه من الضروري احترام دين الشعب، فالمنظومة المصرفية يجب أن تكون إسلامية هي الأخرى مع إطلاق التأمين التكافلي الإسلامي الذي تبنته معظم دول العالم.

كما أن بريطانيا تتوافر على بنك إسلامي بريطاني في الوقت الذي تعرقل الجزائر مثل هذه المعاملات، فالبنوك الإسلامية تعاني في ظل عدم وجود قانون خاص بها، زيادة على أن كل منتوج تمويلي جديد يجب أن يحصل على موافقة البنك المركزي للمصادقة عليه، وهو بحد ذاته تضييق على البنوك الإسلامية، واعترف الدكتور مسدور أن الجزائريين تعبوا وسئموا من الربا فلابد أن يدركوا بأنهم بهذه الطريقة يدمرون الاقتصاد والعملة الوطنية ولو فتح المجال أمام مصارف إسلامية جديدة لا يمكن توقع الإقبال الكبير عليها. [1]

الفرع الرابع: المختص في الشريعة الإسلامية الشيخ كمال أبو سنة.

دعا عضو جمعية العلماء المسلمين والباحث في الشريعة الإسلامية، الشيخ كمال أبوسنة المواطنين إلى التعامل مع البنوك التي توفر خدمات إسلامية شرعية، وترك التعامل مع البنوك الربوية حتى لا يكون المسلم سببا في تقويتها أو دعمها حين تكون البنوك الإسلامية موجودة وتتعامل تعاملا شرعيا في عقودها وقروضها، أما في حالة عدم وجود هذه البنوك الإسلامية فعند قيام الحاجة والضرورة بشرطها للتعامل المعاملات المباحة مع البنوك الربوية فإنه يجوز ذلك لقوله تعالى:" **وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه** ... "

ووصف المتحدث أضرار الربا بالعظيمة ونتائجه تفضي إلى الخسران المبين، والشريعة الإسلامية لم تأمر بشيء إلا وفيه صلاح البشر، ونهيها لا يكون إلا عن الشيء الذي فيه مضرة لهم، وللربا أضرار أخلاقية وروحية، واجتماعية، واقتصادية، وقروض الربا على أنواع: قروض يأخذها الأفراد، وقروض يأخذها التجار، والصّناع ، وقروض تأخذها الحكومات. واعتبر المختص في الشريعة صاحب القرض الربوي فريسة سهلة في يد المرابي الذي لا يراعي الأخلاق والمبادئ، وإنما يهمه تحصيل المال وأكله بالباطل على حساب غيره، فلا يكاد الدائن بالربا يتخلص من تكاثر الدين عليه فيجعله يعيش في جحيم اجتماعي ونفس ي صعب، ويؤدي هذا إلى إنشاء نظام يسحق البشرية ويشقيها، أفرادا وشعوبا، لمصلحة شرذمة قليلة من المرابين، وقبل هذا فالمتعامل

[1] فارس مسدور،"**البنك المركزي يرفض تبني المصرفية الإسلامية ويحاربها**"، مجلة معرض الصحافة، منتدى رؤساء المؤسسات،الجزائر، الثلاثاء 19 /2016/01، ص:10.

بالربا ملعون داخل في حرب الله له بدليل قوله تعالى:" **يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون** ".

وقال النبي صّلى الله عليه وسلّم:"لعن آكل الربا، وموكله، وكاتبه، وشاهديه"، وقال:"هم سواء." [1]

الفرع الخامس: وزير الشؤون الدينية السابق غلام الله

قال وزير الشؤون الدينية السابق بوعبد الله غلام الله،المواطنون متشبعون بالثقافة الإسلامية والدولة تطبق النظام الأوروبي، وأنه لا توجد طريقة واضحة للتمويل في الجزائر، غير أن القروض الاستهلاكية من شأنها أن تكسب البنوك خبرة جديدة، لكن البنوك الإسلامية يراها الوزير السابق محدودة جدا وهذا راجع حسبه إلى فلسفة الدولة وتركيبة النظام الذي لا يفكر في مجال الاقتصاد الإسلامي ويعتمد النظام الأوروبي، فأصحاب القرار لا يعرفون المنافع الكبيرة للمصرفية الإسلامية، لذا تجد المواطنين محتارين فهم متشبعين بالثقافة الإسلامية ،غير أن المشرع بعيد عنها ولا يفكر في الاستفادة منها في المجال الاقتصادي والمعاملات ،وهو ما يستلزم إيجاد قوانين تتوافق مع متطلبات المجتمع المسلم الذي يرغب في الحصول على معاملات إسلامية، وأكمل غلام الله بأن الربا محرم بنص قرآني واضح وصريح، لذا فلم يعد من حل سوى أن يتعامل المواطن بالربا ويغمض عينيه فيتعمد بذلك الحرام في ظل غياب حلول أخرى، وهو ما يظهر جليا في التردد الكبير لدى غالبية المواطنين على حد قول الوزير السابق، في الاستفادة من القروض الاستهلاكية، فالمجتمع قد يرتكب خطأ مؤقتا ولكنه لا يرتكب خطأ دائما ويتحمل تبعاته طوال حياته.[2]

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية الناتجة عن فتح نوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية الجزائرية.

يمكن أن يّترتب على فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليديّة الجزائريّة العديّد من الآثار الاقتصاديّة الإيجابية والسلبية، يمكن ايجاز أهم تلك الآثار على النحو التالي:

[1] كمال أبو سنة:"**نشجع المواطنين على التعامل مع البنوك التي تقدم معاملات إسلامية**"، مجلة معرض الصحافة، منتدى رؤساء المؤسسات،الجزائر، الثلاثاء 19 /2016/01، ص:12.

[2] بو عبد الله غلام الله:" **المواطنون متشبعون بالثقافة الإسلامية والدولة تطبق النظام الأوروبي** "، مجلة معرض الصحافة، منتدى رؤساء المؤسسات،الجزائر، الثلاثاء 19 /2016/01، ص ص:10-11.

الفرع الأول: الآثار الإيجابية:

من بين الآثار الإيجابية المنبثقة عن فتح نوافذ إسلامية بالبنوك الإسلامية الجزائرية نذكر: [1]

1/ يمكن أن تساهم النوافذ الإسلاميَة في توسيع رقعة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر من خلال تحفيز المصارف التقليدية المنافسة إلي تقديم الخدمة، ومن خلال تنمية التعاون مع المصارف و المؤسسات المالية الدوليَة التي سعت من جانبها إلي تطوير منتجات إسلامية جديدة.

2/ لقد أظهرت هذه التجربة في كثير من الدول الإسلامية أنّ هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية ترغب بل وتبحث عن البديّل الإسلامي للبنوك التقليديّة، ومنها المجتمع الجزائري.

3/ إن إقدام البنوك التقليديّة الجزائريّة على افتتاح نوافذ إسلامية إنما هو اعتراف عملي بنجاح الصيرفة الإسلامية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية.

4/ إنَ الإقبال المتزايّد على الخدمات المصرفية الإسلامية وصيغ الاستثمار الإسلامي سيؤدي في المدى الطويّل إلى إعادة توزيع الودائع بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي التقليدي الجزائري بحيث يتوسع الأول على الثاني إذا أحسن القائمون على المصارف الإسلامية الاستفادة من هذه الفرصة.

5/ تساهم النوافذ الإسلامية في زيّادة موجودات البنوك الإسلامية الجزائرية وبالتالي تزيد من فعاليتها في إدارتها لسيولتها المصرفية.

6/ تعتبر النوافذ الإسلامية مُحفز قوي للبنوك التقليديَّة الجزائريّة في إقامة بنوك إسلامية منفصلة لها موجوداتها وودائعها وموظفوها.

7/ إذا نجت النوافذ الإسلاميَة في تحقيق نتائج أعلى لبنوكها من نتائج الفروع الأخرى التقليديَّة، فإنّ ذلك سيدفع إدارة البنك إلى التوسع في الظاهرة عن طريّق فتح نوافذ أخرى تعمل بنفس المنهج بدلا من الإكثار في فتح فروع تقليديّة،كما قد يُشجع هذا النجاح البنوك الأجنبيَة العاملة في الجزائر على طلب فتح نوافذ إسلامية.

[1] محمد جعفر هني، معزوز لقمان، مرجع سبق ذكره، ص ص:19- 20.

8/ يؤدي فتح نوافذ إسلاميَة في البنوك التقليديَّة الجزائري إلى تحقيق المزيّد من الكفاءة في الجهاز المصرفي الجزائري، وخلق جو يّسوده المنافسة في السوق المصرفية الجزائريّة.

9/ تساهم النوافذ الإسلامية في تطويّر المنتجات المالية الإسلاميَة، حيث تتنافس إدارة كل من النوافذ الإسلاميَة والبنوك الإسلامية إلى بذل المزيّد من الجهود لابتكار أدوات مالية إسلامية تتمتع بالكفاءة الاقتصاديّة والمصداقية الشرعية وتشبع رغبات العملاء.

10/ تعاون النوافذ الإسلاميَة مع بعضها البعض لتكويّن سلة استثمارات متوسطة وطويلة الأجل كإنشاء شركات استثمار كبيرة.

الفرع الثاني: الآثار السلبية:

من بين الآثار السلبية المترتبة عن فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية الجزائرية نذكر: [1]

1/ إن موافقة بنك الجزائر على فتح نوافذ إسلاميَة في البنوك الجزائريّة يُثير تساؤلا هاماً وهو كيف يُمكن فهم تحفظ بنك الجزائر على نشاط البنوك الإسلامية وفي نفس الوقت يّسمح للبنوك التقليديّة بمزاولة العمل المصرفي الإسلامي.

2/ قد يُؤدي تقديّم العمل المصرفي الإسلامي من قبل المصارف التقليديّة إلى إعاقة إنشاء المصارف الإسلامية وانتفاء المبرر لوجودها أو عدم التوسع في إنشاء المزيّد منها.

3/ يُؤدي تقديّم خدمات مالية إسلامية من قبل المصارف التقليديّة الجزائريّة إلى تشويّه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر وعدم وضوح للموقف الشرعي من قضية الربا.

4/ إن فتح النوافذ إسلاميَة في المصارف الجزائريَّة سيترتب عليه استمرار تلك المصارف وإطالة عمرها وبالتالي استمرار الشر والإثم المصاحب للربا ومظاهره.

5/ من الأمور التي تشوب عمل النوافذ الإسلامية والتي تقلق كثيرا من العملاء ما قد يحدث من اختلاط أموال النوافذ الإسلامية بأموال المصرف التقليدي الأم، إذ غالبا ما يّتم تحويّل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلاميَة والذي يّتكون نتيجة للإقبال الكبير عليها، إلى المصرف الرئيسي الذي يّقوم باستخدامه في تعاملاته.

[1] محمد جعفر هني، معزوز لقمان، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

6/ عدم وضوح الرؤيّة على مستوى البنك ككل عن خطط الإدارة فيما يّتعلق بإقدامها على تقديّم الصيرفة الإسلامية، خاصة في حالة الرغبة في التوسع التدريجي في هذا التوجه مستقبلا، الأمر الذي قد يّؤدي إلى غياب أو محدوديّة مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه.

7/ عدم توفر المحيط التنظيمي المناسب لإنجاح العمل النوافذ والبنوك الإسلامية، إذ توجد عوائق كبيرة في الجزائر و المتمثلة خاصة في بنك الجزائر و كذا المحيط القانوني و الجبائي الّذي يعامل البنوك الإسلامية نفس معاملة البنوك التقليدية الربوية. ومحدوديّة الكوادر البشريّة الجزائريّة المؤهلة للعمل في مجال الصيرفة الإسلامية.

8/ عدم وجود هيئة للرقابة الشرعية على أعمال النافذة ومطابقة المعاملات للضوابط الشرعية، يسبب عدم الثقة في البنك و المعاملات المقدمة فيه.

خلاصة الفصل الثالث:

تعاني الصيرفة الإسلامية في الجزائر من المحدودية و هذا لوجود بنكين إسلاميين وحيدين فقط لا غير وهذا راجع السياسة و قوانين البنك المركزي الذي يتحفظ على هذا النوع من البنوك رغم قيمتها الكبيرة في تفعيل المجال الاقتصادي و الاجتماعي معا و الاعتراف الدولي بأهمية هذه البنوك.

ونتيجة للطلب المتزايد من الجمهور على المعاملات المصرفية الخالية من الفوائد الربوية أقبلت العديد من البنوك التقليدية في الجزائر من بينها بنك الخليج الجزائر على فتح نوافذ للمعاملات الإسلامية، تشرف من خلالها على تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية الإسلامية، والمتمثلة في كل من المرابحة و السلم و الإيجار المالي في مجال المنقولات فقط لسهولة المعاملات الإدارية و المصرفية المتعلقة بها، إذ ساهمت هذه النافذة في جذب عدد معتبر من العملاء و بالتالي إمتصاص قدر من السيولة التي كانت مجمدة نتيجة المعتقدات الدينية التي تحرم التعاملات الربوية، و من خلال دراستنا لوكالة المدية ببنك الخليج لاحظنا أن كل الودائع هي مطابقة للشريعة الإسلامية بنسبة تقارب 100% ودائع تشاركية(صيغة تشاركية). وخلصنا من هذه الدراسة بالنتائج التالية:

- ❖ حداثة تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر نتيجة تأخر عملية تحرّير القطاع المالي والمصرفي.
- ❖ تعاني البنوك الإسلامية في الجزائر من معاملتها بنفس المعايير والقوانين المطبقة على البنوك التقليدية الأمر الذي يثير في كثير من الأحيان تعارضا بين مبادئها والواقع العملي.
- ❖ إن افتتاح نوافذ إسلاميَة في البنوك الجزائرية يُمكن أن تساهم في زيّادة كفاءة النظام المصرفي الجزائري.
- ❖ ساهمت النوافذ الإسلامية في تطوير العمل المصرفي الجزائري من خلال الخدمات المقدمة من طرف هذه النوافذ و المتمثلة في المرابحة و السلم و كذا الإيجار المالي.
- ❖ إقبال الجمهور على التعامل مع هذه النوافذ الإسلامية حيث وجدنا أن كل المعاملات مطابقة للشريعة الإسلامية بنسبة تقارب 100% ودائع تشاركية.
- ❖ الطلب المتزايد لجمهور و عملاء بنك الخليج وكالة المدية على التعامل بالصيغ و المعاملات المطابقة لأحكام و ضوابط الشريعة الإسلامية بعيدا عن المعاملات الربوية فيم يتعلق بتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية و كذا التمويل العقاري بصيغ إسلامية.

تمهيد:

تزامُنا ومرحلة انتشار المصارف الإسلامية، قامت العديد من البنوك التقليدية بإنشاء وحدات إسلامية متخصصة، وفتح نوافذ وفروع لتقديم منتجات تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية إلى جانب المنتجات التقليدية لعدة دوافع بغية التفوق على نظيرتها الإسلامية و افتكاك حصص سوقية، وهو ما استوجب على صانعي السياسات المصرفية في البنوك التقليدية صياغة خطة تحول نحو العمل المصرفي الإسلامي، تأخُذ بالإجراءات المصاحبة، والمتطلبات الواجب توفُرها والتي تختلف بحسب البيئة القانونية والتنظيمية من دولة لأخرى.

وفي هذا السياق بدأت العديد من المصارف والمؤسسات المالية التقليدية باقتطاع جزء من رأسمالها وتوجيهه إلى تكوين نوافذ تقدم خدمات مصرفية إسلامية، حيث انتشرت هذه النوافذ في العديد من دول العالم العربية والغربية. يطبق في هذه الدول نظام مصرفي مزدوج، بينما عمدت دول أخرى إلى التحول إلى النظام المالي الإسلامي بشكل جزئي عن طريق فتح فروع إسلامية أو تحويل فروعه التقليدية القائمة، أو التحويل بشكل كلي، وباعتبار النوافذ الإسلامية كأي نظام آخر له كيانه الخاص به وأسسه التي يقوم عليها وقواعده وأنظمته التي يميز بها عن غيره، لذلك فهناك حاجة ماسة لدراسة ظاهرة فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية للتعرف على حقيقة تلك النوافذ، ومعرفة التحديات التي تواجهها والعوامل المساعدة على نجاحها.

المبحث الثاني: الإطار النظري للنوافذ الإسلامية.

تلجأ البنوك التقليدية إلى فتح نوافذ إسلامية تابعة لها لتقديم منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى جانب منتجاتها وخدماتها التقليدية.

المطلب الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية.

إن الإلمام بمفهوم النوافذ الإسلامية يوجب التعرف على معناها وأهم الخصائص التي تميزها، كما سنتطرق إلى أهم الأسباب والدوافع التي أدت إلى فتح هذه النوافذ بالمصارف التقليدية:

الفرع الأول: تعريف النوافذ الإسلامية و خصائصها.

سنحاول التطرق إلى أهم التعريفات والخصائص المميزة للنوافذ الإسلامية كالآتي:

أولا: تعريف النوافذ الإسلامية:

النوافذ الإسلامية لغة: نافذة من نفذ :النفاذ الجواز وفي المحكم جواز الشيء والخلوص منه. وقد نفذ ينفذ نفاذا ونفوذا.[1]

النوافذ الإسلامية اصطلاحاً: اختلفت التعريفات الخاصة بالنوافذ الإسلامية في إيصال المعنى الاصطلاحي لهذه النوافذ وذلك حسب زاوية النظر إليها فقد عرفها بعضهم بأنها:

التعريف الأول: " تعرّف النوافذ الإسلامية كجزء من مؤسسة الخدمات المالية التقليدية (البنوك التقليدية)، والتي قد تكون فرعا له أو وحدة متخصصة تابعة لها توفر كل من خدمات إدارة الصناديق والتمويل والاستثمار المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها. ومن حيث المبدأ، تكون هذه النوافذ مستقلة بذاتها من حيث الوساطة المالية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، إذ يتم استثمار أموال الصناديق في موجودات متفقة مع الشريعة ، وبالتالي تطرح هذه النوافذ عددا من المسائل المتعلقة بالإشراف والتي إلى حد كبير المسائل التي تطرحها مؤسسات تقتصر خدماتها على عمليات مالية إسلامية".[2]

التعريف الثاني: "تتمثل النوافذ الإسلامية في قيام البنك الربوي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع الربوي لتقديم خدمات إسلامية إلى جانب ما يقدمه من خدمات تقليدية".[3]

---

[1] أحمد خلف حسين الدخيل،" **النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية** "، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 2، 2013، ص:47 .

[2] مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الفقرة رقم 56، ديسمبر 2007، ص:21.

[3] صالح مفتاح، معارفي فريدة،" **الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية(دور اللجنة الإستشارية الشرعية في بنك بوميترا التجاري)**، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة،العدد 35/34، مارس 2014، ص 152 .

التعريف الثالث:" يقصد بمدخل النوافذ الإسلامية قيام البنوك التقليدية بتخصيص جزء أو حيز في مقارها الرئيسية أو في فروعيا التقليدية، تكون متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها.

فالنافذة الإسلامية عبارة عن قسم مستقل في البنك التقليدي، من خلاله تقوم البنوك التقليدية بتوفير الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، ويشرف على هذا القسم هيئة شرعية متخصصة مهمتها التأكد من التزام القسم بأحكام الشريعة الإسلامية، ويجب أن يتمتع القسم باستقلالية تامة عن باقي أعمال وأنشطة البنك التقليدية".[1]

التعريف الرابع:"النوافذ الإسلامية في البنوك التقليديّة قد أخذت صورا متعددة، فمنها المحافظ والصناديّق الإسلامية التي يّطرحها البنك التقليدي ومنها أن يّفتح البنك التقليدي حسابات استثماريّة وحسابات توفير تدار وفقا لأحكام الشريّعة، ومنها أن يُخصص البنك فروعا خاصة للمعاملات المصرفية الإسلامية".[2]

التعريف الخامس: أما الباحث فهد بن صالح الحمود فيفرق بين المدلول العام و المدلول الخاص في تعريفه للنوافذ الإسلامية:[3]

مدلول عام: يّشمل جميع أشكال المصرفية الإسلامية في البنوك، ويُقصد بها كل المعاملات الإسلامية التي يُقدمها البنك التقليدي من خلال إيجاد فرع خاص به، أو إيجاد نافذة تقدم تلك المعاملات في فرع ربوي، أو إيجاد صناديّق استثمار تدار إدارة إسلامية، أو تقديّم منتجات ذات صيغة إسلامية عن طريّق فرعه الإسلامي أو عن طريّق النوافذ.

مدلول خاص: يُقصد بها تقديّم خدمات مالية إسلامية متكاملة من خلال وحدة أو قسم داخل المصرف التقليدي.

التعريف السادس: وحدات تابعة لبنوك أو فروع تقليدية تمارس الصيرفة الإسلامية تحت رقابة هيئات شرعية مختصة وفي ظل القوانين النافذة.[4]

---

[1] مريم سعد رستم ،"**تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية**"،أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب ،سوريا،2014،ص: 27 .

[2] محمد جعفر هني، معزوز لقمان، "**آثار النوافذ الإسلامية على الجهاز المصرفي الجزائري**"، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية بعنوان آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية ، يومي 09/08/ديسمبر 2013 ، ص 05.

[3] نفس المرجع السابق ، ص 05.

[4] أحمد خلف حسين الدخيل، مرجع سبق ذكره، ص 52.

ثانيا: خصائص النوافذ الإسلامية: من التعريفات السابقة يمكن أن نستخرج أهم خصائص النوافذ الإسلامية حيث نميز بين خصائص عامة وأخرى مشتركة، وخصائص مميزة للنوافذ الإسلامية:

1/ خصائص عامة:تتمثل في: [1]

- ❖ تكون النافذة تابعة إداريا للبنك أو لفرعه التقليدي، بحيث لا تصل إلى مستوى الفرع أو البنك المستقل، وهذا العنصر يبرز كذلك من الناحية المكانية في النافذة إذ يتطلب أن تكون النافذة مرتبطة مكانيا بالبنك أو فروعها التقليدية.
- ❖ تخصيص مبلغ معين ليكون رأسمال للنافذة أو لمجموعة النوافذ في البنك التقليدي أو فروعه المختلفة بحيث تستطيع النافذة تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بهامش من الاستقلالية عن رأسمال البنك أو الفرع التقليدي.
- ❖ ممارسة الصيرفة الإسلامية، ويشمل هذا العنصر قيام النافذة الإسلامية بكافة أعمال البنوك الإسلامية المعروفة.
- ❖ الخضوع لرقابة وإشراف هيئة رقابة شرعية خاصة بالنافذة يتم تشكيلها من قبل البنك أو فرعه الّذي تتبعه النافذة.
- ❖ الخضوع لأحكام القانون، إذ ينبغي أن تكون النافذة خاضعة وملتزمة بأحكام القوانين النافذة في البلاد التي تعمل فيها دون أن تخالف أحكام الشريعة الإسلامية في تعاملها المصرفي وهذا العنصر ضروري لإضفاء الصفة القانونية على عمل النافذة وعدم تعرضها للمساءلة القانونية.

2/ الخصائص المشتركة: و تتمثل في النقاط التالية:[2]

- ❖ الالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية في كل معاملاتها البنكية.
- ❖ عدم التعامل بالفوائد البنكية أخذا وعطاء بشكل مباشر أو مستتر لأن الربا حرام.
- ❖ إرساء مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة .
- ❖ إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية في المجتمع وإرساء مبدأ التكافل.

---

[1] بوفاسة سليمان، مناصري أحمد،" **آليات فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية في الجزائر و عوامل نجاحها**"، مداخلة في الملتقى العلمي الوطني الخامس، دور البنوك الإسلامية في تعبئة الإدخارات المالية في ظل الأزمة المالية بالتركيز على الجزائر واقع وآفاق، 2016/12/01، ص 03

[2] مزيود إبراهيم، قنوش مولود،" **تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية و عوامل نجاحها**"، مداخلة في الملتقى العلمي الوطني الخامس، دور البنوك الإسلامية في تعبئة الادخار المالية في ظل الأزمة المالية بالتركيز على الجزائر واقع و آفاق، 2016/12/01، ص 04.

3/ الخصائص مميزة للنوافذ الإسلامية: نوجزها في النقاط التالية:[1]

- ❖ تشكل سبيلا للمزاوجة في البنوك العمومية التقليدية بين الخدمات البنكية الإسلامية التي تقدمها النوافذ الإسلامية والخدمات البنكية التقليدية التي تقدمها بقية الأقسام الأخرى.
- ❖ التبعية الإدارية المباشرة في النافذة الإسلامية إلى البنك التقليدي.
- ❖ عدم وضوح آلية اختيار الهيئة الشرعية للنوافذ الشرعية.

الفرع الثاني: دوافع و أسباب فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.

لقد تعددت الآراء حول الأسباب والدوافع التي دعت العديد من البنوك التقليدية لإنشاء نوافذ إسلامية تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

أولا: أسباب فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية: اختلفت الأسباب من بنك لآخر، إلا أنه بشكل عام يمكن حصر أهمها فيما يلي:

1/ رغبة البنوك التقليدية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال.

2/ تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تتحرج من التعامل مع البنوك الربوية.

3/ الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من البنوك الإسلامية.

4/ المحافظة على عملاء البنوك الربوية من النزوح إلى بنوك إسلامية

5/ حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم البنك عن هذا الميدان الجديد .

6/ سهولة سيطرة البنك الرئيسي على الفرع بالنسبة للسيطرة على البنك المستقل، هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع بالنسبة لتأسيس بنك جديد.[2]

7/ تنامي الوعي الديني لدى المسلمين بتحريم التعامل بالربا وأنه من الكبائر في الشريعة الإسلامية، وهذا أدى بدوره إلى تحول أعداد كثيرة من العملاء إلى بنوك إسلامية، مما شكل خطرا حقيقيا ينذر بتراجع الطلب على منتجات البنوك التقليدية.

---

[1] مزيود إبراهيم، قنوش مولود، مرجع سبق ذكره،ص: 04 .

[2] فهد الشريف،"**الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي**" ، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى، محرم 1425/فيفري2004، ص 11.

8/ أنها وسيلة لاستقطاب رؤوس أموال المسلمين، واستجلاب الاستثمارات المتعددة التي تبحث عن المصرفية الإسلامية، وقد قدرت شركة" موديز " أن نحو 200 مليار دولار من الموجودات توجد في النوافذ الإسلامية.

9/ إثبات وجود البنوك التقليدية في العمل المصرفي، وتقديم جميع صيغ العمل، ومنها الأعمال المصرفية الإسلامية.

10/ ارتفاع عوائد عمليات التمويل الإسلامي مقارنة بعوائد التمويل التقليدي، حيث شهدت هذه الأخيرة تراجعا ملحوظا في معدلاتها بصورة متدنية شجعت البنوك التقليدية على طريق النوافذ الإسلامية، وذلك للسعي نحو تعظيم الأرباح، وتحقيق مكاسب أعلى نسبيا مما يحصلون عله من البنوك التقليدية، خاصة مع تدني معدلات الفائدة الربوية.

11/ الحوافز العقائدية والاجتماعية التي قد تكون ضمن أهداف بعض البنوك التقليدية، وتكون هذه خطوة أولى نحو التحول الكامل إلى المصرفية الإسلامية متى توفرت البنية التحتية اللازمة لذلك.

12/ تمهيد الطريق لتعميم العمل المصرفي على أساس قواعد الشريعة الإسلامية حيث تشكل هذه النوافذ محطة تمهيدية للتمرس على المنتجات المالية الإسلامية المعتمدة لدى البنوك الإسلامية.

13/ نجاح تجربة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تقديم الخدمات التمويلية والاستثمارية المتنوعة بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

14/ بالنسبة للبنوك التقليدية في الدول الغربية فإن الهدف الرئيسي من افتتاح نوافذ إسلامية هو هدف مادي بحت، و هو التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم في التعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي.[1]

ثانيا: دوافع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية: تتلخص دواعي فتح البنوك التقليدية نوافذ تقدم خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب التقليدية في النقاط التالية: [2]

1/ دوافع عقائدية :تنطلق البنوك الإسلامية من أساس عقائدي يختلف عن البنوك التقليدية بحيث ترتكز على مبدأ الاستخلاف وملكية المال لله سبحانه وتعال وللإنسان بالوكالة، ويعتبر العمل بأحكام الشريعة الإسلامية

[1] محمد جعفر هني، معزوز لقمان، مرجع سبق ذكره،ص ص 06- 07 .

[2] صالح مفتاح، معارفي فريدة، " **نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية:الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بوميترا التجاري نموذجا**"، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية و الإنسانية المتقدمة، المجلد4 ، العدد3 ، مارس 2014، ص ص: 269-270 .

جزءا من الإيمان وترك الربا والتخلص منه هو من أهم أسباب تحول البنوك الربوي إلى بنك إسلامي لتحقيق الإيمان بهذا المفهوم.

2/ دوافع شرعية : تعتبر قضية الفوائد كعامل ديني هي الدافع المباشر في تنمية الوعي الإسلامي الذي ساهم في انتشار الصيرفة الإسلامية في البلدان العربية الإسلامية وغير الإسلامية، وتحول الأعمال المصرفية من الربوي إلى الإسلامي بما يتوافق والشريعة الإسلامية.

3/ دوافع اقتصادية: هناك دوافع اقتصادية لتأسيس البنوك التقليدية نوافذ للمعاملات الإسلامية تتمثل في: [1]

- ❖ تلبية احتياجات العملاء من المنتجات المصرفية، وأساليب الاستثمار المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية.
- ❖ انخفاض معدل المخاطرة وتحقيق أرباح إضافية، خاصة وأن العمل المصرفي الإسلامي يمثل مصدرا لمضاعفة الربحية من عوائد عمليات التمويل مقارنة بالتمويل التقليدي.
- ❖ ضعف تدخل البنوك التقليدية في السوق المصرفية وعجزها عن مواجهة منافسة البنوك الأخرى، وتحول العديد من العملاء عنها نحو البنوك الإسلامية، مما زاد من انتشار المؤسسات الإسلامية بشكل كبير حيث بلغت إجمالي أصول المصارف الإسلامية عالميا بين عامي (2006-2010) نسبة 24 % مقابل 15 % للمصرفية التقليدية، وزادت قروض البنوك الإسلامية بنسبة 24 % مقابل 15 % للمصارف التقليدية، وارتفعت ودائعها بنسبة 21 % مقابل 17 % للتقليدية.
- ❖ تزايد أخطار عولمة الصناعة المصرفية التي لها أثر سلبي كبير عل أداء البنوك التقليدية.

المطلب الثاني: أهداف النوافذ الإسلامية والأنشطة التي تقوم بها في البنوك التقليدية.

تتنوع الأهداف والدواعي البنوك التي ترغب بفتح نوافذ إسلامية وهذه الأهداف تختلف من بنك إلى آخر، كما تختلف نوع المنتجات التي تقدمها هذه البنوك حسب درجة الإقبال والطلب على هذه المنتجات.

الفرع الأول: أهداف النوافذ الإسلامية.

وتتمثل هذه الأهداف في النقاط التالية:[2]

---

[1] صالح مفتاح، معارفي فريدة، " **نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية:الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بوميبترا التجاري نموذجا"**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 270- 271.

[2] بوفاسة سليمان، مناصري أحمد، مرجع سبق ذكره ، ص ص 03- 04 .

أولا: الهدف الديني: من أجل فتح المجال أمام الشعوب الإسلامية في التعامل والاستفادة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، والتأكيد على تحريم الربا في هذه المعاملات وحثّهم على الدفع بمدخراتهم إلى هذه النوافذ الإسلامية بما يتوافق مع تنفيذ تعاليم الإسلام التي تحرم احتكار الأموال ولاشك أن إيداعها في هذه النوافذ استثمارا لهذه الأموال بما يخدم الإسلام والمسلمين.

ثانيا: الهدف الاقتصادي: إن إيداع أموال كبيرة في النوافذ الإسلامية سيزيد فرص الربحية لدى البنوك التقليدية، مما يؤدي إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية نذكر منها :

1/ تحريك الطاقات الكامنة في المجتمع للوصول إلى أقصى إنتاجية ممكنة، بما يكفل التغير المنشود في الشرع.

2/ تشجيع الاستثمارات ومحاربة الاكتناز من خلال إيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع الأفراد والشركات الّذين يرفضون التعامل بالربا.

3/ إلغاء الفوائد الربوية، والعمل من أجل بقاء رؤوس الأموال داخل الوطن، وبالتالي يزداد الاعتماد على الموارد والإمكانيات الذاتية الأساسية التي توظف داخل الدول الإسلامية.

ثالثا: الهدف الاجتماعي: أن استثمار الأموال بإيداعها في النوافذ الإسلامية سيساهم بلا شك في التقليل ما أمكن من البطالة وزيادة الإنتاج وإعادة توزيع الدخل الوطني، فبدلا من أن تكون الأموال معطلة ومكتنزة لدى الأفراد، سيقومون بإيداعها في هذه النوافذ التي ستحرص على استثمارها وتشغيلها بما يتطابق وأحكام الشريعة الإسلامية، مما يسهم في تعزيز عناصر الإنتاج ويؤدي إلى استخدام أيدي عاملة جديدة ربما كانت عاطلة عن العمل، فضلا عن زيادة أجور الأيادي العاملة السابقة مما يقود بدوره إلى زيادة دخول أبناء هذه الفئة من ذوي الدخل المحدود فيزيد طلبها على السلع والخدمات، ما يدفع المنتجين إلى الزيادة في الإنتاج.

الفرع الثاني: الأنشطة التي تقوم بها النوافذ الإسلامية.

يمكن تقسيم الأنشطة التي تمارسها النوافذ الإسلامية على النحو التالي:[1]

أولا: خدمات مصرفية عامة: وتشمل جميع الخدمات المصرفية الخالية من الفائدة الربوية عادة، كفتح الحسابات الجارية و تسديد فواتير المرافق العامة، و إصدار الشيكات أوامر الدفع وغير ذلك من الخدمات الخالية من الفائدة الربوية.

[1] فهد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص ص:15- 16.

ثانيا: *الاستثمارات* الإسلامية: لا تخرج الاستثمارات الإسلامية التي تقوم بها النوافذ الإسلامية بشكل عام عن صيغ الاستثمار المعروفة لدى البنوك الإسلامية، حيث اعتمدت تلك النوافذ على صيغ وأساليب الاستثمار الإسلامية المطبقة في البنوك الإسلامية كمنطلق لها في هذا المجال.

ثالثا: التمويل الشخصي الإسلامي: تقوم بعض النوافذ الإسلامية بتقديم بعض المنتجات أو الأدوات والصيغ التي صممت لتوفير التمويل للمستهلكين وفقا للضوابط الشرعية، وتعتمد هذه المنتجات بشكل عام على أسلوب المرابحة الشخصية وهو أسلوب يوفر للعملاء شراء واقتناء السلع الشخصية بالتقسيط كالمستلزمات المنزلية و السيارات و غير ذلك، حيث تقوم النافذة أو الفرع الإسلامي بشراء السلعة التي يرغب فيها العميل ثم يبيعها له بالتقسيط على أسس خالية من الفوائد الربوية.

المطلب الثالث: متطلبات وعقبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.

إنّ قيام البنك التقليدي على الإقدام على فتح نافذة إسلامية يوجبه الاستيفاء بمتطلبات فتح هذه النافذة، كما تواجه البنك مجموعة من المعوقات والمشكلات المختلفة إلى أن يتم فتح هذه النوافذ، سيتم التطرق إلى جميع ما سبق في النقاط التالية:

الفرع الأول: متطلبات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية.

سنحاول التطرق للمتطلبات اللازمة لنجاح العمل المصرفي الإسلامي بالبنوك التقليدية في إنشائها نوافذ إسلامية. والتي تتوقف على مدى التقيد بتطبيق المبادئ الرئيسية التالية:

***أولا:* التخطيط العلمي:** أن معظم البنوك التقليدية التي أقدمت على تقديم الصيرفة الإسلامية من خلال افتتاح نوافذ إسلامية لم تكن لتقدم على مثل هذه الخطوة من غير تخطيط ودراسة جيدة، من خلال إجراء بحوث مكتبية والاستفادة من الأبحاث والدراسات المنشورة، وكذا تكليف جهات بحثية مستقلة بإجراء العديد من أبحاث التسويق الميدانية للاضطلاع على آراء الجمهور والعملاء المحتملين للصيرفة الإسلامية.[1]

ثانيا: *متطلبات قانونية:(متطلبات مصرفية)* يقصد بالمتطلبات القانونية:"كافة الأمور والإجراءات التي يتوجب على البنك القيام بها لكي تتم عملية فتح النافذة الإسلامية وفق الأطر القانونية، ويتجنب بذلك المساءلة". وتتمثل أهم المتطلبات القانونية فيما يلي:

[1] محمد لطف السرحي،" **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**"، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وآفاق المستقبل، يومي 20-21 مارس 2010، ص:21.

1/ صدور قرار عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي بخصوص فتح البنك أو فروعه التقليدية لنافذة الإسلامية، وفي حالة حصول على الموافقة ينبغي على مجلس الإدارة إجراء التعديلات التالية في عقد التأسيس ونظامه الأساسي:

- ❖ يجب أن ينص صراحة على أن تكون جميع الأعمال موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالربا بجميع أشكاله وصوره، أو أية معاملة محرمة شرعا في سائر أنواع التعامل مع الآخرين.[1]
- ❖ الفصل بين عمل البنك و النافذة الإسلامية في الأنشطة والأهداف والمنتجات المصرفية.[2]

2/ الحصول عل الموافقة الرسمية للجهات القائمة عل البنك التقليدي ممثلة في البنك المركزي والذي قد يضع شروطا على البنك التقليدي الالتزام بها ومنها نذكر[3]:

- ❖ قيام البنك بإجراء دراسة جدوى عملية فتح نافذة إسلامية.
- ❖ وضع خطة زمنية متسلسلة لإجراءات إقامة عمل مصرفي مزدوج.
- ❖ إعداد لجنة لمتابعة الإجراءات والخطوات.
- ❖ عقد حملات إعلامية لتعريف العملاء بمعاملات النافذة الإسلامية في البنك التقليدي.
- ❖ تعديل عقد التأسيس بأن يتضمن الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة، وتشكيل هيئة رقابة شرعية.
- ❖ إ جراء تعديلات هيكلية على البنك المتحول، وتخصيص موارد بشرية مؤهلة لإدارة العمل الإسلامي.

3/ تكليف إدارة الشؤون القانونية في البنك التقليدي بدراسة الجوانب القانونية لعملية فتح نوافذ إسلامية، والآثار القانونية المترتبة، وأي عقبات قانونية تواجه العملية.

ثالثا: متطلبات شرعية: تنحصر المتطلبات الدينية التي يتوجب على البنك التقليدي الأخذ بها عند فتح نافذة للمعاملات الإسلامية ضرورة الالتزام بالمتطلبات الشرعية التالية:

1/ تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية تتكون من علماء يتمتعون بمصداقية عالية في المجتمع، ولهم خبرة طويلة ومتخصصة في مجال المعاملات المالية، تشرف على تنفيذ فتح النافذة الإسلامية بالبنك التقليدي تكون تحت إشرافهم وإطلاعهم ، للتأكد من صحة تطبيق الانتقال وضمان نجاح المسيرة الشرعية للنافذة الإسلامية في

---

[1] مريم سعد رستم ، مرجع سبق ذكره ، ص ص:35 -36 .

[2] صالح مفتاح، معارفي فريدة، " **نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية:الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بوميبترا التجاري نموذجا"**، مرجع سبق ذكره ، ص:270.

[3] نفس المرجع السابق، ص ص:270-271 .

البنك التقليدي أثناء وبعد الإنشاء،[1] و امتثالا لقوله تعالى:"**فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ**". (سورة النحل الآية 43)

2/ تعيين مدققين شرعيين داخليين للقيام بالمهام المنوطة بهم خلال تنفيذ فتح النافذة الإسلامية وبعده، طبقا لما هو وارد في معيار الضبط رقم (03) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،والذي يتضمن أهم الآليات اللازمة لتحقيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية أو ما يعرف بالتدقيق الشرعي، وذلك بهدف ضمان سير الإجراءات بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية.[2]

3/ إلغاء المعاملات المخالفة للعقيدة الإسلامية في جميع صورها وأشكالها في موارد النافذة الإسلامية، واستخداماتها، وتعاملاتها مع البنوك الأخرى وإحلال البديل الإسلامي،[3]

خامسا: متطلبات إدارية: يتطلب فتح نافذة إسلامية الأخذ بالإجراءات الإدارية في البنك ويمكن أن نميز بين نوعين من المتطلبات الإدارية كما يلي:[4]

1/ متطلبات إدارية خاصة بالموارد البشرية يتوجب على إدارة البنك التقليدي عند فتح نافذة إسلامية أن تقوم بإعادة تهيئة وتطوير الموارد البشرية للبنك بما يتناسب ووضعه الجديد وذلك من خلال ما يلي:

- ***التهيئة المبدئية:***هي تعريف القوة العاملة في البنك، قبيل مرحلة فتح النافذة الإسلامية وأثنائها بكل مايتعلق بالطبيعة المميزة للعمل المصرفي الإسلامي،سواء على المستوى الفكري أو على المستوى العملي.
- إعداد البرامج التدريبية المناسبة ووضع الخطط اللازمة لتدريب الجميع، بهدف توفير الكوادر البشرية المناسبة لممارسة العمل المصرفي الإسلامي.
- يتوجب على إدارة البنك بعد القيام بفتح النافذة الإسلامية مراعاة حاجة الموظفين للمعلومات والخبرات الخاصة بالعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

---

[1] يزن خلف سالم العطيات،"**تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية دراسة لمدى إمكانية التطبيق في الأردن**"، أطروحة دكتوراه،تخصص المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،2007، ص ص: 75- 76.

[2] يزن خلف سالم العطيات، منير سليمان الحكيم،"**أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها**"، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني،2010 ، ص: 15.

[3] صالح مفتاح، معارفي فريدة، " **نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية:الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بوميبترا التجاري نموذجا**"، مرجع سبق ذكره ، ص 271.

[4] مريم سعد رستم ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 37 -38 .

2/ متطلبات إدارية خاصة بتطوير النظم والسياسات الملائمة: نظرا للاختلاف الجوهري بين قواعد العمل المصرفي التقليدي وتلك الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي فإن الأمر يقتضى إعداد المعايير والمقاييس والقيود المحاسبية ونظم الحاسب الآلي الملائمة لأنشطة المصرفية بعد فتح النافذة الإسلامية، وذلك من خلال تصميم النماذج والعقود والسجلات والأنظمة الحاسوبية التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي، وتنوع الأدوات الاستثمارية، وأسلوب معالجة الإيرادات والمصروفات وتوزيع الأرباح،[1] إلّا أنّه هناك بعض المتطلبات الهامة والضرورية والخاصة بالتحول الجزئي هي:

- ضرورة الفصل التام بين أموال النوافذ الإسلامية وأموال البنك التقليدي وفروعه غير الإسلامية، وهذا المعيار يعتبر من المعايير الهامة والحيوية لمصداقية عمل النوافذ الإسلامية.
- يجب أن تكون حسابات الفروع والنوافذ الإسلامية مستقلة تماماً عن حسابات البنك، بالإضافة إلى ضرورة الفصل الحقيقي بين مصادر الأموال لكل منهما.

أما المدة الزمنية المحددة لفتح نافذة إسلامية فهي تتراوح بين بضعة أشهر إلى حدود سنة على الأكثر(03،06،12 شهر) تبعاً للظروف القانونية والإدارية للبنك، ومدى رغبته في ممارسة الأعمال المصرفية الإسلامية والإلتزام بالضوابط الشرعية.[2]

سادسا: متطلبات عامة: وهي تلك المتطلبات التي يتوجب على البنك التقليدي القيام بها عند قيامه بفتح نوافذ إسلامية ومنها ما يلي:

1/ القيام بحملات إعلامية تمهد للإعلان عن فتح البنك التقليدي لنوافذ إسلامية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال عقد الندوات والمحاضرات عبر وسائل الإعلان المتاحة.

2/ تغيير كافة المعالم والأشكال السابقة التي تعكس صورة العمل المصرفي التقليدي واستبدالها بمعالم وأشكال تعكس صورة العمل المصرفي الإسلامي بعد فتح النافذة الإسلامية.

3/ تشكيل لجان متابعة تعمل على تتبع مواطن الخلل أثناء وبعد عملية فتح النافذة، وفي نفس الوقت تعمل على تعزيز النواحي الايجابية التي تظهر تباعا لتنفيذ خطوات فتح النافذة الإسلامية.

---

[1] صالح مفتاح، معارفي فريدة، " **نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية:الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بوميبترا التجاري نموذجا**"، مرجع سبق ذكره ، ص:272.

[2] نفس المرجع السابق، ص:272.

4/ تصميم النماذج والعقود والسجلات التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي، سواءً باقتباس عقود بعض البنوك الإسلامية، أو تعديل عقود البنك نفسه لتكون محققة للغرض المطلوب. [1]

الفرع الثاني: العقبات التي تواجه فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية.

تواجه البنوك التقليدية التي أقدمت على ممارسة وتقديم العمل المصرفي الإسلامي العديد من المشكلات والعقبات التي تعوق طريق فتحها لنوافذ إسلامية. فيما يلي عرض لأهمها:

أولا: علاقة البنوك المركزية بالبنوك والنوافذ الإسلامية: إذا كان البنك المركزي التقليدي يشرف على جميع البنوك معتمداً على سياسات مصرفية مرتبطة بالفائدة، في ظل وجود النظامين التقليدي والإسلامي، أنتج الوضع تناقضا جوهرياً بسبب الازدواجية المصرفية، حيث يوجد نظامان مصرفيان متناقضان ولكنهما استمرا جنباً إلى جنب فلم يستطع أحدهما احتواء الآخر أو استبعاده، فظل هذا الخلل سبباً في صراع بين الطرفين، بحيث يظل لدى المصرفين التقليديين رغبة في إقصاء البنوك الإسلامية عن الساحة أو تمييع قضيتها إلى الحد الذي يجعل صفتها المعلنة مجردة من كل معنى ومقصد إسلامي، كما يظل الأمل يحدو رجال البنوك الإسلامية في إقناع رجال البنوك التقليدية برفض التعامل بالربا، ومن ثم ضرورة الانضمام إليهم. [2]

ثانيا: معوقات إدارية: إنّ عدم وضوح الرؤيا على مستوى البنك ككل وعدم الإعلان عن خطط الإدارة العليا فيما يتعلق بإقدامها على فتح نوافذ إسلامية قد يؤدي إلى غياب أو محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى بروز عدة سلبيات. [3]

ثالثا: معوقات ذات صلة بالكوادر البشرية: هذه النوعية من المعوقات يزداد ظهورها في حالة قيام الفروع التقليدية بفتح نوافذ إسلامية مع استمرار نفس العاملين، فبالإضافة إلى محدودية الكوادر البشرية ذات الخبرة في المعاملات الإسلامية، أيضا محدودية الموارد المالية التي يتم تخصيصها لتدريب العاملين في البنك على طبيعة وأدوات العمل المصرفي الإسلامي.

---

[1] يزن خلف سالم العطيات، منير سليمان الحكيم،"**أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات و أدوات استقطاب الموارد المالية و توظيفها**"، مرجع سبق ذكره، ص ص: 17- 18.

[2] سليمان ناصر،" **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص:235.

[3] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى،"**تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية**"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة،جامعة مصر،2006 ، ص ص: 120-121.

رابعا: معوقات ذات صلة بالنظم و السياسات: إن الكثير من البنوك التقليدية التي رغبت في تقديم المصرفية الإسلامية فيها جنبا إلى جنب مع المصرفية التقليدية لا تعطي انتباها كافيا لأمرين هامين[1]:

1/ عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي.

2/ التباطؤ في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء.

خامسا: معوقات ذات صلة بتطوير المنتجات المصرفية: إن اعتماد النوافذ الإسلامية على تقديم خدمات مصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية فقط، قد لا يجدي في ظل تحرير المنافسة، لاسيما إذا قامت البنوك التقليدية الأجنبية بتقديم نفس الخدمات متبعة ذات السمات والخصائص للبنوك الإسلامية ومتفوقة عليها بتخفيض التكاليف والجودة والدقة واختصار الفترة الزمنية. وعندئذ يصبح الدفاع عن البنوك والنوافذ الإسلامية مجرد أماني إذا لم تستطع أن تطور نفسها وأن تواجه كل التحديات وأن تواكبها في ظل المتغيرات العالمية التي أصبحت تتسم بالتجدد والتعدد والاستمرار.[2]

سادسا: الفراغ التشريعي لنظم الرقابية المناسبة لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي: عدم وجود علاقة بين النوافذ الإسلامية والبنوك الإسلامية أو الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي والبنوك المركزية المنظمة للصناعة المصرفية والمراقبة عليها.ففيما عدا حالات قليلة نجد أن البنوك المركزية لديها نظام واحد للتعامل مع المصارف العاملة في دولها، دون تفرقة بين العمل المصرفي الإسلامي والعمل المصرفي التقليدي، الأمر الذي يرجع في حقيقته إلي أن بعض هذه الدول لا تسمح بالترخيص للبنوك فيها بتسمية نفسها بنوكا إسلامية.كما لا توفر لها الأدوات المقبولة إسلاميا للاستفادة من التسهيلات المصرفية التي تتيحها عادة للبنوك التقليدية.[3]

---

[1] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره،ص:12.

[2] نفس المرجع السابق ،ص ص:121- 122.

[3] نفس المرجع السابق، ص:123.

الفرع الثالث: ***المشكلات التي تواجه فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية:***

و نميز بين:

أولا: **إشكالية تمويل رأس مال النوافذ الإسلامية و استقلاليتها:** هناك إشكاليات شرعية تدور في أذهان البعض في كيفية توفير رأس مال للنافذة الإسلامية؟ وكيف يمكن ضمان عدم اختلاط المال الحرام والمال الحلال؟ تمت الإجابة على هاتين الإشكاليتين ضمن دراسة علمية نتناول منها ما يلي: [1]

1/ طريقة تمويل رأس مال النوافذ الإسلامية: إن رأس مال النوافذ الإسلامية يتم تمويلها عن طريق تقديم البنك الرئيسي لقرض حسن للنافذة الإسلامية، أو عن طريق وديعة استثمارية يودعها البنك الرئيسي لدى النافذة الإسلامية، و يحصل في مقابلها على نصيبه من الأرباح المتحققة، أو عن طريق تخصيص جزء من رأس مال البنك الرئيسي لتمويل رأس مال النافذة الإسلامية، ويلاحظ هنا أن طرق التمويل المذكورة وإن اختلفت إلا أن مصدرها واحد وهو أموال البنك الرئيسي الذي يتعامل بالربا أخذاً وعطاء، وهذا الأمر يثير التساؤل حول مدى تأثير ذلك على حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية.

و يمكن توضيح هذا الأمر على النحو التالي:[2]

- **بالنسبة للتمويل عن طريق القرض الحسن:** يمكن للنافذة الإسلامية الحصول على قرض حسن من البنك الرئيسي بشرط أن يخلو من الفوائد الربوية، أو منفعة يحصل عليها البنك الرئيسي، إلّا أنه مما يعكر على هذه الصورة أن نصيب النافذة الإسلامية من أرباح الأنشطة الاستثمارية التي قام بها سيتم تحويله إلى البنك الرئيسي، وبالتالي فإن التعامل مع النافذة الإسلامية سيؤدي في نهاية الأمر وبشكل غير مباشر إلى دعم البنك الرئيسي الذي يتعامل بالربا.
- **بالنسبة للتمويل عن طريق الوديعة الاستثمارية أو في صورة جزء من رأس مال البنك الرئيسي:** يخصص لتمويل رأس مال النافذة الإسلامية ويحصل على حصته من العائد مقابل ذلك، فإن البنك الرئيسي في هذه الحالة يعتبر شريكاً للنافذة الإسلامية ويعامل معاملة المودعين بغرض الاستثمار .

2/ عدم الثقة في مصداقية العمل والتدرج في التطبيق: إن طبيعة عمل البنك الرئيسي التي تقوم أساسا على الفوائد الربوية تفقد كثيرا من العملاء ثقتهم في مصداقية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في التعاملات

[1] فهد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص:17.

[2] محمد لطف السرحي، مرجع سبق ذكره، ص ص:16-17 .

التي ستتم من خلال النوافذ الإسلامية خاصة إذا كان الّذين يقومون على إدارة العمل الإسلامي والتقليدي هم نفس الفريق، ويزيد من فقدان تلك الثقة إذا لم توجد هيئة رقابة شرعية دائمة تقوم بالتدقيق والتثبت من سير جميع المعاملات التي تتم في النوافذ الإسلامية وفق أحكام الشريعة الإسلامية.[1]

3/ مشكلة خلط مال النافذة الإسلامية بمال البنك التقليدي: من الأمور التي تشوب النوافذ الإسلامية والتي تقلق كثيراً من العملاء ما قد يحدث من اختلاط أموال النوافذ الإسلامية بأموال البنك الأم والفروع الأخرى التقليدية. إذ غالباً ما يتم تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلامية، والذي يتكون نتيجة للإقبال الكبير عليها، إلى المركز الرئيسي للبنك التقليدي الذي يقوم باستخدامه في تعاملاته التقليدية المبنية على سعر الفائدة لحين احتياج النوافذ الإسلامية إليه. إذ يجب إخراج مقدار الفوائد الربوية التي اختلطت بأرباح النافذة الإسلامية، وإنفاقها في أوجه الخير على أن تتولى النافذة القيام بهذه المهمة قبل توزيع أية عوائد على العملاء.[2]

4/ مشكلة التبعية وعدم الاستقلال التام للنوافذ الإسلامية: أن النوافذ الإسلامية كما تبين سابقا أنها تابعة للمصارف التقليدية وليست مستقلة عنها، وهذه المصارف تتعامل بالربا، وقد يكون في التعامل مع هذه النوافذ عونا على استمرارية الباطل، ومن ناحية أخرى قد يؤدي تشجيع تلك النوافذ بالتعامل معها إلى انتفاء الحاجة إلى إنشاء المزيد من المصارف الإسلامية، وبالتالي تضييق الفرصة أمام الجهود التي تبذلها المصارف الإسلامية لإقناع الجهات المختصة بالدور الهام الّذي تقوم به في خدمة المجتمع وتنميته اقتصاديا، وبأهمية السماح بإنشاء مصارف إسلامية بحرية وبالعدد الّذي يستوعب متطلبات سوق الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية التي يزيد حجمها باستمرار.[3]

المبحث الثاني: مشروعية النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية.

إن فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية يلزمها التقيد بمجموعة من الضوابط الشرعية نوجزها في النقاط التالية:

المطلب الأول: الضوابط الشرعية للنوافذ الإسلامية.

يخضع فتح البنوك التقليدية لنوافذ لإسلامية إلى ضوابط شرعية ودينية نذكر أهمها فيما يلي:[4]

أولا: تحصل نافذة المعاملات الإسلامية مقابل تأدية الخدمات المصرفية على عمولة أو أجر أو إجارة و هذه

---

[1] فهد الشريف، مرجع سبق ذكره ، ص ص:30 -32 .

[2] محمد لطف السرحي، مرجع سبق ذكره، ص ص:17-18 .

[3] فهد الشريف، مرجع سبق ذكره ، ص:27 .

[4] محمد لطف السرحي، مرجع سبق ذكره، ص:13.

جائزة شرعا وتؤدها النافذة وفقا لعقد الوكالة أو الإجارة.

ثانيا: يحكم حسابات الاستثمار (الإيداعات) عقد المضاربة الإسلامي حيث يعتبر أصحاب هذه الحسابات بمثابة "**رب المال**" وتعتبر النافذة الإسلامية" **رب العمل**" ويقتسمان ربح بينهما نسبة شائعة ولا تضمن النافذة الإسلامية لا المال ولا الربح.

ثالثا: يحكم توظيف الأموال بمعرفة النافذة الإسلامية العقود الموافقة لقواعد و أحكام الشرعية الإسلامية.

رابعا: يحكم توزيع الأرباح والخسائر بين أصحاب المال(المودعين) وبين النافذة الإسلامية مبدأ: الغنم بالغرم والكسب بالخسارة والأخذ بالعطاء، والخراج بالضمان.

خامسا:إذا اختلطت أرباح النافذة الإسلامية بمال حرام يجب تجنيبه وعدم توزيعه على أصحاب الحسابات الاستثمارية أو المساهمين ويتم التخلص منه في وجوه الخير من باب تطهير الأموال.

سادسا: ليس هناك من حرج من تعامل نوافذ الإسلامية مع البنوك التقليدية ولكن طبقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والأولى أن يكون تعامل النوافذ الإسلامية مع شقيقاتها الإسلامية ولا سيما بعد ما انتشرت البنوك والفروع الإسلامية في كل مكان.

سابعا: يحظر على نوافذ المعاملات الإسلامية التعامل بالربا أخذ أو عطاءً أو توظيف الأموال في مجال الحرام والخبائث.

ثامنا: لا يجوز لنوافذ الإسلامية خصم الكمبيالات والشيكات المؤجلة أو بيع الديون وما في حكم ذلك لأن ذلك من المعاملات المحرمة شرعاً.

تاسعا: يجب على النوافذ الالتزام بفتاوى هيئة الرقابة الشرعية باعتبارها ملزمة وليست اختيارية، أو استشارية.

عاشرا: لا يجوز للنوافذ الإسلامية تمويل المشروعات التي لا تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وحسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية أوردت الضوابط في المواد التالية: [1]

المادة 24: يجوز للبنك الذي يمارس نشاطه على أساس العمل المصرفي التقليدي أن ينشأ نافذة أو عدة نوافذ إسلامية يمارس فيه العمل المصرفي الإسلامي. ويمكن أن تأخذ هذه النوافذ صورة فروع أو صناديق أو محافظ

[1] معايير المحاسبة و المراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعيار الشرعي رقم 06 "مشروع قانون نموذجي للتحول من العمل المصرفي التقليدي إلى العمل المصرفي الإسلامي(في التحول الجزئي –النوافذ"**)، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية و الإسلامية، المنامة، البحرين.

استثمارية.

المادة 25: تنشأ إدارة مستقلة داخل المصرف يكون غرضها الإشراف على الخدمات المصرفية الإسلامية داخل البنك والسعي لتطوير العمل المصرفي الإسلامي واحتياجاته الفنية والبشرية والارتفاع بمستوى كفاءته التشغيلية.

المادة 26: تكون موازنة الإدارة والفروع مستقلة بما يضمن الفصل المالي والمحاسبي عن بقية نشاطات المصرف. وتعتمد الفروع والنوافذ نظاما محاسبيا يقوم على الملائمة التامة مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي.

المادة 27: علاوة على ما يقوم به البنك المركزي من مراقبة على سائر أنشطة المصارف وفروعها، يحق للبنك المركزي أن يجري رقابة على النوافذ الإسلامية للتحقق من مراعاة الأهداف التي أنشئت من أجلها.

المادة 28: تعين الجمعية العامة للمصرف مراقبا أو عدة مراقبين يقومون بدور التدقيق والرقابة الشرعية على أعمال النوافذ الإسلامية، وذلك بغرض التحقق من شرعية عملياتها وعدم مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية ويُعد المراقب أو المراقبون تقريرا شرعيا في ذلك.

المطلب الثاني: آراء الاقتصاديين والشرعيين حول النوافذ الإسلامية.

على الرغم من أن فكرة إنشاء نوافذ إسلامية للمصارف التقليدية لاقت قدرا كبيرا من التأييد بين القائمين والمشجعين على العمل المصرفي الإسلامي، إلّا أنها لاقت أيضا قدرا من المعارضة من شريحة أخرى من المهتمين أيضا بالصيرفة الإسلامية. وبطبيعة الحال فإن لكل جانب منهما أسبابه الوجيهة في التأييد كما في المعارضة، وهو ما سنتناوله باختصار فيما يلي:

الفرع الأول: وجهة النظر المؤيدة لإنشاء نوافذ إسلامية للمصارف التجارية: يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه يمكن التعامل مع النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية بشرط التزام تلك النوافذ بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاتها، ويستدلون على ذلك بما يلي: [1]

1/ إن النوافذ الإسلامية تعتبر من وسائل محاربة الربا، وأن رفع بلوى الربا عن المجتمعات الإسلامية هو من أهم المقاصد التي يجب أن يسعى إلى تحقيقها بكل وسيلة ممكنة.

2/ إن النوافذ الإسلامية هي البديل الممكن حالياً في بعض الدول العربية والإسلامية، نظرا لصعوبة الحصول على تصاريح لإنشاء البنوك الإسلامية في الوقت الحاضر.

[1] سعيد سعد المرطان، **تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية**،المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة، تنظيم جامعة أم القرى ، 30/5-2005/6/2، ص ص:18-19 .

3/ إن نجاح هذه النوافذ قد يغري البنوك التقليدية للتحول الكامل إلى العمل المصرفي الإسلامي.

4/ إن النوافذ الإسلامية تعتبر خطوة للتدرج في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي إلى أن يحين الوقت المناسب لتحول البنك بالكامل إلى بنك إسلامي، وهذا يتماشى مع منهج الإسلام في التدرج في تطبيق بعض الأحكام الشرعية كالتدرج في تحريم الخمر والربا.

5/ إن النوافذ الإسلامية تساهم في اكتساب أساليب التقنية المتقدمة والخبرات المتراكمة لدى البنوك التقليدية منذ مئات السنين بما يدعم ويطور العمل المصرفي الإسلامي ويزيد من فعاليته.

6/ إن إنشاء نوافذ متخصصة بالمصرفية الإسلامية داخل البنوك التقليدية يعد اعترافا منها بالجدوى الاقتصادية للعمل المصرفي الإسلامي، واعترافا منها بواقعية التطبيقات العملية لنماذج العمل المصرفي الإسلامي، وأن الفكرة تتجاوز مجرد رفع الشعارات أو تحريك المشاعر.

7/ إن نجاح تجارب التحول للعمل المصرفي الإسلامي يعد فتحا كبيرا حالة تحول بعض البنوك التقليدية الكبرى إلى مصرف إسلامي، مثل البنك الأهلي التجاري بالسعودية.

8/ وجود نوافذ وفروع وإدارات إسلامية داخل البنك التقليدي قد يشجع على التعايش المشترك بين النظامين المصرفيين الإسلامي والتقليدي بدلا من المواجهة بينهما.

الفرع الثاني: وجهة النظر المعارضة لإنشاء نوافذ إسلامية للمصارف التجارية: ويميل معظم القائلين بهذا الرأي إلى عدم جواز التعامل مع النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية، ويستدلون على ذلك بما يلي: [1]

1/ قوله تعالى:(**يا أيها الّذين آمنوا اتقوا اللّه و ذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين (278) فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من اللّه و رسوله و إن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون و لا تظلمون** (279)، (سورة البقرة الآيتين 279/278). ووجه الاستدلال أن الآية الكريمة لم تترك للمسلم الذي يتعامل بالربا حلاً آخر إلا التوبة، فإما التوبة وترك التعامل بالربا وإما الدخول في حرب مع الله تبارك وتعالى.

2/ و قوله تعالى: (**أفتؤمنون ببعض الكتاب و تكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلاّ خزي في الحياة الدنيا و يوم القيامة يردون إلى أشد العذاب و ما اللّه بغافل عمّا تعملون** 85)، (الآية 85 سورة البقرة). ووجه الاستدلال من الآية الكريمة أن على المسلم أن يأخذ الدين جملة بكامل، فهو كل لا يتجزأ، فلا يقبل من المسلم المعترف بحرمة التعامل بالربا الاستمرار فيه، وهذا ينطبق على البنوك التقليدية، فلا يقبل منها أن تطبق حكم الله في جانب و هو النوافذ الإسلامية و تتركه في جانب آخر و هو

[1] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص:103- 104.

النوافذ والفروع التقليدية.

3/ إن النافذة الإسلامية هي في حقيقة الأمر تابع للبنك التقليدي، والقاعدة الفقهية تقول" التابع تابع" وبناء على ذلك فإنه يحكم على النافذة بما يحكم على الأصل.

4/ إن التعامل مع النوافذ الإسلامية قد تؤدي إلى اختلاط الأموال الحلال بالحرام، إذ أن الفصل بين أموال النوافذ الإسلامية وأموال البنك الأم يتعذر في معظم الأحيان وخاصة في استخدامات أموال الحسابات الجارية، كما أن فائض السيولة لدى النافذة الإسلامية يحول إلى المركز الرئيسي في أغلب الأحوال الذي يخلطه بأمواله ويستعمله في استثماراته لحين احتياج النافذة الإسلامية إليه، وفي ذلك إعانة له على الربا.

5/ أن النوافذ الإسلامية ما هي إلا أداة تسعى بها البنوك التقليدية لكسب فرص السوق وليس بدافع إيماني، والدليل على ذلك استمرار تلك البنوك في التعاملات التقليدية بعد أن أثبتت النوافذ الإسلامية نجاحها.

6/ إن ازدواجية النظام في البنوك التقليدية التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية لا تعكس وضوحاً في التصور ولا اعتبارا للموقف الشرعي من قضية الربا.

7/ التخوف من أن يؤدى ذلك إلي التشويش على نقاء التطبيق في أذهان العاملين والعملاء على حد سواء.

8/ التخوف من أن يؤدى ذلك إلي تأخر إنشاء مصارف إسلامية جديدة، ويرد هنا استثناء يرى فيه القائلون بالتعامل مع النوافذ الفروع الإسلامية للضرورة.

9/ وقد ذهب فريق ثالث إلى أن التعامل مع النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية قد يؤدي إلى دعم وإعانة هذه البنوك وفي ذلك دعم وإعانة للباطل واستمرار له، أي في حالة عدم وجود مصارف إسلامية أو أي بديل شرعي آخر، فإنه يكون في حكم المضطر، و في هذه الحالة يمكن له التعامل مع النوافذ الإسلامية، و استدل أصحاب هذا الرأي بما يلي: [1]

- قوله تعالى:"**فمن اضطر غير باغ و لا عاد فلا إثم عليه**". (الآية 173 سورة البقرة). و وجه الدلالة أن المسلم إذا احتاج لبعض الخدمات المصرفية ولم يجد مصرفاً إسلامياً يتعامل معه فإنه ينطبق عليه حكم المضطر.
- إن التعامل مع نافذة إسلامية، في حالة عدم وجود المصرف الإسلامي، أفضل من التعامل مع بنك تقليدي بحت.

[1] فهد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص ص:21-22.

❖ قد يؤدي عدم التعامل مع النوافذ الإسلامية إلّا في حالة الضرورة إلى حث البنوك التقليدية للتحول السريع والكامل إلى مصارف إسلامية.

المطلب الثالث: حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية.

إن الوقوف على حكم التعامل مع تلك النوافذ يستدعي تقسيم الاقتصاديات إلى قسمين حتى يمكن الحكم على كل قسم بما يناسبه، لأن التعميم قد يكون غير مناسب، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية في الدول الغربية: أمام التزايد المستمر والكبير لأعداد المسلمين في الدول الغربية، وتنامي أموالهم ورغبتهم في استثمارها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، قامت بعض البنوك فى الغرب (أوربا وأمريكا) منذ سنوات بفتح نوافذ للمعاملات الإسلامية بهدف جذب أموال المسلمين هناك، والاستفادة منها في تعظيم أرباحها وتوفير رؤوس الأموال لتمويل مزيد من المشروعات، وذلك تحت شعارات إسلامية دون أن يرتبط هذا العمل بقناعة بأحكام الشريعة الإسلامية أو النظام المصرفي الإسلامي. فإذا تحققت الضرورة ولم يوجد البديل الإسلامي ففي هذه الحالة يكون التعامل مع النافذة الإسلامية المشكوك في مصداقية تعاملها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية أفضل من التعامل مع بنك تقليدي مجاهر بالربا ومصرٍ عليه. [1]

الفرع الثاني: حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية في الدول الإسلامية: يمكن القول بشكل عام أن الحكم على التعامل مع النوافذ الإسلامية في الدول الإسلامية ينبني أساسا على نقطة هامة وهي وجود المصارف الإسلامية من عدمه، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي: [2]

أولا: حالة وجود المصارف الإسلامية: يرى بعض الفقهاء أنه من الأفضل للمسلم ترك التعامل مع النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية، وأن يحرص على التعامل مع المصارف الإسلامية وإيثارها على غيرها اكتفاء بما هو حلال وابتعادا عما فيه حرام أو شبهة.

ومما تجدر الإشارة إليه قبل الحكم بعدم مشروعية التعامل مع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، إذ أن النوافذ الإسلامية قد تكون فعلاً خطوة إيجابية ومشجعة للبنوك التقليدية للتحول إلى النظام المصرفي الإسلامي، وقد تؤدي معارضة إنشاء تلك النوافذ إلى حرمان المجتمع الإسلامي من فرصة ثمينة لتحول البنوك التقليدية إلى مصارف إسلامية، وبناء على ذلك يمكن القول بالتعامل مع البنك التقليدي الذي يريد أن يتحول

[1] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص:112.

[2] فهد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص ص:39-42.

فعلاً إلى مصرف إسلامي إلا أنه لا يستطيع ذلك دفعة واحدة لتعارض ذلك مع القوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي في المجتمع الذي يمارس فيه أعماله، أو لأن البنك يحتاج إلى بعض الوقت لتصفية الحقوق والالتزامات السابقة أو غير ذلك من العقبات، فلا بأس في هذه الحالة من الأخذ بمبدأ التدرج في التحول، و لا بأس أيضاً من تشجيع هذا البنوك بالتعامل مع نوافذها الإسلامية فقط و بشرط أن يقوم البنك التقليدي بالإجراءات التي تدل على صدق توجهه نحو التحول الكامل حتى لا يكون ذلك مجرد ظاهرة شكلية.

ثانا: حالة عدم وجود المصارف الإسلامية: وهي حالة المجتمع الإسلامي الذي لا توجد به مصارف إسلامية، أو لا يسمح أو يصعب فيه الحصول على ترخيص لإنشاء المصارف الإسلامية، وفي هذه الحالة يكون التعامل مع النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية للضرورة كما تبين في السابق، فإذا وجدت المصارف الإسلامية انتفت الضرورة ووجب التحول للتعامل مع تلك المصارف الإسلامية.[1]

المطلب الرابع:حقيقة علاقة النوافذ الإسلامية بالبنوك الربوية وآثار هذه النوافذ.

نتطرق في هذا المطلب إلى العلاقة التي تربط النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية التي تنتمي إليها، وأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنوافذ الإسلامية وبعض الآثار السلبية الناتجة عن التعامل معها بصفة عامة.

الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين البنوك الربوية والنوافذ الإسلامية التابعة لها.

إنّ اختلاف طبيعة عمل كل من البنوك الربوية والنوافذ الإسلامية التابعة لها يستدعي الوقوف على طبيعة العلاقة بينهما في العديد من النواحي لعل من أهمها ما يلي: [2]

أولاً: طبيعة العلاقة من حيث الملكية والتكييف القانوني: تعتبر النوافذ الإسلامية في حقيقة الأمر تابعة للمصارف الربوية من حيث الملكية، فليس لتلك النوافذ شخصية اعتبارية مستقلة عن المصرف الرئيسي فالمالك لهما واحد، وكذلك الحال من حيث التكييف القانوني إذ لا تتمتع النافذة الإسلامية بأي صفة مستقلة عن المصرف الرئيسي من وجهة نظر المصرف المركزي الذي يتعامل مع المصرف ككل وليس كنافذة مستقلة، ولذلك تظهر النوافذ الإسلامية ضمن إطار الخريطة التنظيمية للمصرف الربوي الذي يمتلك كذلك فروعا أخرى ربوية تعمل بالطريقة التقليدية ولكن لكل منهما أنشطته التي يقوم بها.

ثانيا: طبيعة العلاقة من حيث تمويل رأس المال: إن تبعية النوافذ الإسلامية للمصارف الربوية وعدم استقلالها عنها يوضح إنه ليس لتلك النوافذ رأس مال خاص بها تستخدمه في عملية الإنشاء والبدء في مزاولة

[1] فهد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص:42.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص:17- 20.

الأعمال التي تنشط ودائعها، كما أن افتقاد النوافذ الإسلامية للشخصية الاعتبارية المستقلة من وجهة النظر القانونية يسلبها القدرة على طرح أسهمها للاكتتاب العام لتوفير رأس المال اللازم لإنشائها بعيدا عن أموال المصرف الرئيسي التي يشوبها الربا، ولذلك فإن رأس مال النوافذ الإسلامية هو في حقيقة الأمر جزء من رأس مال البنك الرئيسي الذي يتعامل بالربا.

ثالثا: طبيعة العلاقة من حيث الإدارة: لا تتمتع النوافذ الإسلامي بشكل عام بالاستقلال الإداري عن المصرف الرئيسي حيث يقوم الأخير باختيار مدير النافذة الإسلامية وموظفيه وكذلك إبداء الرأي في القرارات التي تتخذها النافذة الإسلامية وغير ذلك من الإجراءات التي يتخذها المصرف الرئيسي نظرا لكون النافذة الإسلامية وحدة تابعة للمصرف الرئيسي وليست مستقلة عنه.

رابعا: طبيعة العلاقة من حيث الميزانية: يعتبر كثير من المختصين أن من المعايير الهامة والحيوية لمصداقية العمل في النوافذ الإسلامية هو أن يقوم البنك الرئيسي بالفصل التام لأموال وميزانية تلك النوافذ عن باقي الفروع الأخرى التقليدية. وعلى الرغم من أهمية هذا المعيار إذ يعتبر المحك الرئيسي لنجاح تجربة النوافذ الإسلامية إلا أن هذا الفصل بين ميزانية أموال النوافذ الإسلامية عن البنك الرئيسي وباقي الفروع الأخرى التقليدية يتم داخليا فقط، فنظرا لأن النوافذ الإسلامية ليس لها الاستقلال القانوني عن البنك الرئيسي فإن النتائج الفعلية لها لا تظهر منفصلة عن الميزانية العمومية للبنك الرئيسي، ولذا تعتبر ميزانية النوافذ الإسلامية قوائم مالية غير رسمية الهدف منها تحديد قياس النتائج الفعلية لتلك النوافذ وبالتالي يعاد دمجها في الميزانية العمومية. ويصعب تطبيق المعيار السابق نظرا لأن جزءا من أموال النافذة الإسلامية سوف تحول إلى البنك الرئيسي في حال وجود سيولة عالية لدى النافذة، وبالتالي سوف تختلط أمواله بأموال البنك الرئيسي الذي يتعامل بالربا. [1]

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للنوافذ الإسلامية.

ترتب على إنشاء البنوك الربوية لنوافذ تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والآثار السلبية، ويمكن إيجاز أهم تلك الآثار على النحو التالي:

أولا: الآثار الاقتصادية: ونذكر منها ما يلي: [2]

[1] فهد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص ص:19-20.

[2] سعود محمد عبد الله الربعية، "**تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي و مقتضياته**"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1989/1409، ص ص:518-523.

1/ إن نجاح تجربة فتح نوافذ إسلامية سيسهم في ارتفاع معدلات الإيداع نظرا لزوال المانع الشرعي بالنسبة لكثير من أفراد المجتمع، وهذا سيكون له دور كبير في دفع عجلة التنمية والتقدم إلى الأمام.

2/ نجاح تجربة النوافذ الإسلامية سيسهم في ايجاد أفضل الاستثمارات وأجدها لتنمية الاقتصاد الوطني، لأن استثمارات النوافذ الإسلامية قائمة على التضامن بين الممول والمضارب في حالتي الربح والخسارة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج وظهور مشاريع تنموية مبنية على أساس الدراسة ومدارة بصورة فعالة، مما سيؤدي إلى زيادة رأس المال زيادة حقيقية.

3/ إن نجاح تجربة النوافذ الإسلامية سيكون له أثر كبير في إغراء البنوك الربوية على الإسراع في التحول الكامل إلى المصرفية الإسلامية، وذلك لتتمكن من الحد من تدهور وضعها الاقتصادي وتحسينه.

4/ نجاح تجربة النوافذ الإسلامية سيسهم في تخفيض قيمة السلع والخدمات، نظرا لانخفاض نفقة الإنتاج نتيجة لانعدام الفائدة على رأس مال المشروع.

5/ الإسهام في توجيه الاستثمارات الأجنبية لخدمة الاقتصاديات الوطنية، وذلك لأنها توجه مواردها للاستثمار في المشروعات المحلية مما يضمن فرصة الاستثمار التي كانت متاحة للاستثمار الأجنبي، مما سيتيح إمكانية فرض الأوضاع والشروط التي تكفل توجيه الاستثمار الأجنبي لخدمة الاقتصاد الوطني.

6/ رفع مستوى الأداء لدى المستثمرين المشاركين لنافذة الإسلامية، لأنها ستشاركهم عن طريق تنظيم حساباتهم وتحسين أنظمتهم، وذلك للوقوف على الحجم الحقيقي للعائد الذي يدره المشروع.

7/ الإسهام في تحقيق العدالة في التوزيع، وذلك لأن رؤوس الأموال المستثمرة لن تحلب لأصحابها ثروة إلاّ عندما يؤدي استخدامها إلى خلق ثروة إضافية فعلية.

8/ظهور استثمارات جديدة تهم إلى حد كبير في تقليص مشكل البطالة والحدِّ منه كما يساهم في عدم تركيز الثروة في أيدي قلة من الناس، وتقليل التفاوت بين الدخول.

9/ الحد من تأثر المشاريع والاستثمارات بالأزمات الاقتصادية وذلك لعدم الاعتماد على نظام الفائدة الذي يلزم بدفع العائد بغض النظر عن الأوضاع الاقتصادية المحيطة بالمشروع.

10/ إن نجاح تجربة النوافذ الإسلامية مدعاة إلى الإقدام على الاستثمارات ذات المخاطر العالية، والتي غالبا ما تكون في البنية الأساسية للمجتمع، وذلك لأن مخاطر هذه الاستثمارات لن تكون على كاهل المضاربين، بل سيتحمله رأس المال، مما سيشجع المضاربين على الإقدام على هذه الاستثمارات دون أي خوف أو تردد، مما سيؤدي إلى إيجاد الكثير من المشاريع الأساسية التي تخدم الأهداف العامة للمجتمع.

ثانيا: الآثار الاجتماعية: نذكر منها: [1]

1/ الإسهام في ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، نظرا لانبثاق الضوابط والمعايير التي تحكم استثمارات النوافذ الإسلامية من أحكام الشريعة الإسلامية التي تنظم جميع أمور الحياة ودواعيها.

2/ انخفاض معدلات الفقر في المجتمع، نظرا لتوفر فرص العمل، وبالتالي تقلص مشكلة البطالة.

3/ ارتفاع مستوى الدخل في المجتمع على المدى البعيد، وبالتالي تحسين مستوى المعيشة والحد من الآفات الاجتماعية التي تخلفها مشكلة الفقر.

4/ الإسهام في توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات، التي تشبع الحاجات المباحة للفرد، وهذا سيكون له دور في توفير المال والجهد الذين يبذلهما الفرد في إشباع الحاجات المحرمة وتسخيرها فيما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع.

ثالثا: الآثار السلبية: نذكر منها:[2]

1/ لقد أظهرت هذه التجربة تقاعس مالكي البنوك الربوية أو المسؤولين فيها عن قيامهم ببذل الجهد لتحول تلك البنوك إلى الالتزام الكامل والشامل للتعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

2/ قد يؤدي تقديم العمل المصرفي الإسلامي من قبل البنوك الربوية إلى إعاقة إنشاء البنوك الإسلامية وانتقاء المبرر لوجودها أو عدم التوسع في إنشاء المزيد منها.

3/ قيام البنوك الربوية بفتح نوافذ إسلامية يترتب عليه استمرار تلك البنوك وإطالة عمرها وبالتالي استمرار الإثم المصاحب للربا ومظاهره.

المبحث الثالث: تجربة بعض الدول فتح نوافذ إسلامية ببنوكها التقليدية.

سنحاول خلال هذا المبحث التطرق إلى تجارب بعض المصارف الربوية التي قامت بفتح نوافذ إسلامية.

المطلب الأول: التجربة البنوك العراقية الحكومية في فتح نوافذ إسلامية.

نحاول في هذا المطلب الإلمام بكل من نشأة النوافذ الإسلامية وخصائصها وكذلك شروط وآليات عمل هذه النوافذ بالبنوك العراقية الحكومية.

---

[1] سعود محمد عبد الله الربعية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص:524-525.

[2] شلابي نعيمة، قويدر لويزة،**"الأهمية الاقتصادية للنوافذ الإسلامية في المصارف الربوية"**، مداخلة في الملتقى العلمي الوطني الخامس، دور البنوك الإسلامية في تعبئة الادخارات المالية في ظل الأزمة المالية بالتركيز على الجزائر واقع و آفاق، 2016/12/01، ص:06.

الفرع الأول: نشأة النوافذ الإسلامية بالبنوك الحكومية العراقية.

رغبت الحكومة العراقية بالسيطرة على الاقتصاد وتوجيهه الوجهة التي تراها مناسبة وعدم الاطمئنان إلى آليات اقتصاد السوق التي سارت باتجاهها منذ عام 2003 بخطوات بطيئة وخجولة لا تتناسب مطلقا مع الجانب النظري في الموضوع أو ما هو مسطر في القوانين العراقية الجديدة التي تجسد آليات السوق وتلزم باعتمادها.[1]

ذلك دفع الحكومة العراقية إلى فتح نوافذ إسلامية في بنوكها الحكومية التقليدية رغبة في منافسة القطاع الخاص وبخاصة البنوك الإسلامية التي يزيد عددها عن 11 مصرفا، فضلا عن فروعها المنتشرة في جميع أنحاء العراق، لتنشيط هذا القطاع أولا، وللبقاء مسيطرة على زمام الأمر ثانيا، وهذا عبر تنشيط القطاع الحكومي العام الذي يحظى بثقة أكبر من نظيره القطاع الخاص.[2] ولقد اتخذت الحكومة العراقية في فتح النوافذ الإسلامية خطوة في طريق التحول نحو الصيرفة الإسلامية على الأقل في المصارف الحكومية.

الفرع الثاني: خصائص النوافذ الإسلامية في المصارف العراقية الحكومية.

تمتاز النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية بمجموعة خصائص. نلخيصها فيما يأتي:[3]

أولا/ إنها تشكل سبيلا للمزاوجة في المصرف الحكومي التقليدي بين خدمات الصيرفة الإسلامية التي تقدمها النافذة الإسلامية وخدمات الصيرفة التقليدية التي تقدمها بقية الأقسام والشعب الأخرى : وبهذا فان فتح النوافذ الإسلامية يشكل فرصة أمام المصارف الحكومية التقليدية في العراق للمحافظة على عملائها من نقل تعاملاتهم المصرفية إلى المصارف الإسلامية، بل إنها يمكن أن تمثل وسيلة جذب لعملاء جدد ممن يرغبون في الاستفادة من خدمات النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية التي اكتسبت منذ قرون مضت ثقة جمهور العملاء واستهوتهم، إلاّ أن تعاملاتها الربوية البحتة هي التي أبعدتهم عنها في الماضي.

ثانيا/ التبعية الإدارية المباشرة في النافذة الإسلامية للمصرف التقليدي: تخضع النوافذ الإسلامية إداريا وبصورة مباشرة لأوامر وتعليمات المصرف التقليدي الذي فتحت فيه، ولا تستطيع أن تخرج عن توجهات وتوجيهات القائمين على إدارته تبعية المرؤوس للرئيس.

---

[1] شلابي نعيمة، قويدر لويزة، مرجع سبق ذكره،ص:06.

[2] أحمد خلف حسين الدخيل، مرجع سبق ذكره، ص ص:56-57.

[3] نفس المرجع السابق، ص ص:60-65.

ثالثا/ عدم وضوح آلية اختيار الهيئة الشرعية للنوافذ الإسلامية: إن الآلية تكوين الهيئة الشرعية تكتنفها الضبابية ويلفها الغموض عندما يتعلق الأمر بإنشاء هيئة الرقابة الخاصة بالنوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية.

المطلب الثاني: التجربة الماليزية في فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية.

موازاة مع التوجه نحو إقامة نظام مصرفي لاربوي سعت الحكومة الماليزية إلى إصدار قوانين وتنظيمات تسمح للبنوك والمؤسسات المالية بفتح نوافذ لتقديم خدمات إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية ما أدى إلى إقبال كُبريات البنوك التجارية على خوض هذه التجربة.

الفرع الأول: نشأة و تطور المصرفية الإسلامية في ماليزيا.

سنتطرق إلى نشأة و آليات عمل النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية بماليزيا.

أولا: نشأة المصرفية الإسلامية في ماليزيا: تعتبر تجربة صندوق الحج الماليزي الشرارة الأولى التي شجعت المفكرين الإسلاميين في ماليزيا للمطالبة بتوسيع نطاق التطبيقات الاقتصادية الإسلامية في بلدهم.

في عام 1983م صدر قرار حكومي بتأسيس أول مصرف إسلامي وصدر بالتزامن معه قانون المصرفية الإسلامية الذي عني بتنظيم عمل المصارف الإسلامية. هذا المصرف الأول في ماليزيا سمي بمصرف الإسلام الماليزيMalaysia Berhad Bank Islam.بدأ مصرف الإسلام برأسمال قدره ثمانون مليون رنقت ماليزي، وارتفع ليصل إلى حوالي 2,250 بليون رنقت عام 2011 م.

ونظرا للإقبال الذي حظي به هذا المصرف ولتزايد الطلب على خدماته وبلغت فروعه خلال عشر سنوات من إنشائه حوالي 80 فرعا، فقد قامت الجهات الرسمية المسئولة بدراسة موضوع التوسع في إنشاء المصارف الإسلامية وشكلت من أجل ذلك لجنة عليا لدراسة الموضوع والتي أوصت بدورها بفتح مصارف إسلامية جديدة، بل والسماح للمصارف التقليدية بفتح نوافذ إسلامية لتقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ولكن بشروط من أهمها وجود لجنة شرعية تشرف على أعمال تلك المصارف، وفصل أموال وإدارات الفروع والنوافذ الإسلامية عن أموال المصرف التقليدي وإدارته لضمان الاستقلالية التامة لها، مع العناية بتدريب الموظفين العاملين في هذا الحقل، وضرورة تعديل القوانين المصرفية المعمول بها لتتوافق والتطورات الجديدة .

ثم أصدر المصرف المركزي الماليزي برنامج المصرفية الخالية من الربا في مارس 1993 م لينظم ويتيح للمصارف التقليدية تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وأتبعه في عام 1999 م ببرنامج المصرفية الإسلامية ليشمل وينظم أنشطة المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية . وكان لهذا التوجه ثماره الوافرة، فتم تكوين جمعية تعاونية بين مصرف الإسلام والنوافذ الإسلامية الجديدة لتعزيز عوامل نجاح التجربة وتمتين مقوماتها، كما شهد عام 1999م تأسيس مصرف إسلامي جديد هو مصرف المعاملات الإسلامي.

بحلول عام 2000م كان هناك مصرفان إسلاميان بالكامل، و17 نافذة إسلامية لمصارف تقليدية، وبعد سنوات قليلة سمح للمصارف الأجنبية بالعمل في المصرفية الإسلامية فكان لمصرف الراجحي وبيت التمويل الكويتي ومصرف قطر الإسلامي السبق في العمل في هذا القطاع وذلك خلال عامي 2006م و2007م، وبهذا زاد عدد المصارف الإسلامية إلى 11 مصرفاً إسلامياً، و8نوافذ إسلامية، و4 مصارف استثمارية إسلامية، و 5 مؤسسات تنموية تقدم خدمات ومنتجات إسلامية .وفي عام 2009م تم تعديل قانون المصارف الإسلامية ليناسب التطورات الجديدة في صناعة المصرفية الإسلامية ويعزز منافستها للمصرفية التقليدية، في ظل ما أصبح يعرف بالنظام المصرفي المزدوج.

وبحلول 2015 كان في ماليزيا حوالي 16 مصرفا إسلامياً، منها 9 مصارف أجنبية، مقابل27 مصرفا تقليديا و 13 مصرفاً استثماريا يقدم معظمها خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بل توسعت أعمال النوافذ الإسلامية في بعض المصارف التقليدية لتتحول إلى مصرف إسلامي متكامل ومستقل عن التقليدي كما حدث لمصرف المعاملات التابع لمصرف بومي بترا ،ومصرف رشيد حسين الإسلامي. وتقدم تلك المصارف خدماتها الإسلامية للمتعاملين معها من خلال أكثر من 2171 فرعاً تنتشر في مختلف الولايات الماليزية.[1]

والجداول التالية توضح النمو المطرد والإقبال المتزايد على المصارف والنوافذ الإسلامية في ماليزيا: [2]

[1] عبد الله بن عبد العزيز المعجل،" **لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض ، العدد 35، ربيع الآخر 1436 هـ، ص ص:33- 36.

[2] قطب مصطفى سانو، "**في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية و المصرفية الإسلامية: تجربة ماليزيا نموذجا**"، ورقة بحث مقدمة إل المؤتمر السنوي الرابع عشر حول المؤسسات المالية الإسلامية –معالم الواقع وآفاق المستقبل، جامعة الشارقة –الإمارات العربية المتحدة، أيام 17/16/15ماي2005، ص ص:1568- 1569.

الجدول رقم(2–1) : عدد البنوك التقليدية و الإسلامية في ماليزيا:

	1998	1999	2000	2001	2002	2003
عدد البنوك التقليدية	1	2	2	2	2	2
عدد البنوك الإسلامية	25	23	21	14	14	13

الجدول رقم(2–2): عدد فروع البنوك و النوافذ الإسلامية:

	1998	1999	2000	2001	2002	2003
فروع البنك الإسلامي	80	120	122	122	128	132
عدد النوافذ الإسلامية	7	6	7	8	8	13

الجدول رقم(2–3): نسبة الودائع في البنوك الإسلامية و التقليدية:

	1998	1999	2000	2001	2002	2003
البنوك و النوافذ الإسلامية	90.3	51.9	56.8	55.8	2	55.5
البنوك التقليدية	52.3	46.5	53.5	55.6	71.2	84.2

من الملاحظ ارتفاع الإقبال على البنوك الإسلامية عام 1998م وهذا نتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا، وأدت إلى إغلاق العديد من المصارف التقليدية نتيجة إفلاسها.

ثانيا: ضوابط عمل النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الماليزية: من الضوابط التي تقدمت بها اللجنة القيادية الوطنية للبنك الإسلامي الماليزي في فتح نوافذ إسلامية نذكر: [1]

1/ الإلتزام التام بمبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية التي تمارسها النوافذ الإسلامية.

2/ ضرورة تكوين مجلس شرعي يعرض عليه جميع أنشطة النوافذ الإسلامية.

3/ الإبتعاد عن الخلط بين الأموال المودعة في النوافذ الإسلامية والأموال المودعة في البنوك التقليدية، واعتبار أي مزج مخالفة صارخة لتعليمات البنك المركزي.

4/ تكوين هيكل إداري مستقل يعنى بمتابعة أعمال هذه النوافذ داخل البنوك التقليدية.

5/ تأسيس وحدة تدريبية لتكوين الموظفين في النوافذ الإسلامية لفهم أسس وقواعد الصيرفة الإسلامية.

[1] قطب مصطفى سانو، مرجع سبق ذكره، ص ص:1561- 1562.

6/ تعديل قوانين البنوك التقليدية من خلال السماح للنوافذ الإسلامية بممارسة كافة الخدمات والأعمال المصرفية الإسلامية التي يمارسها البنك الإسلامي.

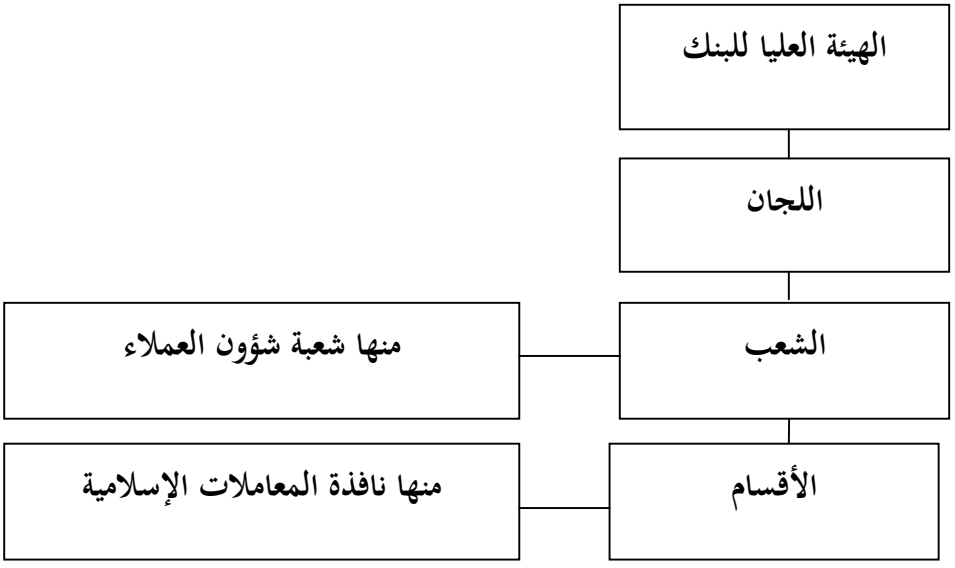
الفرع الثاني: نشأة بنك بوميبترا التجاري.

سنحاول التطرق إلى تجربة هذا البنك في فتح نافذة إسلامية و كل ما يتعلق بها:

أولا: نشأته: يعتبر بنك بوميبترا BBMB من أكبر البنوك التجارية في ماليزيا، تأسس في أكتوبر 1965 برأسمال قدره 20 مليون رنقت، وباشر أعماله في فيفري 1966. وأنشأ بنك بوميبترا نافذة للمعاملات الإسلامية بإسم " Muamalah Banking Department"، رسميا في 1993/02/25، وما بين 1993/02/25 و 1993/03/04، اقتصرت أعمال النافذة الإسلامية على توفير المستلزمات الأولية لبدء العمل مثل إعداد الأدوات والأجهزة، واختيار العاملين، ولم يتم طرح خدمات مصرفية إسلامية من طرف نافذة المعاملات الإسلامية إلّا بعد إنظمامها إلى النظام المصرفي اللاربوي في 1993/03/04.

وتقوم نافذة المعاملات الإسلامية على أساس وحدة تابعة لإدارة قسم شؤون العملاء مع تمتعها بالاستقلالية المالية والإدارية والمحاسبية، تأتي في الدرجة الرابعة ضمن الهيكل الإداري مثلما يوضحه الشكل التالي:

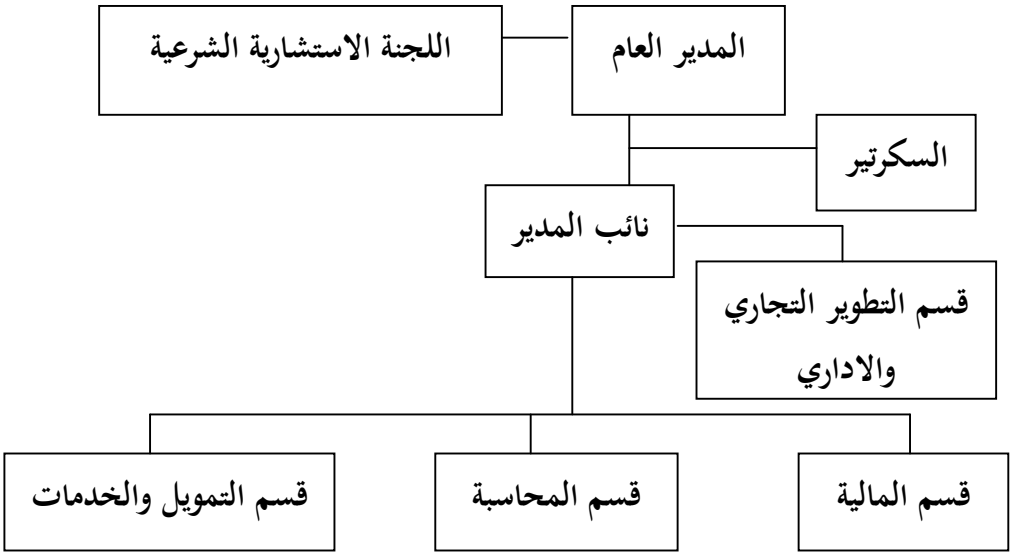
الشكل رقم(2-1): نموذج هيكلي لبنك بوميبترا التجاري الماليزي:



المصدر: صالح مفتاح، معارفي فريدة،" **نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية:الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بوميبترا التجاري نموذجا**"، مرجع سبق ذكره، ص 276.

أما من حيث الهيكل الإداري لنافذة المعاملات الإسلامية في بنك بومي بترا الماليزي فتأخذ تنظيم إداري يخضع لرقابة لجنة استشارية شرعية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(2 –2): الهيكل الإداري لنافذة المعاملات الإسلامية في بنك بومي بترا الماليزي.



المصدر: صالح مفتاح، معارفي فريدة،"**نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية:الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بومي بترا التجاري نموذجا**"،مرجع سبق ذكره، ص:277.

ثانيا: الإجراءات المصاحبة لتأسيس نافذة للمعاملات الإسلامية في بنك بومي بترا التجاري: بناءا على الهيكل التنظيمي لبنك بوميبترا الماليزي في إنشاء نافذة للمعاملات المالية الإسلامية تتلخص خطة تأسيس النافذة الإسلامية في النقاط التالية:

1/ اعتماد مبدأ التدرج: اعتمدت ماليزيا منهج التدرج في إحلال البديل الحلال في كل ما هو حرام من خلال الالتزام بمنهجية فكرية تطبيقية رشيدة تستند إلى درجة عالية من التخطيط والإعداد والمرحلية للوصول إلى الوضع المنشود، بحيث تبنت الحكومة سياسة المرونة والتشجيع على تأسيس مصارف إسلامية أو فتح المصارف التقليدية نوافذ إسلامية حسب ما جاء في توصيات اللجنة القيادية الوطنية للبنك الإسلامي. [1]

2/ فصل رأسمال البنك: اقتطع بنك بوميبترا الماليزي في بداية تأسيسه النافذة الإسلامية ما مقداره 5000000 رنقت ماليزي من أمواله الخاصة لتمويل المعاملات الإسلامية التابعة له، وبذلك فإن افتتاح نافذة

[1] صالح مفتاح، معارفي فريدة، " **نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية:الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بومي بترا التجاري نموذجا**"، مرجع سبق ذكره، ص:277.

إسلامية لم يكن من اكتتاب جديد وإنما من أموال البنك، مع الفصل التام بين رأسمال البنك الأم و النافذة الإسلامية مما يعني فصل نتائج الأعمال الاستثمارية الربوية عن غيرها الشرعية لتجنب اختلاط المال الحلال بالحرام. [1]

3/إنشاء لجنة استشارية شرعية: أنشأ بنك بوميبترا الماليزي ضمن نافذة المعاملات الإسلامية هيئة رقابة شرعية مكونة من عالمين متخصصين كعضوين في اللجنة الاستشارية الشرعية تطبيقا لقرارات البنك المركزي للتأكد من شرعية النشاطات المصرفية والاقتصادية التي تقوم بها النافذة، ومراجعة وتدقيق المستندات، كما تقف على تحديد مقدار الزكاة الواجب إخراجها نهاية كل سنة مالية بتاريخ 31 مارس.[2]

4/ إحلال خدمات مصرفية إسلامية: تُقدم النافذة الإسلامية في هذا البنك منتجات مصرفية إسلامية جديدة ومبتكرة تقوم على مبادئ الشريعة المتعارف عليها عالميا مثل المرابحة، والتمويل المنزلي بنظام المشاركة المتناقصة،...مما يؤدي إلى المزيد من الدفع بالقطاع المالي الإسلامي الماليزي إلى مرحلة أكثر تطورا.

الفرع الثالث: تقييم تجربة إنشاء نافذة للمعاملات الإسلامية ببنك بوميبترا الماليزي:

أظهرت تجربة ماليزيا في التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح نافذة إسلامية في بنك بوميبترا التجاري نتائج إيجابية وأخرى سلبية نوضحها في النقاط التالية:

أولا: إيجابيات التجربة : وتتمثل فيما يلي:

1/ نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية عموما في ماليزيا كنتيجة للدعم الحكومي والإرادة السياسة الحكيمة.

2/ يعد تأسيس بنك ماليزيا المركزي لمجلس أعلى للرقابة الشرعية مستقلة تأكيدا على الرغبة في إقامة نظام مصرفي لاربوي، بأسلمة القطاع المصرفي ثم القطاع المالي ثم أسلمة القطاع الاقتصادي مستقبلا. [3]

3/ زيادة إقبال غير المسلمين في التعامل مع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية وتلاشي الاعتبارات العقيدية والدينية في التعامل مع مصرف إسلامي، مما ترتب عنه ثنائية في تعايش النظامين.

4/ أثبتت التجربة الماليزية أن اعتماد منهج التدرج من خلال النوافذ هو أسلوب فعال لزيارة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات إسلامية بأقل تكلفة ووقت ممكن، وهو بذلك خطوة ناجحة في تحويل العديد من النوافذ

---

[1] سامي بن إبراهيم سويلم، **فقه التدرج في تطبيق الاقتصاد الإسلامي**، بدون دار وبلد النشر، 2007 ، ص ص: 6-36 .

[2] صالح مفتاح، معارفي فريدة، " **نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية:الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بومي بترا التجاري نموذجا**"، مرجع سبق ذكره، ص ص:277- 278.

[3] قطب مصطفى سانو، مرجع سبق ذكره، ص ص:1570-1571.

الإسلامية إلى مصارف إسلامية مستقلة وخيرُ مثال تحويل نافذة المعاملات الإسلامية ببنك بوميبترا التجاري إلى مصرف إسلامي قائم بذاته عُرِفَ ب"مصرف المعاملات".

5/ جاء تأسيس مصرف المعاملات كنتيجة لأزمة جنوب شرق آسيا التي انتقلت إلى ماليزيا وأثرت على بنوكها التقليدية في ظل صمود الصيرفة الإسلامية.

6/ أظهرت الدراسة التطبيقية للأعوام الثلاث (1996- 1998) كفاءة الأداء المالي ونجاح الأعمال المصرفية الإسلامية التي تقوم بها نافذة المعاملات الإسلامية، مقارنة ببنك بوميبترا التقليدي.

ثانيا: سلبيات التجربة : وتتمثل فيما يلي: [1]

1/ وجود بعض المخالفات الشرعية في بعض الأنشطة المصرفية التي تقوم بها نافذة المعاملات الإسلامية والتي خالفت ما استقر عليه رأي جمهور علماء المسلمين.

2/استنادا على التقييم السابق يتبين غياب الدور الإشرافي لهيئة الرقابة الشرعية في التعامل مع مستجدات العقود والمعاملات ومواكبة التطورات وفقا لمقاصد الشريعة الإسلامية.

3/ شبهة الخلط في الأموال بين أموال البنك التقليدي المتأتية من التعامل بالفائدة وهو الربا، وبين أموال البنك الإسلام المتأتية من التعامل بصيغ البنوك الإسلامية.

المطلب الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

يقتصر تقديم الخدمات المالية الإسلامية بالجزائر على بنكين إسلاميين فقط هما بنك البركة الجزائري ومصرف السلام، و فيما يّلي عرض موجز لكلاهما:

الفرع الأول: تقديم بنك البركة *كأول تجربة للبنوك الإسلامية في الجزائر.*

إنّ بنك البركة الجزائري هو إحدى الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية السعودية ومقرها البحرين، حيث تنتشر في 12 دولة، وتدير نحو 300 فرعا.

أولا: نشأة بنك البركة الجزائري.

1/ نشأته: تأسس بنك البركة الجزائري في مارس 1990م، وتم افتتاحه رسميا في 20 ماي 1991م،وبدأ نشاطه فعليا في الفاتح من سبتمبر 1991م، ويعتبر أول مؤسسة مصرفية تأسست في ضوء قانون النقد والقرض 10/90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990م، وأول مؤسسة مصرفية يسهم في رأسمالها شركاء خواص

[1] صالح مفتاح، معارفي فريدة، **نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية:الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بومي بترا التجاري نموذجا**، مرجع سبق ذكره، ص:280

وأجانب في الوقت نفسه،تمثلا في مجموعة البركة السعودية عبر شركتها القابضة الكائن مقرها في البحرين، أما الشريك الوطني فتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، فهو إذن بنك مختلط جزائري سعودي، [1] ويخضع للمادّة 114 من قانون النقد والقرض لسنة 1990م بصفته الأولى، وتنظم أعماله المادّة(3) (الفقرة 8) من قانونه الأساسي بصفته الثانية. [2]

2/ رأسمال البنك: يبلغ رأس ماله الاجتماعي 500 مليون ديّنار جزائري مُقسمة إلى 500000 سهم، قيمة كل سهم 1000دج، ويشترك فيها مناصفة كل من:

1-1/ شركة دلة البركة القابضة الدوليّة (شركة سعوديَّة مقرها بين جدّة/السعوديَّة والبحريّن) بنسبة 50% .

1-2/ بنك الفلاحة والتنمية الريّفيَة (BADR) بنك عمومي جزائري بنسبة 50% .

و عقب صدور الأمر رقم 01/03 المتعلق بالنقد والقرض، تم تعديل قاعدة رأس المال الأدنى بالنسبة للبنوك ليصل إلى حد أدنى قدره 2.5 مليار دينار جزائري، وذلك بموجب النظام رقم 01/04 المؤرخ في 04 مارس 2004م، وعليه فقد قام بنك البركة الجزائري في 18 فيفري 2006م برفع رأسماله الاجتماعي ليصل إلى هذه القيمة، وانجر عن ذلك تغيير في توزيّع الحصص بين المساهمين حيث أصبحت كالتالي:

- 56% لصالح مجموعة البركة المصرفية.
- 44% لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريّفية.

وقد ألغى النظام رقم 01/04 بموجب النظام رقم 04/08 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008م، حيث تقرر رفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك العاملة في الجزائر إلى10ملايير دينار جزائري، وعليه فقد قام بنك البركة الجزائري برفع رأسماله إلى10ملايير دينار جزائري وفقا للقرار الصادر من بنك الجزائر. [3]

ثانيا: أهداف ووظائف بنك البركة.

1/ أهداف بنك البركة :يمكن تلخيص أهم أهداف البنك فيما يلي: [4]

- تشجيع الادخار الإسلامي بصفة عامة والمؤسسات بصفة خاصة وتوجيه الموارد نحو الاستثمار.

---

[1] عبد الحليم غربي، "**ماذا تعرف عن هذه المصارف** "،مرجع سبق ذكره، ص: 142.

[2] محمد جعفر هني، معزوز لقمان،" **آثار النوافذ الإسلامية على الجهاز المصرفي الجزائري**"، مرجع سبق ذكره،ص 15.

[3] الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري: http//www.albaraka-bank.com.

[4] صحراوي انتصار،" **مساهمة البنك الخاصة في تمويل الاقتصاد الوطني دراسة حالة بنك الخليج الجزائري و بنك البركة الجزائري**"، مذكرة لنيل درجة ماستر أكاديمي،تخصص بنوك، جامعة حمّة لخضر بالوادي، ص: 86.

- ❖ القيام بكافة الأعمال الاستثمارية والتجارية المشروعة مع دعم صغار المستثمرين والحرفيين.
- ❖ إنشاء وتطوير النماذج المالية والمصرفية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية باستخدام أحدث الطرق والأساليب.
- ❖ تطوير أشكال التعاون مع المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في كافة المجالات وخاصة في مجال تبادل المعلومات وتطوير آفاق الاستثمار، تقديم التمويل اللازم للمشروعات المتفق على جدواها الاقتصادية والاجتماعية.
- ❖ تطوير سوق رأس المال الإسلامي والمساهمة في التوعية بأهمية التعامل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.
- ❖ تحديد مجالات التعامل مع البنوك التقليدية وفق الصيغ الشرعية.

2: وظائف بنك البركة :يقوم بنك البركة بالعمليات التالية: [1]

- ❖ تنفيذ برامج البنك المتعلقة بالائتمان قصير ومتوسط الأجل وفق الأسس المصرفية.
- ❖ إقراض المؤسسات الصناعية العامة والخاصة.
- ❖ خصم وتحصيل الأوراق التجارية لعملائه مع الالتزام بعمليات الدفع.
- ❖ قبول الودائع من طرف الزبائن ومختلف المنشآت مع إعادة استثمارها.
- ❖ متابعة وتصفية كل المشاكل المالية.
- ❖ يضمن للمتعاملين المعلومات اللازمة عن وضعية التجارة الخارجية إضافة إلى عمليات الصرف.
- ❖ تملك الأصول المنقولة وغير المنقولة وبيعها واستثمارها وتأجيرها واستئجارها بما في ذلك استصلاح الأراضي المملوكة والمستأجرة وتنظيمها للزراعة والصناعة والسياحة والإسكان.
- ❖ إنشاء صناديق التأمين الذاتي والتأمين التعاوني.
- ❖ تلقي الزكاة وقبولها من الهيئات والشركات والإشراف على إنفاقها في المجالات الاجتماعية المتخصصة.
- ❖ وضع كل الإمكانيات المتوفرة لديها لتأمين الاحتياطات المالية في كامل التراب الوطني.
- ❖ المشاركة بصفة عملية وثابتة لتجنيد الادخار بقصد إيراد رؤوس الأموال باحترام كل الشروط والقوانين المشروعة والمنفعة الاقتصادية والاجتماعية.
- ❖ العمل على توطيد الخبرات التي تكون الركن الرئيسي لتنمية شبكة استغلال البنك.

[1] صحراوي انتصار، مرجع سبق ذكره، ص ص: 87- 88.

ثالثا: أهم إنجازات بنك البركة خلال عام 2009:

نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-4): أهم إنجازات بنك البركة خلال عام 2009

المؤشر	***الإنجازات***
رأس المال	تم زيادة رأس مال البنك بمقدار 7.5مليار د.ج، ليصبح 10 مليار د.ج(140 مليون دولار)، استجابة لقرار رفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك الجزائرية.
الحسابات المصرفية	300000 حسابا.
الشبكة المصرفية	24 وكالة.
الحصة السوقية	- يمتلك 1.5% من السوق المصرفية الجزائرية. - يمتلك 15% من القطاع الخاص من حيث الودائع و التمويلات.
التصنيف في مجموعة البركة	من بين أهم البنوك الثلاثة ضمن مجموعة البركة المصرفية إلى جانب بنك البركة التركي والبنك الإسلامي الأردني، وهو الأول من حيث المردودية.
العلامة التجارية الجديدة	تم تغيير العلامة الخاصة ببنك البركة نتيجة لتوحيد فروع مجموعة البركة المصرفية كافة تحت شعار موحد. تدل عبارة" شركاء في الإنجاز" على العلاقة الوثيقة والشخصية والدائمة التي تربط البنك بعملائه.
المشاريع المستقبلية	- وضع نظام معلوماتي جديد للعمليات المصرفية مع نهاية عام 2010. - توسيع شبكة الفروع ليبلغ مجموعها 50 وكالة خلال 5 سنوات. - عرض منتجات جديدة مثل: التمويل العقاري الموجه للعائلات والخواص، التمويل التأجيري الموجه للمؤسسات والمهنيين، فضلا عن التمويل المصغر للأسر في مجال النسيج والنشاطات الحرفية، ومجموعة متنوعة من برامج الودائع مثل: حسابات ودائع الشباب، والعقار، وحسابات ودائع الحج والعمرة،

المصدر: عبد الحليم غربي، "**ماذا تعرف عن هذه المصارف**" مرجع سبق ذكره، ص: 223.

الفرع الثاني: تجربة مصرف السلام في السوق المصرفية *الجزائرية*.

مصرف السلام هو أحد الوحدات المصرفية التابعة لمصرف السلام البحريني الذي ينتشر في ثلاث دول هي: البحرين، السودان، والإمارات العربية المتحدة.

أولا: نشأة مصرف السلام.

حصل البنك على رخصة تأسيسه في الجزائر في 20 جوان 2006م، وبدأ نشاطه فعليا في 20 أكتوبر 2008م، [1]من خلال مقره الرئيسي وفرع أخر له بالعاصمة الجزائر، ويعتبر ثاني بنك إسلامي يدخل إلى السوق الجزائرية بعد بنك البركة. وبلغ رأسمال مصرف السلام 7.2 مليار د.ج (100 مليون دولار)، ليصبح حينها من إفريقيا. [2]

ثانيا: مكانته في السوق المصرفية الجزائرية.

يرى مسؤولو بنك السلام بأن عام 2010 سيكون الانطلاقة الحقيقية للمصرف بالسوق الجزائرية، فقد قام بزيادة رأسماله إلى 140 مليون دولار،وفقا لما نص عليه التنظيم الجديد الصادر عن بنك الجزائر، كما أن المنافسة مع بنك البركة ستعزز السوق الجزائرية بما تضيفه من خدمات جديدة ومبتكرة. ومن المنتظر أن يقدم مصرف السلام خدمات تمويلية هي: المرابحة، والاستصناع، والتأجير لتمويل العقارات، حيث تصل مدة التمويل إلى20سنة مع إمكانية تمويل 80% من قيمة العقار، إضافة إلى خدمات حسابات التوفير والودائع الاستثمارية وشهادات الاستثمار، ومجموعة من الخدمات المصرفية الأخرى التي تتضمن: صناديق الأمانات، وأجهزة الصرف الآلي المنتشرة في العديد من المناطق الحيوية، خدمات مصرفية عبر الهاتف العادي و النقال (SMS)، خدمات مصرفية من خلال الإنترنت، و خدمات مركز الاتصال الخاص بالمتعاملين. [3]

استخدم مصرف السلام صيغة المضاربة في تعبئة موارده المالية، حيث يتم توزيع الأرباح بين أصحاب الحسابات الاستثمار غير المخصصة (الحد الأدنى 100000 د.ج) والبنك على النحو التالي:

---

[1] محمد هشام القاسمي الحسني، " **عرض تجربة مصرف السلام الجزائري في التمويل الإسلامي**"، مداخلة في اليوم الدراسي حول " التمويل الإسلامي: واقع و تحديات"، 2010/12/09، ص: 01.

[2] عبد الرحمن أبو الرومي، " **السلام : ثاني بنك إسلامي يقتحم سوق الجزائر**"، الموقع الإلكتروني: www.islamonline.net.

[3] عبد الحليم غربي، "**ماذا تعرف عن هذه المصارف**"، مرجع سبق ذكره، ص ص: 228- 229.

الجدول رقم(2-5): نسب توزيع الأرباح بين المودعين المستثمرين و مصرف السلام.

نوع الحساب		حصة المودع	حصة البنك
حساب التوفير		%55	%45
حساب الاستثمار غير المخصص	03 أشهر	%50	%50
	06 أشهر	%51	%49
	12 شهرا	%53	%47
	18 شهرا	%55	%45
	24 شهرا	%57	%43
	36 شهرا	%61	%39
	48 شهرا	%65	%35
	60 شهرا	%69	%31

المصدر: منشورات مصرف السلام – الجزائر، الشروط المصرفية، 2009، ص ص: 3-4.

الفرع الثالث: المشاكل التي تعاني منها البنوك الإسلامية في الجزائر.

تواجه تجربة الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر تحديّات ومشاكل كبيرة أهمها، العلاقة غير المتكافئة بين البنوك الإسلاميَة الجزائريّة وبنك الجزائر، فهو يُعاملها معاملة البنوك التقليديَّة ويُطبق عليها نفس أدوات السياسة النقديّة التقليديَّة المستعملة في تنظيم الائتمان، وبالتالي فهي تعاني من مشاكل في إدارة سيولتها المصرفيَة، وفيما يلي أهم المشاكل التي تعاني منها: [1]

أولا: وجدت البنوك الإسلامية في الجزائر إشكالات متفاوتة في إطار علاقتها مع بنك الجزائر، وبخاصة تلك المتعلقة بتحديد نسبة الاحتياطي النقدي وامتصاص فائض السيولة، وكذلك تعامله معه كمُقرض أخير، حيث تخضع للقانون المنظم للبنوك الأخرى دون مراعاة طبيعتها الخاصة، وفيما يلي أهم المشاكل التي تعاني منها البنوك الإسلامية في الجزائر:

1/ تحديّد نسب السيولة والعناصر المكونة لها.

2/ تملُك أُصول بأكثر من الحد المقرر قانوناً.

3/ الاكتتاب الإجباري بحد أدنى في السندات العمومية.

[1] صالح غربي، " **تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية و آفاقها المستقبلية**"، الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية و إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة سطيف، الجزائر، أفريل 2010، ص ص: 13- 14.

ثانيا: جلبت البنوك الإسلامية الجزائريّة معظم مواردها البشريّة من البنوك التقليديَّة، ومن ثمَ فهناك نقص في تكوين رأس المال البشري المدرب على آليات عمل النظام المصرفي الإسلامي.

ثالثا:استرشاد البنوك الإسلامية المتواجدة في السوق المصرفي الجزائري بسعر الفائدة كمؤشر لقياس تكلفة التمويّل.

رابعا: عدم تفهم طبيعة عمل البنوك الإسلاميَة من قِبَل المتعاملين معه في المجتمع الجزائري، حيث يُطالب المودعون بمُعدلات أرباح لا تقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق.

خامسا: تأخر الزبائن في تسديد الديون في الوقت المناسب، ممَا أدى ببنك البركة الجزائري إلى فرض غرامات المماطلة تصرف في المجالات الخيرية.

سادسا: تأثر بنك البركة الجزائري من غياب التسيير المالي والإداري العلمي المنضبط لدى معظم المؤسسات الخاصة في الجزائر، وغياب المصداقية في محاسبة هذه المؤسسات، وتواجد ممارسات غير سليمة وغير نزيهة في المحيط الاقتصادي، كما أنَ هيمنة الطابع العائلي المغلق على هذه المؤسسات جعلها تنمو في بيئة مُغلقة لا تقبل الانفتاح على الرأسمال الأجنبي.

خلاصة الفصل الثاني:

ترجع فكرة فتح النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية إلى بداية ظهور المصارف الإسلامية في مطلع السبعينات، إلاّ أنّ هذه الفكرة لم تصل إلى حيز التطبيق إلاّ عندما أدركت البنوك التقليدية مدى نجاح المصارف الإسلامية وتزايد الإقبال عليها، وقد أظهرت هذه التجربة أنّ هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية تتورع عن التعامل مع البنوك التقليدية وتبحث عن البديل الإسلامي لتلك المصارف، وهو الأمر الّذي أكده الإقبال الكبير على الفروع والنوافذ الإسلامية في ظل غياب المصارف الإسلامية في العديد من الدول الإسلامية.

تعتبر النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية هي وحدات تابعة للمصارف التقليدية، تمارس الصيرفة الإسلامية تحت رقابة هيئة شرعية مختصة في ظل القوانين النافذة، وتوصلنا إلى أنّ للنوافذ الإسلامية خمسة عناصر رئيسية وهي: وحدة إدارية تابعة للمصرف الأم، وتخصيص مبلغ معين بوصفه رأسمال مستقل، وممارسة الصيرفة الإسلامية، والخضوع لرقابة الهيئة الشرعية، وأخيرا الخضوع لأحكام القانون، وهذه العناصر تعتبر أسس هامة بالنسبة للبنوك التقليدية التي لها رغبة في فتح نوافذ للصيرفة الإسلامية، كما تعد النوافذ الإسلامية خطوات مؤقتة نحو التحول التدريجي إلى الصيرفة الإسلامية الشاملة كما حصل حسب التجربة العراقية وكذا مثيلتها الماليزية.

وقد تعددت آراء المهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي حول تجربة فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية بين مؤيد ومعارض لها، ويبقى الحكم على التعامل معها مبني على أساس مدى وجود مصارف إسلامية من عدمه في المجتمع.

ومن أجل نجاح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بصفة عامة يجب أن تلتزم هذه البنوك ببعض المبادئ التي نراها مهمة لقيام أي عمل مصرفي إسلامي:

- ❖ الالتزام الكامل بمبادئ الشريعة الإسلامية في كل الأنشطة والمعاملات الإدارية والمنتجات المقدمة.
- ❖ تعيين مراقب شرعي داخلي لمتابعة التطبيق العملي وبصورة يومية للنافذة الإسلامية.
- ❖ النص صراحة على أهداف النافذة الإسلامية في المصارف التقليدية كالهدف الاجتماعي والهدف في التحول التدريجي نحو الصيرفة الإسلامية الشاملة وعدم الاكتفاء بهدف الربح فقط.
- ❖ وضع قواعد تفصيلية لتوزيع الأرباح والخسائر في المشاركات التي تتم بين النافذة الإسلامية وعملائها والتي تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية.

وسنتطرق في الفصل الثالث و الأخير من بحثنا هذا إلى تجربة الجزائر في فتحها نوافذ إسلامية ببنوكها التقليدية واخترنا بنك الخليج الجزائر كنموذج.

مقدمة عامة:

لقد حققت المصارف الإسلامية الكثير من الإنجازات في مجال العمل المصرفي خلال السنوات الماضية، فقد شهد انتشارا واسعا و كبيرا في الدول العربية و حتى الغربية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م، و أصبحت محط أنظار عالم المال و الاقتصاد في العالم.

و نظرا لاتساع و نمو حجم السوق المصرفي الإسلامي و تزايد الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية بشكل كبير و متنامي من قبل شرائح عريضة في مختلف المجتمعات، فقد اتجهت العديد من المصارف التقليدية للدخول إلى الصيرفة الإسلامية، و لكن اختلفت في مداخلها إلى العمل المصرفي الإسلامي، فمنها من أنشأ فروعا إسلامية متخصصة، و منها من حول فروعه تدريجيا إلى فروع إسلامية، و منها من كان يبيع منتجات إسلامية جنبا إلى جنب مع منتجاته التقليدية، ومنها من اختار التحول الكامل للمصرفية الإسلامية، ومنها من افتتح نوافذ إسلامية في فروعه كلها أو بعضها من أجل تقديم منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتعتبر النوافذ الإسلامية في البنوك التقليديّة ذلك الحيز أو المكان الذي يخصصه البنك في مقره الرئيسي، أو في أحد فروعه أو جميعها لتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام و ضوابط الشريعة الإسلامية بعيدا عن التعامل بالفوائد الربوية المتعارف عليها بالنوافذ و الفروع التقليدية.

وقد اتجهت الجزائر إلى ممارسة العمل المصرفي الإسلامي بعد صدور قانون النقد و القرض 10/90 الصادر بتاريخ 14أفريل1990، الذي فتح المجال أمام فتح بنوك إسلامية و المتمثلة في بنك البركة و مصرف السلام، بالإضافة إلى فتح نوافذ للتعامل الإسلامي في البنوك التقليدية بعد صدور التعديلات في قانون النقد و القرض لسنة 2001 و 2004م وغيرها من الإصلاحات المتتالية التي مست قانون النقد والقرض حتى سنة2016.

إشكالية البحث:

إن من أبرز التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية في الجزائر التحول من البنوك التقليدية الموروثة من النظام الفرنسي إلى البنوك الإسلامية التي تتوافق و الانتماء الديني للمجتمع الجزائري، و من بين أساليب

التحول نجد النوافذ الإسلامية بالمصارف التقليدية، و في إطار سعيها لتطوير النظام المصرفي و الارتقاء به سمحت الجزائر للبنوك التقليدية بفتح نوافذ إسلامية ببنوكها التقليدية.

وفق هذا السياق تمحورت إشكالية هذه الدراسة في التساؤل التالي:

- **كيف ساهم فتح النوافذ الإسلامية بالمصارف التقليدية في تطوير المصرفية الإسلامية بالجزائر؟**

و على ضوء الإشكالية الرئيسية المطروحة تم وضع الأسئلة الفرعية التالية:

1/ ماذا نقصد بالبنوك الإسلامية؟ ومن أين تستمد هذه البنوك مبادئها ومعاملاتها؟

2/ ماذا نقصد بالنوافذ الإسلامية؟ وما هي متطلبات ودوافع فتح نوافذ للمعاملات الإسلامية داخل البنوك التقليدية ؟

3/ ما هي الإجراءات التي تصاحب تأسيس نافذة للمعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية ؟

4/ هل أدى فتح نوافذ إسلامية في مؤسسات مالية تقليديّة في دول إسلامية إلى تعزيّز العمل المصرفي الإسلامي بها ؟

5/ هل يؤدي فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليديّة الجزائريّة إلى آثار إيجابية أم سلبية على الجهاز المصرفي الجزائري؟ و ما هي الآثار الاقتصاديّة الناتجة عن إنشاء هذه نوافذ إسلامية على الجهاز المصرفي الجزائري؟

الفرضيات:

قصد تسهيل الإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية، سوف نضع بعض الفرضيات التي تكون منطلق دراستنا و يمكن حصرها فيما يلي:

1/ تعتبر البنوك الإسلامية إحدى مكونات الجهاز المصرفي فهي تختلف في طبيعتها عن البنوك التقليدية، إذ تولي اهتماما بالغا بالجانب الشرعي و الاجتماعي في عملية اتخاذ القرار التمويلي.

2/ النوافذ الإسلامية هي المكان الذي يخصصه البنك التقليدي داخله لتقديم خدمات مصرفية موافقة للشريعة الإسلامية، بهدف جذب عدد أكبر من المتعاملين و تحقيق الربح.

3/ إنّ فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليديّة تعتبر كخطوة إيجابية نحو إنشاء مصرف إسلامي كامل ومستقل.

4/ إنّ لفتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليديّة الجزائريّة آثار سلبية و أخرى إيجابية على الجهاز المصرفي الجزائري.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

1/ تحول البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي يتم بعدة أساليب، والنوافذ الإسلامية أكثرها توجها في العالمين العربي و الغربي، باعتبارها أقل تكلفة و مدة زمنية، تتناسب و ظروف جميع البنوك، أضف إلى ذلك أن آثارها محدودة في حالة فشل التحول.

2/ يسمح الجمع بين النظامين التقليدي و الإسلامي توفير احتياجات العملاء، و يؤدي الإقبال المتزايد على المنتجات المصرفية الإسلامية على المدى الطويل إلى توسيع العمل المصرفي الإسلامي على حساب العمل المصرفي التقليدي.

أهداف الدراسة :

جاءت هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في الآتي:

1/ الهدف الرئيسي هو الوقوف على مدى نجاح النوافذ الإسلامية المفتوحة في البنوك التقليدية، بالإضافة إلى معرفة مدى مساهمة هذه النوافذ في تطوير العمل المصرفي في الجزائر.

2/ توضيح مفهوم النوافذ الإسلامية من الجانب النظري و ظروف نشأتها و الأسباب و الدوافع و المتطلبات إنشائها.

3/ بحث الطريقة المثلى لقيام النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية و كيفية التزامها في معاملاتها بالصيغ الإسلامية.

3/ محاولة معرفة ضوابط عمل النوافذ الإسلامية و حكم التعامل معها.

4/ الإشارة إلى تجربة ماليزيا و العراق في مجال التدرج في تطبيق الصيرفة الإسلامية عن طريق فتح نوافذ إسلامية.

5/ محاولة توضيح الآثار الاقتصادية الناتجة عن فتح نوافذ إسلامية على النظام المصرفي بصفة عامة و النظام المصرفي الجزائري بصفة خاصة.

حدود الدراسة:

من أجل الإحاطة بالإشكالية و معرفة كيفية عمل النوافذ الإسلامية ومدى إسهامها في تطوير الجهاز المصرفي الجزائري، و ذلك خلال فترة الدراسة و التي حددت من 2015(لأن البنك محل الدراسة بدأ العمل بالنوافذ الإسلامية بداية من هذا التاريخ) إلى اليوم، و هذا ببنك الخليج وكالة المدية مع الإشارة إلى تجارب

بعض الدول العربية التي كان لها السبق في فتح نوافذ إسلامية ببنوكها التقليدية و المتمثلة في التجربة العراقية و الماليزية.

منهجية الدراسة:

بغيت الإجابة على إشكالية البحث وإثبات مدى صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهجين التاليين:

1/ **المنهج الإستنباطي**: وأدلته الوصف والتوصيف فيما يخص الجانب النظري، باعتباره ملائما لتقرير الحقائق وفهم مكونات الموضوع.

2/ منهج الإستقرائي: من خلال حالة الجزائر و المتمثلة ببنك الخليج الجزائر وكالة المدية، مع الإشارة إلى تجارب بعض البنوك العربية المتمثلة في كل من بنك بوميبترا التجاري في ماليزيا والمصارف الحكومية العراقية.

أسباب اختيار الموضوع:

من بين أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع ترجع إلى:

1/ الاهتمام بالجانب الديني ومحاولة إسقاطه على الحياة من أجل التأكد من حقيقة المعاملات المصرفية الإسلامية بالنوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية ومدى مطابقتها للشريعة الإسلامية .

2/ ارتباط البحث بمجال التخصص، وتوفر المراجع اللازمة للإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه، كما أنه يتيح استخدام وتوظيف الحصيلة العلمية لسنوات الدراسة الجامعية، والرغبة في معرفة آلية عمل هذه النوافذ الإسلامية من الجانب الفقهي.

3/ موضوع جديد وحديث وغير معروف من طرف العديد من الشرائح.

4/ إثراء رصيدي المعرفي والإلمام بموضوع النوافذ الإسلامية .

الدراسات السابقة:

1/ **دراسة فهد الشريف:(الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي)، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى، 30/5-2/6/2005**:

يختص موضوع هذا البحث بدراسة ظاهرة إتجاه العديد من المصارف الربوية لإنشاء فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وأسباب اختلاف طبيعة عمل كل من المصارف الربوية والفروع الإسلامية التابعة لها، فإن هذا البحث يهدف إلى التعرف على حقيقة الفروع الإسلامية وأسباب نشأتها والخصائص

التي تميزها عن الفروع الأخرى التقليدية وطبيعة عمل تلك الفروع والعلاقة بينها وبين المصارف الربوية المنشئة لها، كما يهدف هذا البحث إلى بيان موقف المهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي من الفروع الإسلامية وحكم التعامل معها، وما لإنشاء تلك الفروع من آثار اقتصادية على النظام المصرفي التقليدي بشكل عام والعمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص.

ويختم هذا البحث بذكر أهم ما أمكن التوصل إليه من نتائج وما أمكن استخلاصه من توصيات.

2/ دراسة سعيد بن سعد المرطان:(تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية) المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة، تنظيم جامعة أم القرى ، 30/5-2/6/2005: تعتبر تجربة ممارسة المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال نوافذ أو فروع إسلامية ، تجربة ناجحة نظرا لما ترتب عليها من نتائج ايجابية ملموسة تمثلت فى نمو العمل المصرفي الإسلامي بمعدل سنوي يقدره الباحثون بـ 15% سنويا، وفي التزايد المستمر لعدد المصارف الممارسة لهذا العمل وانتشارها في كل أنحاء العالم، ومع التزايد المستمر أيضا في حجم الأموال التي تقوم بإدارتها.

وبرغم تعدد المداخل التي تبنتها المصارف التقليدية في ولوجها ميدان الصيرفة الإسلامية فإن التجربة المميزة للبنك الأهلي التجاري السعودي في تبنيه مدخل التحول التدريجي لتطوير وتنمية العمل المصرفي الإسلامي فيه تعتبر خير مثال على نجاح العمل المصرفي الإسلامي من خلال بنك تقليدي. وهي تجربة تختلف في الواقع في كثير من جوانبها عن فلسفة عمل الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية الأخرى. فهي استهدفت في المقام الأول خدمة قطاع الأفراد، دون الاقتصار على قطاع الشركات الذي كان في الغالب محل اهتمام البنوك التقليدية الأخرى. كما أنها تجربة لم تكن تستهدف في الأساس مجرد تعبئة مزيد من الودائع أو الإستثمارات من خلال إختراق شريحة أخرى من شرائح العملاء في السوق، وإنما كان الهدف هو السعي الحريص والمدروس نحو التوسع في العمل المصرفي الإسلامي وتطويره بغير سقوف أو حدود. ولا شك أن نجاح هذه التجربة، يجعلها محط أنظار وإنتباه المصرفيين والمتخصصين لمتابعة إنجازاتها والنظر إليها كحالة مصرفية تستوجب الاستيعاب والدراسة. ومن ثم فقد تم إيلاء هذه التجربة اهتماما خاصا في هذا البحث.

ومن ثم وبرغم من اعتراضات البعض ، فإن الباحث في الواقع لا يرى غبارا على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال بنوك تقليدية طالما كان الانضباط الشرعي هو عنوان هذه الممارسة. فالممارسة المنضبطة للعمل المصرفي الإسلامي ، بغض النظر عن الشكل الذي تأخذه هذه الممارسة، ستكون هي الضمان لسلامة العمل وإستمراريته.

3/ **دراسة مصطفى إبراهيم محمد مصطفى:(تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية:دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية) مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي جامعة مصر الدولية 2006**: تناولت هذه الدراسة نشأة وتطور ظاهرة تحول المصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي في السعودية، حيث قام الباحث باستعراض تجارب المصارف التقليدية السعودية التي خاضت هذه التجربة وذلك من خلال تصميم استبيان وتوزيعه على خمسة مصارف سعودية ممن قطعوا شوطاً طويلاً في طريق التحول نحو المصرفية الإسلامية، بحيث تناول الاستبيان أحد عشر موضوعاً رئيسياً حول ظاهرة التحول منها (مداخل التحول التي اعتمدتها المصارف التقليدية، دور هيئة الرقابة الشرعية ونطاق عملها، دوافع وحوافز التحول إلى المصرفية الإسلامية، مشكلات وعقبات في طريق التحول،...) وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها أن الجانب الكبر من عملاء المصارف يرغبون في التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي وهذا ما دفع المصارف التقليدية بالتحرك نحو العمل المصرفي الإسلامي لتغطية هذا الطلب، كما توصل الباحث إلى أن هناك اختلافات في دوافع المصارف التقليدية لمتحول نحو العمل المصرفي الإسلامي، بين دوافع عقيدية ودوافع تسويقية، وأخيرا توصل الباحث إلى أن عملية التحول تنعكس آثارها على أطراف عديدة داخل المصرف وخارجه وعلى المجتمع.

4/ دراسة (لطف محمد السرحي2010) الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح": تناولت هذه الدراسة ماهية الفروع و النوافذ الإسلامية من حيث نشأتها وتطورها وأهم أهدافها ومن ثم قام الباحث بعرض الضوابط الأساسية اللازمة لتأسيس الفروع و النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية حيث بين الباحث وجود عدة ضوابط أهمها الضوابط شرعية والضوابط المالية والضوابط المحاسبية والإدارية وغيرها من الضوابط.

وقد توصل الباحث إلى أن أهم المعوقات والتحديات التي تواجه تأسيس الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية هي معوقات إدارية ومعوقات ذات صلة بالموارد البشرية ومعوقات ذات صلة بالنظم والسياسات، من أجل ذلك أوصى الباحث لضمان نجاح الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية ضرورة تطبيق المبادئ الرئيسية التالية: التخطيط العلمي والالتزام الشرعي والإعداد المناسب للكوادر البشرية بالإضافة إلى ضرورة تطوير النظم والسياسات الملائمة.

6/ **دراسة يزن خلف سالم العطيات، بعنوان: "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية– دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن." رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعموم المالية والمصرفية، الأردن 2007**: هدف الباحث في هذه الدراسة إلى بيان مدى إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن نحو العمل المصرفي الإسلامي، وذلك من خلال توضيح العوامل المؤثرة على إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن.

وقام الباحث بتصميم استبانة وتوزيعها على جميع الإدارات العامة التابعة للمصارف التقليدية في الأردن، وبعد الدراسة والتحميل توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

إن الواقع العملي أثبت نجاح تجربة جميع المصارف التقليدية التي تحولت كلياً للعمل وفقاً لَحكام الشريعة الإسلامية، كما أن نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية كان له الأثر الأكبر في دفع المصارف التقليدية في الأردن للعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، كما توصل الباحث أيضاً إلى أن وجود سوق مالي يقدم الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية يؤثر بشكل ملحوظ في إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن للعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. لذلك أوصى الباحث بضرورة قيام المصارف الإسلامية في الأردن باستحداث أدوات مالية متطورة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف إيجاد سوق مالي إسلامي يغطي متطلبات السوق المصرفي الإسلامي، كما أوصى بضرورة قيام المصرف المركزي الأردني بإجراء دراسة عملية تكون نواة لتشريع قانون يوضح وينظم ويضبط عملية تحول المصارف التقليدية في الأردن للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهتني في انجاز هذا البحث،

1/ عدم إلمامي بموضوع النوافذ الإسلامية و حداثته بنسبتي لي،

2/ وكذلك صعوبة الحصول على المراجع اللازمة لإنجاز البحث لقلة الدراسات حول هذا الموضوع.

هيكل البحث:

لانجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث فصول تسبقهم مقدمة عامة وتعقبهم الخاتمة، تضمنت ملخصا عاما واختبار الفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، ثم عرضنا النتائج التي توصلنا إليها في الأخير قدمنا بعض التوصيات التي رأينا بأنها ضرورية بناءا على النتائج التي توصلنا إليها.

في الفصل الأول: مدخل للبنوك الإسلامية قسمناه إلى المبحث الأول ماهية البنوك الإسلامية وضوابط عملها تعريفها، والمبحث الثاني أثر الأزمة المالية العالمية الحالية(2008)على أداء البنوك الإسلامية، والمبحث الثالث: دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى مدخل للنّوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية قسمناه للمباحث التالية: المبحث الأول الإطار النظري للنوافذ الإسلامية، المبحث الثاني: الضوابط الشرعية للنوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية ، تناولنا فيه الضوابط الشرعية و حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية وآراء الاقتصاديين و الشرعيين حول النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية و طبيعة العلاقة بين النافذة و البنك التابعة له،المبحث الثالث تجربة بعض الدول فتح نوافذ إسلامية ببنوكها التقليدية.

الفصل الثالث تطرقنا فيه إلى مساهمة النوافذ الإسلامية في تطوير النظام المصرفي في الجزائر (حالة بنك الخليج وكالة المدية) قسمناه إلى المباحث التالية: المبحث الأول:واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر تحدثنا فيه عن كل من بنك البركة و بنك السلام الإسلاميين، المبحث الثاني:النوافذ الإسلامية في بنك الخليج حالة وكالة المدية تعرفنا فيه على كل من بنك الخليج الجزائر و وكالة بنك الخليج بالمدية و أهم الخدمات المصرفية المقدمة بالبنك، في المبحث الثالث: آراء بعض الخبراء حول النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية و آثار *هذه النوافذ الإيجابية و السلبية على الجهاز المصرفي الجزائري.و خاتمة عامة أجبنا فيها عن التساؤل الرئيسي الذي طرحناه في المقدمة.*

ملخص البحث:

يختص موضوع هذا البحث بدراسة قضية هامة و هي إشراك المصارف التقليدية الجزائرية في مزاولة العمل المصرفي الإسلامي كخطوة أولية لتحولها إلى مصارف إسلامية مستقلة لترشيد الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر و تذليل عقباتها.

و في هذا الصدد جاء هذا البحث ليسلط الضوء على أحد أهم الآليات التي يمكن أن تساهم في تطوير و ترشيد الصيرفة الإسلامية في الجزائر، و هي نوافذ التمويل الإسلامية بالبنوك التقليدية الجزائرية، فنظرا لاختلاف طبيعة عمل كل من المصارف التقليدية و الفروع أو النوافذ الإسلامية التابعة لها، فإن هذا البحث يهدف إلى التعرف على حقيقة النوافذ الإسلامية و أسباب نشأتها و الخصائص التي تميزها عن باقي الفروع و النوافذ التقليدية بالبنك التقليدي، و التعرف على أهم الضوابط التي تحكم هذه النوافذ، وكذا حكم التعامل معها، و التعرف على العقبات التي تقف أمام إنشاء هذه النوافذ بالبنوك التقليدية، و علاقتها بالبنوك المنشئة لها، و ما لتلك النوافذ من آثار اقتصادية على النظام المصرفي الجزائري بصفة خاصة.

الكلمات المفتاحية:

النوافذ الإسلامية ، البنوك الإسلامية ، النظام المصرفي الجزائري.

خاتمة عامة:

لقد قطعت البنوك الإسلامية منذ ظهورها شوطا كبيرا من الزمن، استطاعت من خلاله تحقيق الكثير من الانجازات الاقتصادية و الاجتماعية المتميزة للبلدان الإسلامية التي تعمل داخلها، كما كان لها مردود ظاهر في تحقيق التنمية الاقتصادية و تكييف مفهوم التمويل وفق لأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية، و استطاعت أن تخلق لنفسها مكانة في سوق الأعمال المصرفية، و صارت منافسا يحسب له حساب لدى البنوك التقليدية بسبب مختلف الآليات التي جاءت بها في إطار تمويل الاستثمارات تعتبر بديلا شرعيا لتلك المستخدمة في البنوك التقليدية، و لقد تمكنت عن طريق هذا الأسلوب التمويلي المتميز أن تبرز دورا أكثر فعالية للمال، و اتجه اهتمام البنوك الإسلامية إلى ربط التمويل بجدية المشروعات الممولة و ضرورتها للمجتمع مما جعل من هذه الآليات نقلة في مجال التنمية باعتبارها أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية و الاقتصادية و دفع عجلة التنمية.

و كنتيجة للمنافسة القوية بين البنوك الإسلامية و نظيرتها التقليدية، أقدمت البنوك التقليدية على تقديم خدمات مصرفية موافقة للشريعة الإسلامية من خلال تخصيصها لحيز في البنك الرئيسي أو أحد فروعه لتقديم تلك الخدمات. حيث تتناول دراستنا هذه النوافذ الإسلامية كمدخل من مداخل التحول إلى الصيرفة الإسلامية، تطرقنا فيها إلى دراسة مفهوم النوافذ الإسلامية وهي وحدات تابعة لبنوك أو فروع تقليدية تمارس الصيرفة الإسلامية تحت رقابة هيئات شرعية مختصة وفي ظل القوانين النافذة، و كل من خصائصها و أهدافها.

كما تحدثنا عن الأسباب و الدوافع التي دعت العديد من البنوك التقليدية لإنشاء هذه النوافذ الإسلامية المتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وأدرجنا أيضا المتطلبات التي يجب استيفائها لفتح هذه النافذة، ومجموعة المعوقات والمشكلات المختلفة التي تواجه البنك إلى أن يتم فتح هذه النوافذ، ووقفنا على حكم فتح تلك النوافذ بالبنوك التقليدية وحكم التعامل معها في حالتي وجود أو عدم وجود مصارف إسلامية بالدولة المعنية، وكذا الضوابط الواجب الالتزام بها في حالة قرر بنك تقليدي تبني فكرة فتح نوافذ إسلامية بأحد فروعه أو كلها.

و أدرجنا في دراستنا هذه مجموعة من آراء المهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي حول تجربة فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية بين مؤيدين ومعارضين لها ولكل جانب منهما أسبابه في التأييد أو المعارضة. و

وقفنا على العلاقة التي تربط البنوك التقليدية بالنوافذ الإسلامية التابعة لها، و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية و على النظام المصرفي وكذا الآثار السلبية الناتجة عنها.

و يقتصر تقديم الخدمات المالية الإسلامية بالجزائر على بنكين إسلاميين فقط هما بنك البركة الجزائري و مصرف السلام، و دخلت تجربة النوافذ الإسلامية الجزائر من خلال تبني بعض البنوك التقليدية الجزائرية لهذه الفكرة، و المتمثلة في كل من تراست بنك و بنك البدر ومن بين هذه البنوك أيضا بنك الخليج الجزائر الّذي أقدم على على تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بفروعه المنتشرة بالتراب الوطني، ومن وكالاتها التي أقدمت على فتح نافذة إسلامية وكالة المدية و التي أقدمت على تقديم مجموعة من الخدمات و المعاملات المالية الإسلامية بالوكالة جنبا إلى جنب مع المعاملات التقليدية، و من أهم المعاملات التي أقدمت الوكالة على تقديمها لعملائها هي كل من المرابحة و السلم و الإيجار المالي في مجال المنقولات لسهولة التعامل بها، وقدر حجم الخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة بالوكالة بنسبة تقارب 100% ودائع تشاركية، حيث أسهام هذه النافذة على تطوير و رفع حجم المعاملات بالوكالة.

لقد ساهمت النوافذ الإسلامية في تطوير النظام المصرفي الجزائري نتيجة للإقبال الكبير للجمهور على هذه النوافذ و الطلب المتزايد من قبلهم حتى تشمل هذه المعاملات و الخدمات الموافقة للشريعة الإسلامية قطاع العقارات إضافة إلى تمويل المنقولات المتاح حاليا بالوكالة، كما إشارة في دراستنا هذه إلى تجارب بعض الدول العربية التي قامت بفتح نوافذ إسلامية في بنوكها التقليدية، مثل البنوك الحكومية العراقية و كذا التجربة الماليزية في هذا المجال و الأثر الإيجابي الذي أحدثته هذه النوافذ على الجهاز المصرفي في هذه الدول، و كيف كانت كخطوة تمهيدية في طريق التحول من المصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلامية و تطويرها.

في نهاية دراستنا لهذا البحث يمكننا تأكيد أو تفنيد الفرضيات السابقة المقترحة، وتوصلنا إلى النتائج التالية:

أولا: التأكد من صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: صحيحة: وكانت تعتبر البنوك الإسلامية إحدى مكونات الجهاز المصرفي فهي تختلف في طبيعتها عن البنوك التقليدية، إذ تولي اهتماما بالغا بالجانب الشرعي و الاجتماعي في عملية اتخاذ القرار التمويلي.

الفرضية الثانية:(صحيحة نسبيا) النوافذ الإسلامية هي المكان الذي يخصصه البنك التقليدي داخله أو داخل أو بأحد فروعه أو كلها لتقديم خدمات مصرفية موافقة للشريعة الإسلامية، بهدف جذب عدد أكبر من المتعاملين و تحقيق الربح.

الفرضية الثالثة: (خاطئة) إن فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليديّة تعتبر كخطوة إيجابية نحو إنشاء مصرف إسلامي كامل ومستقل.والأصح أن نقول: إن فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليديّة تعتبر كخطوة إيجابية نحو إنشاء مصرف إسلامي كامل ومستقل في حالة وجود الإرادة السياسية للتحول من طرف الدولة.

الفرضية الرابعة: صحيحة.

ثانيا: النتائج المتوصل إليها:

لقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من خلال دراسة موضوع "دور النوافذ الإسلامية في تطوير الصرفية الإسلامية في الجزائر – دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وكالة المدية " – نعرضها فيم يلي:

1/ البنوك الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية تستمد مبادئها و قواعد عملها من الشريعة الإسلامية وتسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة و العدالة الاجتماعية في المجتمع.

2/ حداثة تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر نتيجة تأخر عملية تحريّر القطاع المالي والمصرفي.

3/ يمكن تنظيم عمل البنوك الإسلامية في ظل البيئة القانونية السائدة، عن طريق ما يسمى بالازدواجية القانونية وذلك بسن قانون مصرفي منفصل عن القوانين الحالية يراعي خصوصية العمل المصرفي الإسلامي، ويسمح بإقامة نظام مصرفي موازي للنظام التقليدي القائم. شريطة أن يقترن ذلك بالتعديل أو الإضافة على القوانين القائمة لتتماشى مع أنشطة المصارف الإسلامية.

4/ أظهرت التجربة نجاحاً طيباً في تحقيق أهدافها من حيث نمو عدد المصارف التقليدية التي أقدمت على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي على المستويّين الإقليمي والدولي.

5/ تتمثل النوافذ الإسلامية في قيام البنك الربوي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع الربوي لتقديم خدمات إسلامية إلى جانب ما يقدمه من خدمات تقليدية. والتزامها الكامل بمبادئ الشريعة الإسلامية في كل الأنشطة والمعاملات الإدارية والمنتجات المقدمة.

6/ أدى فتح نوافذ إسلامية في مؤسسات مالية تقليديّة في دول إسلامية إلى تعزيّز العمل المصرفي الإسلامي من خلال إرتفاع عدد النوافذ الإسلامية و تحول بعض من هذه النوافذ إلى بنوك إسلامية مستقلة.

7/ ساهمت النوافذ الإسلامية في تطوير العمل المصرفي الجزائري من خلال الخدمات المقدمة من طرف هذه النوافذ و المتمثلة في المرابحة و السلم و كذا الإيجار المالي.

ثالثا: التوصيات: هناك العديد من المقترحات ينبغي أخذها بعين الاعتبار نذكر منها:

1/ ضرورة الإسراع بمراجعة الإطار القانوني و التشريعي الحالي، بشكل يسمح للاقتصاد الجزائري بالاستفادة القصوى من الإمكانات المادية الهائلة المعطلة بسبب القناعات الدينية لشرائح واسعة من المجتمع.

2/ ضرورة إعادة صياغة بعض مواد قانون النقد والقرض الحالي، من أجل السماح للبنوك الإسلامية بالعمل بكل حرية وشفافية، كون القانون الحالي لا ينص صراحة على العمليات المالية الإسلامية، وكذا تعديلها بما يسمح بانتشار المصرفية الإسلامية و إمكانية تحول المؤسسات المالية و المصرفية التقليدية بالجزائر لها.

3/ إبراز وإظهار أكثر الصيغ و العقود الإسلامية تحقيقا للأرباح مقارنة بتلك التي تتعامل بها المصارف التقليدية، مع العمل على تطويرها و تحديثها بما يلاءم حاجة السوق المصرفي الجزائري.

4/ الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في تطبيقها التدريجي للصيرفة الإسلامية في مجال فتح نوافذ إسلامية و ملاءمتها مع ما يناسب المجتمع الجزائري.

5/ تسهيل فتح نوافذ إسلامية لدى البنوك التقليدية العمومية والخاصة في الجزائر.

6/ في حالة السماح للبنوك التقليدية الجزائرية بفتح نوافذ إسلامية فلا بد من التأكيد على الاستقلال التام للنوافذ الإسلامية عن المصرف الرئيسي، إداريا ومحاسبيا وماليا ولاسيما في مصادر الأموال واستخدامها، كما يجب التأكيد على ضرورة وجود هيئة رقابة شرعية دائمة ومستمرة وليس لمجرد الإفتاء عند الطلب.

7/ تفعيل دور الجامعة في مجال الاقتصاد الإسلامي من خلال فتح تخصصات وأقسام خاصة بذلك، والعمل على تنمية الوعي بأهمية الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية لدى الجمهور من خلال مختلف وسائل الإعلام وعقد ملتقيات وندوات وطنية ودولية لتحقيق ذلك.

آفاق الدراسة:

في ختام هذا البحث يتبين لنا أن للموضوع جوانب مكملة لازالت في حاجة إلى المزيد من الدراسة و البحث خاصة وأنّ بحثي هذا اقتصر على الجانب النظري للموضوع فقط، إذ يمكن أن تكون مواضيع قابلة للمعالجة في أبحاث مستقبلية و هي:

1/ دراسة مقارنة بين بنك تقليدي و بنك تقليدي يتعامل بالنوافذ الإسلامية.

2/ تطوير آليات عمل البنك المركزي مع البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية التي تفتح نوافذ إسلامية.

3/ إمكانية تحويل البنوك التقليدية التي فتحت نوافذ إسلامية بها إلى بنوك إسلامية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	مقارنة بين مختلف أنواع الودائع بالمصارف الإسلامية	23
(2- 1)	عدد البنوك التقليدية و الإسلامية في ماليزيا	67
(2- 2)	عدد فروع البنوك و النوافذ الإسلامية	67
(2- 3)	نسبة الودائع في البنوك الإسلامية و التقليدية	67
(2- 4)	أهم إنجازات بنك البركة خلال عام 2009	74
(2- 5)	نسب توزيع الأرباح بين المودعين المستثمرين و مصرف السلام	76

فهرس المحتويات:

الموضوع:	الصفحة
الإهداء	
شكر و تقدير	
الملخص	
فهرس المحتويات	I.
فهرس الجداول	II.
فهرس الأشكال	III.
مقدمة عامة	أ–ح
الفصل الأول: مدخل للبنوك الإسلامية.	37–01
تمهيد.	01
المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية و ضوابط عملها.	24 –02
المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية.	07–02
المطلب الثاني: أنواع البنوك الإسلامية، أهدافها وضوابط عملها.	14 –07
المطلب الثالث: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية.	20 –15
المطلب الرابع: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية.	24 –20
المبحث الثاني: دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية.	26 –24
المطلب الأول: مفهوم التنمية	25 –24
المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية في المنظور الوضعي.	26 –25
المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية من منظور الإسلام.	28 –26
المبحث الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية(2008)على أداء البنوك الإسلامية.	–28
المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية العالمية (2008).	32 –29
المطلب الثاني: آثار الأزمة المالية العالمية على النظام المصرفي الإسلامي	33 –32
المطلب الثالث: البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمة المالية العالمية (2008).	35 –34
خلاصة الفصل الأول.	37 –36
الفصل الثاني: مدخل للنوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية.	–39

تمهيد.	39
المبحث الأول: الإطار النظري للنوافذ الإسلامية.	40– 54
المطلب الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية.	40– 45
المطلب الثاني: أهداف النوافذ الإسلامية والأنشطة التي تقوم بها في البنوك التقليدي.	45– 47
المطلب الثالث: متطلبات وعقبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.	47– 54
المبحث الثاني: الضوابط الشرعية للنوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية.	54–
المطلب الأول: الضوابط الشرعية للنوافذ الإسلامية.	54– 56
المطلب الثاني: آراء الاقتصاديين والشرعيين حول النوافذ الإسلامية.	56– 59
المطلب الثالث: حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية.	59– 60
المطلب الرابع: طبيعة العلاقة بين البنوك الربوية والنوافذ الإسلامية التابعة لها وآثار هذه النوافذ	60– 63
المبحث الثالث: تجربة بعض الدول فتح نوافذ إسلامية ببنوكها التقليدية.	63–
المطلب الأول: التجربة البنوك العراقية الحكومية في فتح نوافذ إسلامية.	63– 65
المطلب الثاني: التجربة الماليزية في فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية.	65– 71
المطلب الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.	71– 77
خلاصة الفصل الثاني.	78– 79
الفصل الثالث: دراسة إستشرافية حول النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية في الجزائر (حالة بنك الخليج وكالة المدية).	79–
تمهيد.	81
المبحث الأول: النوافذ الإسلامية في بنك الخليج حالة وكالة المدية.	81– 96
المطلب الأول: لمحة عن بنك الخليج الجزائر (AGB)	81– 88
المطلب الثاني: الخدمات التي يقدمها بنك الخليج الجزائر.	88– 91
المطلب الثالث: النافذة الإسلامية ببنك الخليج وكالة المدية.	91– 96
المبحث الثاني: آراء بعض الخبراء حول النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية وآثارها.	97–
المطلب الأول: آراء بعض الخبراء حول النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية.	97– 100
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية الناتجة عن فتح نوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية	100–103

خلاصة الفصل الثالث.	**104**
خاتمة عامة.	**110 –105**
قائمة المراجع.	**120–111**
الملاحق.	

شكر وتقدير:

ربي أوعزني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي بإتمام هذه المذكرة، و على ما مننت به علي من توفيق و سداد، و على ما منحتني إياه من صبر و قوة على تخطي الصعاب و تذليل العقبات.

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر و خالص التقدير و العرفان إلى كل من قدم لي يد المساعدة في إنجاز هذه المذكرة المتواضعة، و أخص بالذكر:

الأستاذ المشرف: يحياوي إلياس

و أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة و عمال إدارة مدرسة الشهيد سعيدي يحي على دعمهم الكبير لي حتى إتمام هذه المذكرة.

مباركة

إهداء:

الحمد لله فالق الأنوار، و جاعل الليل و النهار، ثم الصلاة و السلام على سيدنا محمد النبي المختار.

إلى الّذين صدق فيهما قول العزيز:" و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

أهديك وردا و عطرا و أنت حدائق الروح و شذى النفس أهديك الحب و أنت الحب كله و أغلى ما أملك و أغلى من الهدايا و أكبر من الكلام أمي الحبيبة. التي أفنت نفسها كي تهبنا الحياة ربتنا و علمتنا إلى أن وصلنا إلى ما نحن عليه جازها الله عنا كل الخير إن شاء الله.

إلى روح أبي الغالي العزيز رحمه الله و أسكنه فسيح جنانه إن شاء الله.

إلى رفيق الدرب وشريك حياتي والروح التي سكنت روحي إلى زوجي وسندي وحبيبي محمد

إلى أخي الغالي الطاهر حفظه الله ووفقه إلى ما يحبه و يرضاه.

إلى أختاي سعاد و ابنها الجميل إدريس، وأختي حبيبة وفقها الله في دراستها إن شاء الله.

إلى كل الأهلي و الأحباب.

زواوشة مباركة

مقدمة عامة

خاتمـــة عامـة

الفصل الأول: مدخل للبنوك الإسلامية

الفصل الثاني: مدخل للنوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية.

الفصل الثالث: مساهمة النوافذ الإسلامية في تطوير النظام المصرفي في الجزائر حالة بنك الخليج وكالة المدية.

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

قائمة المراجع

الملاحق

بسم الله

الرّحمن الرّحيم

تمّ بحمد الله

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	**أهداف البنوك الإسلامية**	12
(1-2)	**نموذج هيكلي لبنك بوميبترا التجاري الماليزي.**	68
(2 -2)	**الهيكل الإداري لنافذة المعاملات الإسلامية في بنك بوميبترا الماليزي**	69
(1 -3)	**الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر**	86
(2 -3)	**الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر– وكالة المدية–**	88
(3 -3)	**خطوات المرابحة بالنافذة الإسلامية ببنك الخليج وكالة المدية**	94
(4 -3)	**خطوات السلم بالنافذة الإسلامية لوكالة بنك الخليج بالمدية**	95

قائمة المراجع:

أولا: مراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1/ خالد عبد المنعم،"**ملخصات موسوعة الاقتصاد الإسلامي**"،المعهد العالمي للفكر الإسلامي،مركز الدراسات المعرفية.

2/ خالد مصطفى قاسم،"**إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

3/ سعيد سعد المرطان،"**مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**"،مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع،ط2 ،لبنان،2004.

4/ عبد الحليم عمار غربي،"**البنك الإسلامي النموذجي بين التنظير والتطبيق**"،مجموعة أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة،سوريا،ط1، 2014.

5/ عبد الرحمن يسري أحمد، "**التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام**"، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع،1981.

6/ عدنان خالد التركمان،"**السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام**"،مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت، 1988.

7/ علاء الدين زعتري،"**المصارف الإسلامية و ماذا يجب أن يعرف عنها**"،دار غار حراء، دمشق،ط1، 2006.

8/ عوف محمود الكفراوي،"**البنوك الإسلامية:النقود والبنوك في النظام الإسلامي**"،مركز الإسكندرية للكتاب، مصر،1998.

9/ غسان محمود إبراهيم،منذر قحف،"**الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم؟**"، دار الفكر، دمشق، ط 1،*2002*.

10/ محسن أحمد الخضيري، **"البنوك الإسلامية"** ،ايتراك للنشر والتوزيع ،مصر، ط 3، 1999.

11/ محمد بوجلال،**''البنوك الإسلامية :مفهومها ، نشأتها ، وتطور نشاطها''** ، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر ،1990.

12/ محمد شفيق،"**البحث العلمي (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**")، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،،1998.

13/ محمد عبد االله شاهين،"**اقتصاديات البنوك الإسلامية وآثارها في التنمية**"،دار الجامعة الجديدة، مصر 2014.

14/ محمد عمر شابرا،"**نحو نظام نقدي عادل**"،دار البشر للنشر والتوزيع ،عمان الأردن ،1990.

15/ محمد محمود العجلوني، "**البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها و تطبيقاتها المصرفية**"،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط1،عمان، الأردن،2008 .

16/ محمد نور علي عبد االله،"**تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية بين النظرية وتطبيق**"،عمان ،الاردن،1998.

17/ محمود حسن الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل محمد سمحان، **"النقود و المصارف"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،ط ،1الأردن، 2010.

18/ مكرم محمد صلاح الدين مبيض، "**الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك**"،دار إحياء للنشر والتوزيع الرقمي، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية،ط1، 2014.

19/ فليح حسن خلف، **"البنوك الإسلامية"**،عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع،ط 1، 2006.

20/ قادري محمد الطاهر،جعيد البشير،كاكي عبد الكريم،**"المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول"**،مكتبة حسن العصرية، لبنان، ط 1، 2014.

II. المذكرات:

1/ إيمان محمود عبد اللطيف،"**الأزمات المالية العالمية: الأسباب والآثار والمعالجات**"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،قسم الاقتصاد العام، جامعة سانت كليمنتس العالمية،العراق،2011.

2/ رقية بوحضير ،"**إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة**"،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير،جامعة متنوري قسنطينة،2012/2011.

3/ زليخة بلحناشي،"**التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي**"،أطروحة دكتوراه دولة،فرع اقتصاد كمي،جامعة منتوري قسنطينة،2007.

4/ سليمان ناصر،" **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

5/ شوقي بورقبة ،"**الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية.دراسة تطبيقية مقارنة**"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس،سطيف،2011/2010.

6/ مريم سعد رستم،"**تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية**"،أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب ،سوريا،2014.

7/ يزن خلف سالم العطيات،"**تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية دراسة لمدى إمكانية التطبيق في الأردن**"،أطروحة دكتوراه،تخصص المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،2007.

8/ أحمد عبد العفو مصطفى العليات،"**الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية**"،رسالة ماجستير في الفقه و التشريع، كلية الدراسات العليا،جامعة النجاح الوطنية،فلسطين،2006.

9/ أمارة محمد يحي عاصي، "**تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار**"، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة،فلسطين.

10/ أمال لعمش،"**دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية)**" ،رسالة ماجستير في العلوم التجارية،فرع دراسات مالية ومحاسبية معمقة،جامعة فرحات عباس سطيف،2012/2011.

11/ حمزة شاكر،"**إدارة السيولة في المصارف الإسلامية– دراسة تطبيقية**"، مذكرة ماجستير في علوم التجارية، فرع دراسات مالية و محاسبة معمقة جامعة فرحات عباس، سطيف،2013/2012.

12/ حمزة شودار،"**علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية**"،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،فرع اقتصاديات مالية،جامعة فرحات عباس سطيف، 2007/2006.

13/ سعود محمد عبد الله الربعية، "**تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي و مقتضياته**"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية،1989.

14/ عبد الحميد عبد الحي،"**إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية)دراسة مقارنة**")،رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب،2010.

15/ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى،"**تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية**"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة،جامعة مصر،2006.

16/ ميلود بن مسعودة، "**معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، .2008/2007.

17/ لنا محمد إبراهيم الخماش،"**البنوك الإسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة**"،رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية كلية الدراسات العليا،جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،2007.

18/ انتصار صحراوي ، "**مساهمة البنك الخاصة في تمويل الاقتصاد الوطني دراسة حالة بنك الخليج الجزائري وبنك البركة الجزائري**"، مذكرة لنيل درجة ماستر أكاديمي،تخصص بنوك، جامعة حمّة لخضر بالوادي.

19/ جهاد صيفي، "**تطوير الخدمات المصرفية كمدخل لدعم القدرة التنافسية في البنوك دراسة حالة بنك الخليج الجزائر – وكالة بسكرة–**"،مذكرة ماستر تخصص نقود و مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014.

20/ سميرة نوي ،"**تأثير الأزمة المالية على السياسة العامة)دراسة حالة الجزائر**")،مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية،جامعة محمد خيضر بسكرة،2013/2012.

21/ عبد القادر حمديني ، بن شهرة أحلام، "**صيغ التمويل وإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية)دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة البليدة)**"،مذكرة ماستر في العلوم التجارية،تخصص مالية، جامعة يحي فارس، المدية،2015/2014.

III. المجلات:

1/ أحمد خلف حسين الدخيل، "**النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية**" ، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19،العدد2 ، 2013.

2/ بوعلام جبار،"**هناك بنوك تقدم بعض الخدمات لكننا لم نعطها صبغة إسلامية**"، مجلة معرض الصحافة، منتدى رؤساء المؤسسات،الجزائر، الثلاثاء. 2016/01/19.

2/ سليمان ناصر،"**البنوك التي تقدم خدمات إسلامية هدفها تجاري ولا تملك هيئة رقابة شرعية**"، مجلة معرض الصحافة، منتدى رؤساء المؤسسات،الجزائر، الثلاثاء 2016/01/19.

3/ صالح صالحي، نوال بن عمارة،"**الصيغ التمويلية و معالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة**"، مجلة الباحث، العدد 2،2013.

4/ صالح مفتاح، معارفي فريدة،"**الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية)دور اللجنة الإستشارية الشرعية في بنك بوميترا التجاري)**، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة،العدد35/34،مارس2014.

5/ صالح مفتاح، معارفي فريدة، "**نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية:الدوافع والمتطلبات**

تجربة بنك بوميبترا التجاري نموذجا"،المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد4، العدد3 ، مارس 2014.

6/ عبد الرزاق بلعباس،"**صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر القرن الماضي**"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،جدة،المجلد19 ،العدد2، 2013.

7/ عبد الحليم عمار غربي "**الموارد البشرية في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق**"، مجلة الباحث،العدد6 ، 2008.

8/ عبد االله بن عبد العزيز المعجل،"**لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض ، العدد ،35ربيع الآخر 1436هـ.

9/ محمد بوجلال،"**مقاربة إسلامية للأزمة المالية الراهنة**"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد6.

10/ موسى رحماني، بن إبراهيم الغالي،"**البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية في مواجهة الأزمة المالية الحديثة**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد8، ديسمبر2010.

11/ فارس مسدور،"**البنك المركزي يرفض تبني المصرفية الإسلامية ويحاربها**"، مجلة معرض الصحافة، منتدى رؤساء المؤسسات،الجزائر، الثلاثاء.

12/ كمال أبو سنة:"**نشجع المواطنين على التعامل مع البنوك التي تقدم معاملات إسلامية**"، مجلة معرض الصحافة، منتدى رؤساء المؤسسات،الجزائر، الثلاثاء 2016/01/19.

IV. المؤتمرات و الملتقيات:

1/ إبراهيم مزيود، قنوش مولود، "**تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية و عوامل نجاحها**"،مداخلة في الملتقى العلمي الوطني الخامس، دور البنوك الإسلامية في تعبئة الادخار المالية في ظل الأزمة المالية بالتركيز على الجزائر واقع و آفاق،2016/12/01.

2/ جميل أحمد،حجار مرهون إيمان،"**البنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية**"،الملتقى العلمي الخامس حول دور البنوك الإسلامية في تعبئة الإدخارات النقدية في ظل الأزمة المالية الحالية بالتركيز على الجزائر واقع وآفاق.

3/ ساعد مرابط، "**الأزمة المالية العالمية :2008الجذور و التداعيات**"، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20-21أكتوبر2009.

4/ سامي بن إبراهيم سويلم، **فقه التدرج في تطبيق الاقتصاد الإسلامي**، بدون دار وبلد النشر،2007.

5/ سعيد سعد المرطان،"**تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية**"،المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي،مكة المكرمة،تنظيم جامعة أم القرى، 30/5-2005/6/2.

6/ سليمان بوفاسة،مناصري أحمد،"**آليات فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية في الجزائر وعوامل نجاحها**"، مداخلة في الملتقى العلمي الوطني الخامس،دور البنوك الإسلامية في تعبئة الإدخارات المالية في ظل الأزمة المالية بالتركيز على الجزائر واقع وآفاق،2016/12/01.

7/ صالح غربي،"**تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية**"، الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية و إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة سطيف، الجزائر، أفريل 2010.

8/ محمد أمين علي القطان،**أثر الغرر على الوفاء في العقود والآثار المترتبة على عدم تسليم العقود**،مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية،هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،البحرين، 27/26ماي 2010.

9/ محمد براق، عبد الحميد فيجل، **التحول إلى المصرفية الإسلامية دراسة في المراحل والمتطلبات مع الإشارة إلى التجربة السودانية**، مداخلة في الملتقى العلمي الوطني الخامس بعنوان دور البنوك الإسلامية في تعبئة الادخار النقدية في ظل الأزمة المالية الحالية بالتركيز على الجزائر واقع وأفاق، 2016/12/01.

10/ محمد جعفر هني، معزوز لقمان،"**آثار النوافذ الإسلامية على الجهاز المصرفي الجزائري**"،الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية بعنوان آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية ، يومي 09/08/ديسمبر 2013.

11/ محمد سامي محمد علي، مريم محسن لبيب سالي، نور الدين مرتاح حسن، "**أثر استخدام الصيغ المالية الإسلامية في تحسين ربحية البنوك التقليدية**"، المؤتمر الثاني حول الدراسات النقدية في المحاسبة و المالية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 15 -17ديسمبر 2013.

12/ محمد لطف السرحي،"**الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس و عوامل النجاح**"، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع و آفاق المستقبل، يومي 20-21مارس 2010.

13/ محمد هشام القاسمي الحسني،"**عرض تجربة مصرف السلام الجزائري في التمويل الإسلامي**"، مداخلة في اليوم الدراسي حول " التمويل الإسلامي: واقع و تحديات"، 2010/12/09.

14/ فهد الشريف،"**الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي** "، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى.

15/ قطب مصطفى سانو،"**في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية: تجربة ماليزيا نموذجا**"، ورقة بحث مقدمة إل المؤتمر السنوي الرابع عشر حول المؤسسات المالية الإسلامية –معالم الواقع وآفاق المستقبل، جامعة الشارقة -الإمارات العربية المتحدة، أيام 17/16/15ماي2005.

16/ كمال باصور،هشام لجلط،"**واقع الصيرفة الإسلامية في ظل متطلبات الإصلاحات المالية الجديدة بازل**،3"الملتقى الوطني الخامس حول دور البنوك الإسلامية في تعبئة الإدخارات المالية في ظل الأزمة المالية الحالية بالتركيز على الجزائر واقع وآفاق،يوم 2016/12/01،جامعة المدية.

17/ نعيمة شلابي ، قويدر لويزة،"**الأهمية الاقتصادية للنوافذ الإسلامية في المصارف الربوية**"، مداخلة في الملتقى العلمي الوطني الخامس، دور البنوك الإسلامية في تعبئة الادخارات المالية في ظل الأزمة المالية بالتركيز على الجزائر واقع و آفاق، 2016/12/01، جامعة المدية.

18/ يزن خلف سالم العطيات، منير سليمان الحكيم،"**أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية و توظيفها**"، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني،2010.

V. القوانين:

1/ معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعيار الشرعي رقم 06** "**مشروع قانون نموذجي للتحول من العمل المصرفي التقليدي إلى العمل المصرفي الإسلامي(في التحول الجزئي النوافذ** ")، هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية و الإسلامية، المنامة، البحرين.

2/ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الفقرة رقم ،56ديسمبر2007.

3/ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،» **المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية**"، البحرين، 2007.

VI. التقارير:

1/ التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر لسنة 2009.

2/ التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر لسنة 2010.

VII. المواقع الإلكترونية:

1/ عبد الخالق أسامة الأنصاري ،"**إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية**"،المكتبة العرب الإلكترونية : www.kotobarabia.comتاريخ التحميل فيفري.2017

2/ الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري: http//www.albaraka-bank.co.

3/ عبد الرحمن أبو الرومي،"**السلام: ثاني بنك إسلامي يقتحم سوق الجزائر**"،الموقع الإلكتروني: www.islamonline.net .

4/ الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر:http //www.ag-bank.com .

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية:

1) Imane Karich, « Le système financier islamique : de la religion à la banque », larcier, Bruxelles ,2002.

2) François Perroux, L'économie du XXème siècle, Paris, PUF, 1964.

3) Todaro M.P and Smith S.C, Economic development, Addesom Wesley, New. York